

محاضرات في

# التنمية البشرية

أ. جلال الأحمد





*mohamed khatab*

محاضرات في التنمية البشرية



# محاضرات في التنمية البشرية

الأستاذ

جلال الأحذب

الطبعة العربية

٢٠١٥م



دار امجد للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(٢٠١٤/٦/٢٦٥٠)

٦٥٨.٣

الأحديب، جلال جميل

محاضرات في التنمية البشرية / جلال جميل الأحديب. - عمان: دار  
أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٤  
(١ ص)

و.إ. : ٢٠١٤/٦/٢٦٥٠.

الواصفات: / إدارة الأفراد // إدارة الأعمال/

ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٥٨٩-٣٩-٤ (ردمك)

### Copyright ©

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق  
استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. NO Part of this book may be reproduced, stored in retrieval  
system, or transmitted in any form or by any means, without prior permission  
in writing of the publisher.

دار أمجد للنشر والتوزيع

ص.ب. ٢  
٩٩٥٧٥٨٩٣٩٤  
٩٩٥٧٥٨٩٣٩٤  
٩٩٥٧٥٨٩٣٩٤

dar.almajd@hotmail.com

dar.amjed2014dp@yahoo.com

عمان - الأردن - عمان - عمان - عمان - عمان - عمان - عمان





## مقدمة

بين أيديكم مجموعة من المحاضرات في التنمية البشرية، تحاول تسليط الضوء على أهم الموضوعات ذات الاتصال بالتنمية البشرية، وسيجد القارئ هذه المحاضرات تنقسم إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول يتصل بأبحاث ما قبل التنمية البشرية وهي تعالج البعد الاجتماعي و الاقتصادي وتعكس المسار التاريخي في قضايا التنمية، وكل هذه المواضيع تعد مقدمات تمهد لفهم أفضل لقضايا التنمية البشرية، حيث أن التنمية قبل أن يحط قطارها في الاهتمام بالإنسان بالدرجة الأولى، فكان الاهتمام موجهًا إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ثم تطور إلى التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، فلا بد من تسليط الضوء على هذه المفاهيم لتكون على سبيل التمهيد للقسم الثاني وهو موضوعات التنمية البشرية ودليلها ومؤشراتها، أما القسم الثالث فسوف يتعرض إلى موضوعات ذات اتصال مباشر أو غير مباشر بقضايا التنمية البشرية، أسميتها بمتطلبات التنمية البشرية، يفترض الإلمام بها لمن يريد الإحاطة التامة بقضايا التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص. والملاحظة التي لا بد من ذكرها هنا أن مجموعة من العلوم تتداخل لخدمة قضايا التنمية البشرية، منها علوم الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والإدارة والقانون وغيرها، ويهتم الباحث أيضا بتسليط الضوء على دور الدين في قضايا التنمية لذلك سيكون هنالك استفادة من النصوص الدينية في بعض المواضيع وتخصيص محاضرة بذلك لما يعتقده الباحث من أهمية الجانب الديني سيما في الفترة الراهنة حيث سطوع نجم التوجهات الدينية في العديد من بلداننا العربية.

وهذه المحاضرات جاءت لغرض الإجابة على السؤال الثاني المقرر التنمية البشرية. وكذلك انسجاما مع الخطة الدراسية المقررة لنيل درجة الدكتوراه. يتلخص خمس أبحاث على الأقل ذات الصلة بموضوع الأطروحة. فجاءت لتجمع بين الأمرين ولا بد من التأكيد أن بعض الأبحاث سبق للباحث أن كتبها في فترات ماضية. فتم إضافتها للأبحاث الجديدة لتغطي المادة بما يقترب من أغلب موضوعاتها. وسوف تطرح في نهاية كل قسم مجموعة من الأسئلة التي يفترض من الطلبة مناقشتها في حلقة حوارية والإجابة على بعضها كتكليفات لا صفة. وفي نهاية المحاضرات هناك أسئلة على عموم المقرر يمتحن الطلبة فيها.

كما سيلحق بهذه المحاضرات عرض صفي لكل محاضرة. باستخدام برنامج (باور بوينت). ليسهل عرض المادة على الدارسين.

## القسم الأول

### مقدمة التنمية البشرية

يحتوي هذا القسم على المحاضرات التالية:

١/ التخطف والتنمية.

٢/ المجتمع والتنمية.

٣/ الاقتصاد والتنمية.

٤/ التنمية والسياسة.

٥/ التنمية الاقتصادية.

٦/ دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية.

٧/ العولمة والتنمية المستدامة.

٨/ الحلقة الحوارية الأولى والتكليفات.





## المحاضرة (١): التخلف والتنمية

تمهيد:

تعرض في هذه المحاضرة لموضوع التخلف نظرا لكون التخلف على النقيض من التنمية. فندحض حصره في الجانب الاقتصادي ونسلط الضوء على ما يعرف بالدولة المتخلفة وأسباب التخلف ونظرياته بشكل عام ونظريات التخلف الاقتصادي بشكل خاص ثم نخلص للعلاقة بين التخلف والتنمية.

## ١/ هل التخلف اقتصادي فقط؟

اهتمت الدراسات المعنية بقضايا التنمية بموضوع التخلف، لكنها نظرت إليه من زاوية اقتصادية. فجاءت أغلب هذه الدراسات ناظرة إلى التخلف باعتباره تخلفا في الموارد والامكانيات التي يمكن لها النهوض الاقتصادي بالمجتمعات. وهذا تابع من نظرة قاصرة لموضوع التنمية أساسا فقد كانت التنمية منحصرة في الجانب الاقتصادي. وسادت فترة من الزمن لم تكن فيها النظرة للتنمية تتجاوز هذا البعد من حياة المجتمعات. وإن كنا نتفق مع المعنيين بدراسات التنمية في أهمية النهوض الاقتصادي في تنمية المجتمعات، غير أن جعل الاقتصاد هو سر النهوض والتخلف مسألة تحتاج إلى توقف.

وقد كشفت التجارب التنموية في العالم، أن التنمية الاقتصادية لوحدها لا تكفي للنهوض بالمجتمعات بل تطلب الأمر إعادة نظر في موضوع التنمية لتكون النظرة أشمل وأبعد من الفترة الحاضرة، حتى وصل الأمر بدراسات التنمية إلى ما نجدد اليوم من رفع شعار التنمية الشاملة والمستدامة، والتي لم يخلو بعد حياتي له علاقة بالإنسان إلا والخضع للبحث والدراسة. لضمان حياة أفضل لبني البشر فوق سطح هذا

الكوكب. ومن المتوقع ان تتسع مجالات دراسة التنمية الى ما هو ابعد من ذلك. وربما شهدنا اهتماما بدراسات ما وراء الطبيعة بعية تحقيق حياة افضل.

وربما وجدنا انفسنا نعود مجددا الى ما كان الفلاسفة يولونه اهتماما مد صافح عمل الإنسان حفاظا للحياة. فقد كان الفلاسفة يهتمون كثيرا بالحالت الاخلاقي للإنسان. ويعتبرون الحياة الافضل الناعمة على السعادة. تمثل هي الحياة الاخلاقية التي اندع كل واحد من الفلاسفة منها خاصا بها. ولم تحل فلسفة مناهضة من الحكمة السريفة في الهند وهرورا بالفلسفة اليونانية لدى ارسطو وشرطت الفلاسفة المسلمين بالفلاسفة في الفرون الوسطى وعصر النهضة الى فلسفة اليوم.

هذا الامر يقودنا الى النظر لموضوع التخلف الى ما هو ابعد من التخلف الاقتصادي او التخلف من وجهة نظر اقتصادية. ان اردنا اكتشاف العلاقة بين التنمية والتخلف. فكما ان قضايا التنمية لا يمكن حصرها بالحالت الاقتصادي فقط. فكما ان ذلك على ذلك الدراسات النظرية والتجارب التنموية. وكذلك التخلف والذي قد يأتي بالصد من مصي التنمية لا يمكن حصره في الحالت الاقتصادي فقط. ويمثل ما يحتاج بدله من جهد للتعلم على التخلف الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية والشاملة والمستمدة والتنمية البشرية. يحتاج الى جهد مماثل للتعلم على التخلف هي المجالات الأخرى.

فليس التخلف المهر في نازل خطورة من التخلف الاقتصادي وكذلك التخلف السياسي والمهاري والديني والاجتماعي والثقافي وربما يمكن

لما القول ايضا بالتدخل البشري بمعنى عدم التوفر على سنة صالحة للحياة، او عدم امتلاك الإنسان لمعرفة صحيحة للحياة.

ويمكن لما القول مع بعض الباحثين ان التدخل عبارة عن حالة فقدان الصاعقة انحاء الكثير من الامراض المحتملة والمتنوعة، الواقعة من الصد الحصارى، او المسببة من داخل المجتمع نفسه، ولا نعني هذه الظاهرة امام فقدان الصاعقة بل نتحدثا ونقوم بمرر الكثير من حالات الاهتراء والخيول والآخر، وناسر عوامل واسباب الانحطاط والانهيار الاجتماعي والاقتصادي والحصاري.

فالتدخل ليس ظاهرة اساسية جامدة، بل هي متحركة ومتطورة بحيث ان هذه الظاهرة تمدد في الوسط الاجتماعي وتلبي بعضها وانماطها واساقها على محمل الحركة الاجتماعية بمصاها الواسع، فتصبح كل شيء بلونها.

## ٢/ الدولة المتخلفة

يصف البعض الدولة بالمتخلفة اقتصاديا اذا كان عدد سكانها مسويا الى مساحتها قليلا، بمعنى ان ملك الدولة تعاقب من ندرة في السكان، او ما يسمى بالخفة السكانية، وانه في الإمكان زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخول اذا تمكنت من زيادة المصدر المادي، وراى آخرون من الاقتصاديين ان الدولة المتخلفة اقتصاديا هي التي تعاني من ندرة في رؤوس الاموال وبعضهم يعتبرها الدولة التي تصدر المواد الأولية والعدائنة لتستورد المواد المصنوعة، وذهب بعض آخر الى ان الدولة المتخلفة اقتصاديا هي التي لم تستغل مواردها بشكل فعال يسمح به التقدم العلمي الحالي، وهو ما يعني ان التنمية في هذا البلد ممكنة ولكنها غير صحيحة.

ومن مؤشرات ذلك انتشار الفقر في هذه الدولة بشكل واسع لا لاسباب مؤقتة بل نتيجة لطروف مكانية في تركيب النسيج الاقتصادي بصفة عامة. ويتمثل هذا النوع من الفقر في انخفاض مستوى الدخل في المتوسط بالمقارنة ببلديه في بلدان اخرى.

وقد رأى هينريش ان الدول المتخلفة هي تلك التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن 250% من نظيره في الولايات المتحدة الامريكية. وذلك بناء على التعريف الذي وضعته لجنة خبراء شكلها الامم العام للأمم المتحدة في اواسط القرن العشرين.

وفي تعريف اخرى لهينريش ان الدولة المتخلفة اذا اعتبرت حكومتها ان التنمية الاقتصادية تمثل مشكلة تستدعي وضع سياسة عامة ايجابية لحلها.

وقد اخص الدكتور الماني اسباب التخلف الاقتصادي في اسباب مباشرة واسباب غير مباشرة ذكر من الاسباب المباشرة محدودات البيئة السياسية وضعف الإنتاج وعدم كفاءته ووجود جرم كبير من الفروقات غير المستغلة وضعف المي الإنتاجي وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة وسيادة الفاقة غير الاقتصادية وارتفاع نسبة الأمية والريادة السكانية والتخلف الاجتماعي. اما الاسباب غير المباشرة فليخصها في انخفاض الدخل القومي وانخفاض حصة الفرد من هذا الدخل وانخفاض كمية الإنتاج ونوعيته ومحدودية مستوى التعليم ووجود ظاهرة عمل الأطفال والبطالة بادواها المصنعة والموسمية والإساق البدني وتأخر المرأة في كثير من المجالات.

٣/ نظريات التخلف



إذا كان النظر للتخلف بما هو أوسع من التخلف الاقتصادي. فإساق نجد النظريات بهذا الصدد تنقسم إلى قسمين الأول منها ينظر إلى التخلف باعتباره وليداً لبعض المجتمع مما يحويه من قيم وتقاليد وتقاليد ودين وعلاقات اجتماعية. وإن سببية المحاذ في تعبير هذه الأطر والتقاليد عن طريق التحديث الذي قد يعني الانفتاح والاحد من التناقضات والمعارف لدى الأمم التي تعتبر متقدمة حضارياً قياساً للمتخلفة وهي حالساً الاحد من العرب باعتباره يمثل الحضارة السائدة في وقتنا الراهن.

وقد انعكس هذا الوجه في منسب العروبة والإسلامية بمحاربة أصحاب هذه النظرية للدين باعتباره أصل الداء والبلاء وأنه العنقبة الصلبة أمام دخول العالم العربي والإسلامي عالم التقدم والتطور واعتبروا أنه بمقدار انفصالنا للمنظومة الدينية من حياتنا مدات المقدار يكون تقدماً ونظوراً. ويصرون صلاً بالعالم الأوروبي الذي لم يستطع التقدم والحروح من دائرة التخلف والانحطاط إلا بأفشاء الدين ومؤسسته عن مسرح الحياة. وبالتالي أكد أن هذا التفسير لنظرية التخلف لم يكن موقفاً في تشخيص الداء ولا الدواء.

أما القسم الثاني فإنه يرى على العكس من ذلك أن التخلف ولبد الحارج بما يشكله من استعمار ومؤامرات وصعوبات دولية ومصالح اقتصادية وسياسية. فالسبب الرئيس للتخلف يتمثل في وجود عامل خارجي يضغط باتجاه تخلف منابع القوة هي المجموعات المتخلفة وقد سبب مدرسة ونظرية اصطلاح على تسميتها بالسببية وهي نظرية نشأت في بدايتها في أمريكا اللاتينية. وفكرتها الأساسية أن التخلف لا يمثل الحالة الأصلية في العالم الثالث بل بما التخلف وتطور من خلال

أساليب الحصول للبيانات الراسمالي وبالتالي فإن محاكاة العرب وتطبيق نماذج السياسة والاقتصادية لا يؤدي إلا لمزيد من التخلف وتميجه ووصوله إلى كل حال.

ومن خلال هاتين النظريتين تولدت نظرية تجمع بينهما وتري أن التخلف وليد العاملين معاً، فهو عبارة عن استعداد داخلي سمي بالقابلية للاستثمار، كما لدى مالك من ميو ونسلل خارجي يستثمر القابلية للاستثمار بأقصى درجاته لتحقيق مصالح ترتبط به.

وأي كانت أسباب التخلف داخلية أم خارجية أم مشتركة فإنها بلا ريب تؤثر على التنمية بشكل عام وتساهم في تعويق وتعطيل برامجها ومشاريعها. فمعالجة التخلف بمعاد العام مسألة ملحة لإيجاد برامج التنمية ولعل التطور التكنولوجي المعاصر ونصحه دور الإعلام في حياة الناس وبحاور الحدود الجغرافية فضائياً جعل من حالة التخلف قضية يمكن معالجتها بأيسر مما كان في القرون الماضية. عظم الإمكانية التعبير الميوي للمكونات المهرقية والنفسية عند الشعوب التي تعتبر متخلفة بما يساهم بدرجة كبيرة في التفاعل مع مشاريع التنمية وإيجاد محططاتها. ولعل هذا ما يتطلب من القائمين ببرنامج التنمية أحد الجانب الإعلامي نفس الاعتبار مع عدم إهمال دور التأثيرات الخارجية من تعويق لمشاريع التنمية سواء كان بممارسة صعوبات مالية أو تدخل مباشر في شؤون البلدان الطامحة للتنمية والواقع راجع بعدد من الأمثلة والنماذج التي تعكس أسباب التخلف الاقتصادي خاصة عند كون داخلية وقد يكون خارجية وقد تكون مشتركة. وسنحاول التمسك لتأثير كل عامل منها في التخلف.

1/ نظريات التخلف الاقتصادي

تعددت نظريات التحلف الاقتصادي عند منتصف القرن الماضي فمن هذه النظريات النظرية الجغرافية التي تنظر الى ان ظاهرة التحلف الاقتصادي يرجع الى طبيعة المناخ الاستوائي الذي تعيش فيه غالبية الدول المتخلفة والفقيرة عند مكان ساند قبل الحرب العالمية الثانية. ان المناطق الاستوائية تتميز بارتفاع شديد في الحرارة وحرارة في الأمطارها يؤدي الى انتشار الاوسنة والأمراض وخاصة الملا رياورما وجد هذا الرأي سدا له حيث ان المساط الاساسي الموجود في هذه المناطق هو الزراعة المخصصة للإنتاج التي تعتمد اساليب تكنولوجية متخلفة لكن المطور المعرفي كشف ريف هذه النظرية وهي لا تخلص من قبول عنصرية.

وهناك نظرية التنافس الاجتماعية التي تؤدي للتحلف الاقتصادي حيث يسمو المجتمعات المتخلفة بظلمات احدهما مستورد من الخارج والاخر اصيل في المجتمع حيث ان الاول يتسم بالرفي والتقدم والماني بالتحلف وعدم التنظيم والفاشية للتطوير ويفترج اصحاب هذه النظرية ترك المجتمعات المتخلفة لانها غير قابلة للتغيير.

ونماثل هذه النظرية نظرية السائبة التكنولوجية. حيث ان في هذه المجتمعات قسم يعتمد الوسائل التكنولوجية العديمة والماله وبصر على استخدامهما وقسم اخر وهو الرابع في التطوير يستخدم التكنولوجيا الحديثة مما أدى الى ارتفاع عدد السكان مع عمر الدولة المتخلفة عن الوفاء لمطلبات هذا العدد المتزايد. يؤدي الامر الى مزيد من التحلف الاقتصادي.

ونائي نظرية عرض العمل الغير محدد لتري ان التحلف الاقتصادي يرجع الى وجود العمالة الفائضة لدى القطاع العام في هذه الدول مما

يؤدي الى عرص اعمال غير محدودة وان التنمية تكمن في المحلل من هذه الاعداد المانصة لكن الدول المتخلفة غير قادرة على ذلك لاسباب اخرى بعيدة عن الجانب الاقتصادي. مما يكرس التخلف فيها على حد نظر اصحاب هذه النظرية.

وهناك نظرية ركز عليها الكثير من الاقتصاديين منذ فترة ليست بالقصير. حيث يرجعون التخلف الى اسباب ثقافية ونفسية واجتماعية. وعدم امكان حدوث التنمية الاقتصادية في دولة ما الا بعد ادخال تعديلات على الإطار الثقافي القديم الذي يميزها ويتمثل التعبير في تولد حاجات جديدة ودوافع جديدة ووسائل اساح حديثة ومؤسسات مختلفة عن تلك السائدة في الدولة المتخلفة.

وهناك بعض الاقتصاديين طاهروا التخلف الاقتصادي بالآثار السلبية التي تمتعها التجارة الدولية على الاقتصاد الوطني من حيث تعميق التبعية في المجتمع ومن ثم اعطاء معدل التعبير فيه اي ان الآثار السلبية للتجارة الدولية تزيد على الآثار الايجابية التي قد تمتعها من حيث توسيع نطاق السوق واتاحة المجال للإفادة من المزايا النسبية للدولة. ومن ناحية اخرى فان وجود الانحاء طويل الاجل نحو مدهور شروط التبادل الدولي هي غير صالح الدول التي تصدر المواد الخام والسلع البدائية. ما يؤدي الى إلحاق الضرر بالدول المتخلفة.

ه/الخلاصة.

يخلص من كل ما ذكر اعلاه ان هناك علاقة تكسرة بين التخلف والتنمية وان التنمية والتخلف تصان على طرف النقص وهو ما يهيئ الحاجة الماسة الى التعلل على اسباب التخلف. اي كانت النظرية التي ينتمى المجتمع قبل المشروع هي برامج التنمية. لكن الصالحة هي رمي

بعض العوامل بأنها أساس التحلف نحتاج الى مراجعة شديدة وعدم الركود الى التعبير الحصري في تحقيق مشاكل التنمية وبعد معالجة مشاكل التحلف يمكن الانطلاق في برامج التنمية سواء التنمية الاقتصادية او التنمية الساعلة والمستدامة او التنمية البشرية.

اما وضع هذه البرامج هي غملة ثامة عن حالة التحلف التي تسود المجتمع فانها قد تؤدي الى انكاسة كسرة في مشاريع التنمية وبرامجها مما يؤدي الى صناع جهود كسرة وموارد نجاحها الطدان بشكل ملح.

## المحاضرة (٢): المجتمع والتنمية

تمهيد:

سعر من في هذه المحاضرة ان شاء الله تعالى للعلاقة بين المجتمع والتنمية حيث ان التفاعل مع برامج التنمية يختلف من مجتمع لآخر فكان لابد من التعرف على المقصود بالمجتمع وما يكون منه من طبقات وندقات واعظمه صانعه ويحقق بعد ذلك لتأثير كل ذلك على قضايا التنمية.

### ١/ المجتمع بين قول ورهمن التنمية.

من دون شك فان هناك علاقة وطيدة بين المجتمع والتنمية فكما صدر المجتمع على درجة كسرة من النماطة والظروف الانسانية لقضايا التنمية وصارت النظم الاجتماعية الصانعة السائدة متحاورة مع برامج وقضايا التنمية كلما صدر ذلك منحا لتجسس التنمية اهدافها وعلى العكس من ذلك فان المجتمع المستطى والمصحون بالصراعات والمناقصه انظمة الاجتماعية الصانعة مع برامج التنمية يكون صانعا كسرا امام اهداف وبرامج التنمية وعليه فقد يكون



التي لبناء مجتمع متماسك ويعتمد على الصراعات والحروب الداخلية مقدمة ضرورية لكل برامج واسطة التنمية ولا فان توفر بعض البلدان على حافة موارد التنمية لا يمنع لها التوسع واسطة وبرامج التنمية طالما كانت الصراعات المحلية او الخارجية تمنع المجتمع من الاستقرار وتوفر الحق المناسب للهدوء والنماء.

ولقد دلت التجارب السبوية ن البلدان التي كانت مستقرة استغادت بدرجة صغيرة من برامج تنمية رغم عدم توفرها على الامكانيات اللازمة كما هي التجارب السبوية هي الهند للمجتمعات الريفيه والمحلية وعلى العكس من ذلك بلدان اخرى تراحت فيها السابح للبرامج والاسطة السبوية رغم توفرها على امكانيات افضل مما هو موجود في الهند كما هي بعض البلدان الاخرية وذلك بسبب الصراعات السياسية والمصلحة فيها.

من هنا فان الدعوات التي يطلقها الادباء السبوية او المنظمات التي تهتم بسلام السلام هي المجتمعات والتي تستهدف الطفل من الصراعات والحروب بعد مقدمة مهمة جدا تضمن التنمية هي العديد من المناطق في العالم سواء عالم اليوم و الامس او المستقبل وهي نعتبرنا ان احد اهداف الرسالات السبوية تتمثل في الدعوة للسلام من السر بعض النظر عن ادابهم و صولتهم العرفية واجتلاف السبهم والوهم ولعل اسمه حاتم الرسالات السبوية بالاسلام حمر اشارة الى الدعوة للسلام من بين الانبياء "ن الدرس عند الله الاسلام" والاسلام من السلام والسلام والسلامة اصلهما واحد وهو الحلو من الحبوب والاهل والاسعاد عن الحروب والصراعات.

ويُلبى الصفات دوراً محورياً في تسير عمليات التنمية أو تعويقها فالمجتمعات التي تنوهر على صفات امساكية عصر فعلا لبرامج التنمية والاسطى من المجتمعات التي تسم دلائلها والسند والمحافظة على الموروث الثقافي القديم عند عصر من هذه البرامج والاسطى مهددات لموروثها الثقافي. فبسبب هذه عوامل المقاومة ربما من دون النظر لتأثيرات هذه الاسطى والبرامج على مستقبلها عبر ان تحول العالم اليوم الى قرية صغيرة صغيرة جمعاً محورياً من هذه المجتمعات لكنه لم يلعبها ولا زال لها التأثير الكبير وهو ما ينعكس على مختلف الاسطى والبرامج بما في ذلك ماله اتصال بالنسبة

## ٢/ ما هو المجتمع

المجتمع نال معقد يشمل من مفوماته الاساسية الوطن - البيئة والسكان والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات والبنى - متفاعلة فيما بينها ومع المجتمعات الاخرى وقد تعتبر بعض المجتمعات حضارية والاخرى مجتمعات محلية او ريفية. فطرا لحجم المجتمع واتساع الحياة فيه ويحد هذا الصدد كيف كان من حدود يتكلم عن حضوية المداوة ورفعة الحضارة. فالبدو هم المفتضرون على الضروري في احوالهم، بينما الحضر هم المعتنون بحاجات الرف والكمال في احوالهم وعوائلهم ويذهب الى ان اهل البدو افرح الى البحر والسحابة وان الحضارة هي نهاية العمران وخروجه الى الصناديق ان بعض البدو على حد تعبيره "على المطر الاول" فما اعلم اهل الحضر في النعم والرف وفضلوا الراحة والدعة وعانوا من فصول الملاد والشتوات.

ويبدو من مكنات ابن خلدون والمفكر الاجتماعي العربي الكلاسيكي أن القرية والعلاحة مهملان كمفهوم معيشة متميز عن بلحقان بالمدارة أو الحصار. حسب مدى استقرارهما وعمراهما. أما في العصر الحديث فبمبيل علم الاجتماع إلى وضع حد للانتماس من أهمية حياة العلاحة واعطائها أهمية خاصة. منذدا على وجود ثلاثة انماط معيشية متعزدة وهي: المدارة والعلاحة والحصارة. متمثلة على التوالي بالقبيلة والقرية والمدينة. ومن الواضح في علم الاجتماع الحديث أن لكل من هذه الانماط المؤسسة الثلاثة انتمائها الاجتماعية والخاصة الخاصة. ولها قبل هذا تكوينها الطيفي الذي لم يعطه ابن خلدون الكثير من الاهتمام.

لكننا نجد نصا واضحا يتحدث عن المكونات الطيفية بمصاها الوظيفي وليس المناهضي أو الصراع. وهذا النص يكشف عن اهتمام الفاذة الأولى من المسلمين بالمبحث الاجتماعي والتكوين المجتمعي. والحاجة إلى أحد هذا التكوين معبر الاعتقاد. وهو في تقديرنا ما يؤثر بشكل كبير على التقلب على عوامل الصراع. من هذه الطبقات الواقعية. وما ينتهي في المحصلة النهائية بالتنمية الساملة والدائمة في المجتمع.

هذا النص بحدده في ما كتبه الإمام علي بن أبي طالب. إلى عامله على مصر مالك الأشتر. الذي عرف بعد ذلك بعهد الأشتر. وقد فعل أن الأمم المتحدة أعطت اهتماما خاصا لهذا العهد. ووجد في هذا العهد نصيبا واضحا للطبقات الاجتماعية بناء على وظائفها. وهو ما دفع د. نادر العلاح للقول أن الوصف وظائف اجتماعي يقول الإمام علي: "وأعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض ولا يحسن بعضها عن بعض. فمنها جنود الله. ومنها كتاب العامة والخاصة. ومنها قضاء العدل. ومنها عمال الإحصاء والرهق. ومنها أهل الحرية والخراج من أهل

الدمعة ومسلمة الناس ومنها التجار واهل الصناعات ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجات والممكنة. وكل قد سمي الله سميهم ووضع على حده وفريسته هي كمنه او سمة سمي محمد صلى الله عليه واله بهذا منه عبدنا محفوظاً" وقد حلت الملاح الى ثمان طبقات من حلال هذا النهر الحمود والكناف والفضاء وعمال الإصناف والرقق واهل الحرية والخراج والتجار واهل الصناعات والمضراء والمحتاجين وادارة الدولة.

هذه الطبقات قد توجد في كل المجتمعات وقد تباين الطبقات من حيث درجة القوة والضعف من مجتمع الى اخر وقد يكون هنالك طبقات اخرى او توزيع اخر للطبقات. كالتبقة العليا والدينا والموسطة بناء على التوزيع الاقتصادي للطبقات.

بالطبع يضاف الى هذا التوزيع الطبقي اناسا بعض المجتمعات بالتنوع اللغوي والانثي والعرفي والديني والطائفي. واما ما احد المجتمع العربي الكبير كمنال، فانه يتميز بشدة التنوع. هناك المجتمع الريفي والرياعي والقبلي والحضري، وهناك الانثيات المتعددة والاديان وان كان الغالب الإسلام، لكن في داخل الإسلام تتعدد الطوائف والمذاهب.

من هنا فان اي برنامج تنموي لأي مجتمع لابد ان يأخذ في الاعتبار هذا التنوع لان التنوع في المجتمعات يمكن له ان يكون سببا في الصراعات، وقد يذهب بكل الجهود التي تبذل للسمعة ادراج الرياح. ووجود نظام ضابط يوحد المجتمع ويحول الاهداف السميوية الى اهداف مشتركة للمجتمع يساهم في تحقيق اهداف السمعة ويسارع في عملية تطوير المجتمع.

### ٣/ أنظمة ضبط الاجتماعي

يتحدث علماء الاجتماع عن ثلاثة أنظمة ضبط اجتماعي لها دور كبير في استقرار المجتمع ومن ثم انعكاس ذلك على منابر التنمية فيه وهذه الأنظمة هي:

١/ النظام الديني.

٢/ النظام الاقتصادي.

٣/ النظام التعليمي.

ولكل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة خصائصه وقيمه ودوره ووظائفه في ضبط الاجتماعي وقد تتعاضد الأنظمة مع بعضها لدفع المجتمع نحو النمو والتطور وقد تتنافس وتتصارع مثل الطبقات الاجتماعية.

يؤكد علماء الاجتماع ان الوظيفة العامة للدين هي انه يرود الإنسان بشيء من هدوء النفس وسلامة العمل وعالم اليوم مليء بالمخاطر الحساسة والشكوك والاضطرابات هناك حاجة الى الإحساس بالامن والطمانينة ولذلك فان مختلف الناس في مختلف مراحل التطور يحققون هذه الرغبات ويسعون حاجاتهم الى الامن بطرق عديدة منها اللجوء إلى الدين وممارسته الجديدة.

لكن من الناحية الاجتماعية يعد الدين تعبيرا عن وحدة المجتمع او النظام الاجتماعي كما يرى دوركم وذلك عن طريق تدعيمها ونفويتها للمشاعر والإحساسات التي يتوقف عليها تماسك المجتمع والنظام الاجتماعي.



ويذهب لندرج الى ان الصبغ الاجتماعي يعتبر احد الوظائف الهامة للمعلم الدينية وان هذه الوظيفة تختلف الى حد كبير باختلاف الاديان والمصور والمحتومات.

كما أكد علماء الاجتماع ان الصبغ الاقتصادي يستخدم في كل المحتومات حتى البدائية منها وهو وسيلة فعالة من وسائل الصبغ الاجتماعي كما تعدد اساليب الصبغ الاقتصادي ومن امثلة تلك الاساليب استخدام الاجر والحرارات الاقتصادية كداد الصبغ السلوك وكذلك استخدام الإعلان كوسيلة لتوجيه سلوك وعادات اعضاء المجتمع.

يضاف الى ذلك ان هناك اجراءات اقتصادية عديدة نصبق من نطاق القوة الاقتصادية للأفراد مثل الصرائل الحمر كصوائط النمل التي تعمل على تغيير القوة الاقتصادية للأفراد وتعدل من التوازن بين هؤلاء الذين يملكون العمل او السلع والذين يملكون الثروة ونتيجة ذلك هو التقليل من الدرجة التي يتمكن عندها اصحاب الثروة من استخدام ثرواتهم في صبغ سلوك الآخرين والتحكم فيه.

ويتمثل دور النظام التعليمي في توصيل المعارف والمهارات الى الأشخاص وفي تدعيم الانحازات والقسم المرغوبة وتطوير عادات التعليم لمواجهة الإنسان المستقل بطريقة فعالة واهم اهداف التعليم اعطاء الفرد ادوات لكي يعمل بها وطرق يفكر بواسطتها ليتسم بالنفذة وبالصبغ العقلاني الذاتي.

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يساهم الأكاديميون والعلماء والمتخصصون في الشؤون العلمية بتقديم الافكار والحطط التي من

ثانيها ان تساهم في الوسط الاجتماعي واتساع حالة السلم الاهلي في المجتمع ما يساهم بشكل كبير في الوسط الاجتماعي.

غير ان هذه الانظمة الثلاثة قد تنهار من وقتنا هذا مع مصعها وحيثها قد يؤدي هذا الصراع الى تصدع وتدهور في برامج التنمية على كافة الاصعدة. ولذلك يلزم على القادة المحفظين لبرامج التنمية ان يحددوا معنى الاعتناء اهمية التناظر بين انظمة الوسط الاجتماعي لتساهم محتمة وحفل حسب دوره في تدعيم برامج التنمية.

#### 1/ المجتمع المدني

يصر عن المجتمع المدني بذلك الفعل السري الذي يصنع بضرورة تفوية القضاء العام على حساب الدولة. وهناك من يصنع في موقع وسط بين الدولة والاسرة. ويهدف لخدمة مصالح الافراد ومن هنا برزت فكرة المواطنة وما يتمتعها من وجوب المساواة بين الناس وعرف عند البعض بأنه عالم القضاء الاجتماعية المنظمة الذي يجمع بين الافراد والمؤسسات السياسية التمهيلية.

وقد مرر مفهوم المجتمع المدني بعد تطورات نهاية القرن الماضي. وتحديدًا بعد اتمام الكتلة الموهبتية وسقوط حائط برلين وانتصار التضامن في تولده. ويرداد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني مع صعود موجات التحول الديمقراطي الذي شمل العالم.

ويرى المدافعون عن المجتمع المدني ان له دورا كبيرا في التأثير على برامج والشطة التنموية بحيث انه يساعد في تعبئة الموارد بطرق تعجز الدولة بمفردها عن القيام بها لان التنمية تنفع من الحريات التي يقدمها المجتمع المدني. ولان الناس يقومون بمبادرات لا يمحرونها في اوضاع اخرى.

## ٥/الخلاصة.

لاشك ان هناك علاقة كبيرة بين المجتمع والتنمية ولا يمكن لمشاريع التنمية ان تحقق انجازات ما لم تعط اهتماما لمصايا المجتمع المختلفة من ثقافة وانظمة صاعدة وحريات وديمقراطية وحقوق الإنسان وان ارتفاع ونبرة الصراع في اي مجتمع يؤثر بشكل سلبي على مصايا التنمية.وبذلك يصبح الاهتمام بالمصايا الاجتماعية جزء من الاهتمام بمصايا التنمية سواء كان ذلك في مجتمع محلي صغير ام مجتمع حضري كبير.

## المحاضرة (٣): الاقتصاد والتنمية

## تمهيد:

يتمركز في هذه المحاضرة للعلاقة بين الاقتصاد المطاني والتنمية فيها ومن الاهمية بمكان التعرف اولا للمشكلة الاقتصادية واختلاف البدرة في الموارد بين مجتمع واخر ثم يتعرف للنظم الاقتصادية التي تعرف عليها المجتمعات البشرية.وهي النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام المختلط.ولمخ اهمية وجود نظام خاص بما،كالإسلامي.ثم يتعرف لدور الدولة في معالجة المشكلة الاقتصادية.وصولاً الى مرور مفهوم النمو الاقتصادي فالنسبة الاقتصادية.ثم يلخص محمل المحاضرة في الخلاصة.

## ١/ المشكلة الاقتصادية.

تعتبر المشكلة الاقتصادية من اقدم المشاكل التي واجهت الإنسان ومنذ مختلف الطرق لإيجاد حلول لها تدرجاً النظم ونسب أنظمة مختلفة لما لهذه المشكلة من وجود صاعد في حياة الإنسان.ومقدار ما استطاع الإنسان في مختلف المناطق والعترات التاريخية من إيجاد حلول لهذه

المشكلة استطاع ان يحسم بفترة من الزمان والاستمرار وهي اكثر الاحيان تمتد الحروب والصراعات بسبب الفراغ والتدافع لإيجاد حلول لهذه المشكلة كل من جهة عمل ان هي تاريخ البشر من القبائل والقبائل والقبائل ما اعتمدت في حلها لمشاكلها الاقتصادية على نهج ما لدى الآخرين من امكانيات متفكر هي انها وما قصة الاستعمار والاحتلال من بلدان لاخرى والتي لا تزال ماثلة امامنا الى اللحظة الراهنة، رغم التقدم الذي احرزته المنهجية على صعيد حقوق الإنسان الا احد تحديات هذه المشكلة في بعض جوانبها.

ان المشكلة الاقتصادية تنبأ بسبب الندرة النسبية هي الموارد الاقتصادية ونعدد وكثرة ونوع ونحدد حاجات الافراد والمجتمعات المراد اشباعهم في زمن معين ومكان معين، مما يجعل الإنسان امام الاختيار بين الحاجات التي يريد اشباعها او لا والنسبة بالحاجات الاخرى التي لا يمكن للموارد ان تشبعها في ان واحد.

فالمشكلة الاقتصادية تعني ان الموارد محدودة والحاجات متعددة ونصبح المسألة هي كيفية توزيع الموارد على الحاجات للحصول على أقصى اشباع ممكن او اكبر عائد ممكن، ولابد من الاشارة الى ان المشكلة الاقتصادية تواجه الفرد كما انها ايضا تواجه المجتمع.

من هنا نجد ان هناك ثلاثة أسئلة اساسية تواجه أي اقتصاد ولابد له من الإجابة عليها لكي يعد كموء وفعال وفادرا على قضاء والاستمرار وهي :

اولاً: ماذا ننتج من السلع والخدمات وهذا ما يتطلب الاحتياز من قائمة طويلة جداً من السلع والخدمات بما على اساس قانون السوق او بناء على التخطيط.

ثامناً، كيف ينتج هذه السلع والخدمات؟ أي كيف يختار الأسلوب والآلية التي يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات. عبر الاستغلال الأمثل لما يتوفر بين أيدينا من عناصر إنتاج. وهذا بدوره سيهتد على مدى توفر كل عنصر من عناصر الإنتاج.

ثالثاً، لمن ينتج هذه السلع والخدمات؟ إذ يتوجب على الاقتصاد أن يحدد كيفية توزيع هذه السلع والخدمات على أفراد المجتمع. فقد يتم التوزيع عن طريق تفاعل العرض والطلب وفقاً لتحديد شروط السوق والذي يتوقف على القدرة الشرائية للناس. أو أن الدولة ترى ضرورة التدخل لكي لا يقع إجحاف على فئة من الناس لصالح فئة أخرى. وهنا تختلف الأنظمة الاقتصادية. هي الجواب على هذا السؤال وأن البعض على أهمية الإجابة على الأسئلة الأخرى.

وعليه فإن عناصر المشكلة الاقتصادية. تتحدد في ثلاثة وهي الحاجات والموارد وتوزيع هذه الموارد على الحاجات. وكلما استطاع بلد من خلال القدرة على تنظيم العلاقة بين الموارد والحاجات. كان ذلك مؤثراً على التناسق بين مستوى النمو السكاني وعدد السكان المتزايد مع الزمن وهو ما يقود إلى أساس متين لتنمية اقتصادية أو بشرية. أو تنمية شاملة ومستدامة.

## ٦/ النظم الاقتصادية

يسبر مفهوم النظام الاقتصادي إلى أنه عبارة عن مجموعة من القواعد والمؤسسات والمنظمات التي يختارها المجتمع كآليات ووسيلة لعلاج المشكلة الاقتصادية ويضع المجتمع الإطار القانوني لتنظيم وتحديد أشكال هذه المؤسسات وهما لغاياته وتعاليمه وقيمه الأخلاقية والدينية.



ومع ان كافة النظم الاقتصادية تتمق في الهدف الذي تسعى لتحقيقه وهو ايجاد حل للمشكلة الاقتصادية كما تنس اعلام الا انها تختلف في الكيفية والوسائل التي يسعى اتباعها للوصول الى حل مقبول ومرضى للجميع ولقادر على تمديد الانتاج المطلوب مع تطور الزمن وتحدد الحاجات والرغبات ومن ثم قدرة النظام على الاستمرار ولعل ذلك ما يعبر به النظم الاقتصادية عبر تاريخ البشرية من النظام الاقتصادي البدائي ونظام اقتصاد الرق والنظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام الاقتصادي المختلط.

ولعل الغاء بطرء على ابرر الانظمة الاقتصادية المعاصرة التي لها تأثير على موضوع التنمية هي والمفعا المعاصر مهم في هذه المعاصرة، لما يصبى في تكوين المحصلة النهائية عن هذا الموضوع.

#### ١- النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج والحرية الاقتصادية في اداره وممارسة السطاط الاقتصادي من خلال جهاز الزمن او اليات السوق لتحقيق الاهداف الاقتصادية للمجتمع وقد حل هذا النظام محل النظام الإقطاعي في الغرب وساعد على وجوده عدد من العوامل منها تراكم راس المال من خلال السطاط التجاري بين المدن والاكسافات وما حصلت عليه الدول الرأسمالية من خبرات ومكاسب من مستعمراتها.

وقد اخذ على هذا النظام قدرة اصحاب الاموال الصخمة على احكار المنابر الكبرى والتحكم في مستحاثاتها وبالتالي استغلال المستهلك لصالح اصحاب رؤوس الاموال. واهدار الموارد وسوء

استخدامها وكذلك سوء توزيع الدخل والثروة. هذا النظام يؤدي الى تركيز الثروة في ايدي فئة قليلة من الافراد. وترايد البطالة ووجود الارمات الدورية والتقلبات الاقتصادية. مصافها الى تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة للمجتمع.

## ٢- النظام الاشتراكي:

جاء هذا النظام على النقيض من النظام الرأسمالي، حيث يقوم على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. لتكون الدولة دولة منتجة وهي تملك الوقت المحفوظ للعدالة من خلال الحد من التراكيم الرأسمالي وتركز الثروة وابتعاد فرص اكثر لتستغل العمال وتحقق الاستقرار الاقتصادي والحد من تقلباته.

وقد نمبر هذا النظام بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والإشباع المتزايد للحاجات الجماعية والنمو المخطط للاقتصاد القومي والتوزيع من منظور كل حسب حاجته وان جهاز التخطيط هو الذي يخصص الموارد.

وقد اخذ على هذا النظام المركزية الشديدة وتركز السلطة والمير وهرمية المصممة وإحصاء انتاجية العامل. ويرور ظواهر الاستغلال بشكل اخر عن النظام الرأسمالي. وشاب نظام كمن للحواضر.

## ٣- النظام الاقتصادي المخطط:

وهو نظام سمي للجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة لوسائل الإنتاج ويجمع بين جهاز النظم وجهاز التخطيط في ادارة وتسيير النشاط الاقتصادي للمجتمع لتحقيق الاهداف المطلوبة للاقتصاد القومي في اطار ما يسمى بالتخطيط التوجيهي.

وقد تميز هذا النظام بالمجتمع في الملكية لوسائل الإنتاج من الأفراد والدولة، والجمع بين الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والعمل جنباً إلى جنب بين جهاز الممن وجهاز التخطيط. وقد يكون القطاع الخاص رائداً في بعض البلدان والقطاع العام رائداً وفائداً في بلدان أخرى، مع محاولة علاج عيوب واحتلالات الاقتصاد الحر.

واحد على هذا النظام عدم تحديد الدقيق لأدوار وأوراز كل من القطاع العام والخاص، والتخطيط في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وحدود سوء توزيع للدخل والثروة، إضافة إلى استمرار ظاهرة الفساد الإداري.

ورغم أنما قد قطعنا ما يريد على عهد من الزمن في الألفية الثالثة، إلا أنه لم نحت هذه الأنظمة بلدانها أو العالم من مخاطر اقتصادية، سيما ما حصل من أزمة مالية اقتصادية في العامين الماضيين (٢٠٠٩-٢٠١٠) ولا تزال نعاينها مكررون على دولة بعد أخرى احتمال انهيار نظامها الاقتصادي كما حدث في اليونان، وهذا يؤكد أهمية البحث عن نظام اقتصادي عالمي أكثر كفاءة وإنسانية وعدالة، يمكن أن يحقق الرضاوية للمجتمع، وفي نفس الوقت فرداً قيمة الحرية المسنولة فيه، فهل يمكن لنا كمغرب ومسلمين، أن نقدم نظاماً اقتصادياً يتمتع عدالة، سيما مع الإشادة بالنظام المالي الإسلامي في الأزمة المالية الأخيرة، حيث أن السوق التي عملت به تحسب الخسائر هذا ما يحتاج إلى بدل جهد علمي كبير.

ولابد من القول أن أي نظام اقتصادي بحيث أي بلد من الوقوع في المخاطر الاقتصادية يؤثر بشكل كبير على التنمية في هذا البلد، الأمر الذي يعني أن العادة في البلدان يتحملون مسؤولية الأعداء أي نظام لصالح التنمية في بلادهم.

## ١/ دور الدولة في الاقتصاد

تعتبر الدولة في أي مجتمع المدير والمنظم له. ومن الطبيعي أن تولي اهتماما كبيرا للمشكلة الاقتصادية وأن لا تتركها في سبيل إهمال حلول لها. وخلق حالة من التوازن لضمان استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي يحث المجتمع الوقوع في الكوارث في شتى الميادين. وهذا ما يتطلب منها التزام سياسة مالية واضحة يتحدد من خلالها علاقتها باقي السياسات الاقتصادية. ونحقق بالتالي الأهداف المطلوبة والمنصق عليها من جميع أفراد المجتمع.

هذا وقد تطور دور الدولة عبر مراحل تاريخية مختلفة. فقد مر هذا الدور بمرحلة الدولة الحارسة في القرن السابع عشر والثامن عشر في ظل سيادة النظرية الكلاسيكية التي كانت تنظر إلى النشاط الاقتصادي أنه موقوف للأفراد دون تدخل من الدولة. ثم جاءت مرحلة الدولة المتدخلة سيما بعد مرور أزمات اقتصادية كبرى كالركود العالمي الكبير (١٩٢٩-١٩٣٢) وتمرور النظرية الكمية التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة المشروعات التي تحررك الركود الاقتصادي. ثم جاءت مرحلة الدولة الممتدة فقاما مع قيام الثورة الصناعية عام ١٩١٧م وازدهار المصانع الاشتراكية والبركات نحو التأمين وغيرها ونشر المعطيات الحالية إلى وجود مراجعات لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في كل المجتمعات فربما سيما مع مرور الأزمات الاقتصادية من فترة وأخرى سيما مع الأزمة المالية الأخيرة والتي هددت بوجود أزمات اقتصادية في عدد من الدول المتقدمة في العالم.

ولعل من أهم الأدوار للدولة هي الشان الاقتصادي ما له علاقة بالسياسة المالية. حيث تلتزم الدولة بمجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير لإدارة الساط المالي بأكثر كفاءة ممكنة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.

ومن دور شك فان السياسة المالية هي أي مجمع لها دور كبير في تحقيق التوازن بين مختلف الأبعاد. وهذا يخلق الأرضية المناسبة للاستقرار ومن ثم السمة بمختلف محالاتها ونسبائها. ولعل ما حدث من أزمة مالية قادت إلى أزمة اقتصادية لا تزال آثارها حاضرة هي عدد من المجتمعات السريعة ما يسر إلى الدور الحظير للسياسة المالية ومن ثم النظام الاقتصادي المنع ودور الحكومة الاقتصادي في أي بلد. وهو ما يسمى لعادة السمية هي المجتمعات أخذت بعض الاعتبار.

#### ٥/ النمو الاقتصادي والسمية الاقتصادية

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن. وهناك العديد من العوامل التي تساهم في النمو الاقتصادي. منها حجم رأس المال المادي ورأس المال البشري. وتوافر الموارد الطبيعية. وتخصيص وتقسيم العمل والحجم الكسر للإساح. والتقدم الفني والتكنولوجي. ومن الملاحظ أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والمصاحبات والتي منها زيادة السلع الراسخانة وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها. ومادة الاستثمار هي المعلم والمدرسة. وقد أدى النمو الاقتصادي إلى زيادة التلوث البشري والمصاء على الثروات الطبيعية وإردحام المدن. وتراجع الحواص الروحية في المجتمع لصالح القسم المادية.

من هنا جاءت الحاجة للتنمية الاقتصادية التي تعني تعمرات هيكلة في الاقتصاد القومي بإعدادها المخلصة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع. وهي مقدمة للتنمية تشمل. حيث لم يعد كافياً تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ومعدل النمو الاقتصادي بل أصبح من الضروري تحسين نوعية الحياة في المستوى الصحي والتعليمي والخدمي وهو ما أطلق عليه بالتنمية البشرية. وتحسن السة وغيرها من الخدمات للوصول إلى التنمية المستدامة.

وبذلك تكون التنمية الاقتصادية مقدمة للاستقال من حالة الخلف الاقتصادي بكل انحاء الى حالة التقدم الاقتصادي بمفهومه الشامل. وبذلك يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن مفهوم النمو الاقتصادي الشامل. حيث أنها تخطوي على اجراءات معينة ونعمل على تغيير السياسات والهيكل الاقتصادي والاجتماعي والناهي لتشمل جميع انحاء المجتمع. ومن ثم فإن معدل التنمية الاقتصادية هو معدل متعمد تحفيزه بمطور شامل. أما معدل النمو الاقتصادي الشامل فهو زيادة معينة في معدل نمو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن دون اجراءات منعمده لكي يتحقق هذا المعدل بصورة معينة. والأهم من النمو المحدود هو استثمار هذا النمو لتنمية شاملة.

#### ٦/الخلاصة

خلاصة البحث ان التنمية تعني بشكل كمبر على الاقتصاد في اي مجتمع من المجتمعات وبمقدار ما تدار العملية الاقتصادية بكافة انحاءها بشكل سليم بمقدار ما يمكن ذلك على التنمية في هذا المجتمع. وليس كافياً ان تنطور الحالة النموية في مجتمع من المجتمعات بمحدود

زيادة معدل النمو الاقتصادي هناك ان ذلك يتطلب اجراءات محددة تستثمر معدل الارتفاع في هذا النمو لصالح الأخذ بعوامل التنمية الشاملة والمستدامة. لكن لابد من القول ايضا ان النمو الاقتصادي مقدمة ضرورية للتنمية الاقتصادية والضمنية ومن ثم التنمية الشاملة والمستدامة.

### المحاضرة (٤): التنمية والسياسة

تمهيد:

نعرض في هذه المحاضرة لتأثير السمعة في السياسة والعكس. وأهمية وجود الحكم الصالح في أي بلد يسند السمعة حيث ان الحكم الصالح يعكس ارادات الناس وتطلعاتهم ويورع الدخول بشكل عادل ثم يلقي الضوء على الواقع العربي مع البحث في آفاق السمعة السياسية وما يصلح من وصفا ويحلص الى خلاصة مستفادة من هذه المحاضرة.

#### ١/ التنمية و شرعية السياسة.

هناك تأثير متبادل بين التنمية والسياسة. فالحاج في مشاريع التنمية يهرر من الدور السياسي لاية حكومة تقوم هذه التنمية ويرفع من رصيدها ان على مستوى محلي او دولي. كما ان السياسة الحكيمة والحكم الرشيد يؤديان بشكل لمعالي الى زيادة فرص الحاج للمشاريع التنموية. وليس من اكشاف للأسرار المهمة اذا ما قبلت سمعة اقتصادية او بضرية او شاملة ومستدامة في أي بلد من البلدان حين توجد به حكومة تسعى الى ادنى مستويات العدالة ويسكن فيها ظاهرة الاستبداد والديكتاتورية. ويحرق اجهزة دولها اخطبوط الصناد المائي والإداري. وليس من المستغرب أبدا ان تفوق الدول ذات الانظمة

السياسة الديمقراطية من حيث التنمية والتطوير على الدول ذات  
الأنظمة المستبدة أو التي لا تشارك جماهيرها في اتخاذ القرار .

لقد توفرت بعض البلدان العربية على قدر هائل من الموارد والإمكانيات  
التي يمكن لها ان تسي ست حصارا في ان واحد كما عثر عن ذلك  
احد الحصار، لكن هذه الدول تفصل قسلا دريغا في التغلب على مشكلة  
السكن عندها حتى مات ما يريد على 80% من مواطنيها، لا يمتلكون  
السكن الملائم ولا توجد لديهم الفرصة لامتلاكها بما يدر بمسكلة  
اجتماعية كسيرة قادمة لا محالة، وسنار مساريغ نمووية ضخمة لاختلال  
طبيعي او متعمد ومع ذلك لا نجد حكومات هذه البلدان تعثر نفسها  
معية بشكل جدي عما يحدث او ان ذلك يؤثر على التنمية والتطوير  
فيها ولا تحسبها تهدد مستقبلها السياسي.

التنمية والسياسة اصحنا اليوم متساكنين بمعضلها البعض وتدوران  
مدار الوجود والعدم في عالم اصبح مفتحا وتداخلات اممية لم يعد  
بالإمكان الهروب منها. هتفازير الامم المتحدة المتلاحفة سويادكنم  
مدقة ما تحرر كل حكومة من تنمية وارنماء لشعبها ومن ثم يعطي  
بالأرقام والحقائق ممرات اصافية لاستمرار هذه الحكومة او تلك او  
يحرر من الضغط الشعبي عليها لتتلع سريغا قبل ان يتحول الضغط الى  
هبحان شعبي يمتلع هذه الحكومة من الحدود .

واذا كان كل نظام سياسي يحتاج الى شرعية يمكن عليها لمرر  
استمراره في الحكم والنسك بمفائد الامور هي اي بلدان التنمية  
تنتي نصيباتها بعد اليوم احد الدعائم الاساسية للشرعية والتنمية هذه  
ليست ما يحاول النظام السياسي الحاكم في كل بلد اظهاره والتفاخر



به على الصعيد المحلي أو الخارجي بل ما تضمنه التعاريف الدولية التي تنقسم نسبة عالية من المصادقية والدقة.

## ٢/ التنمية والحكم الصالح

نرجع بعض الدراسات ظهور مصطلح الحكم الصالح الى القرن الثالث عشر كمترادف لمصطلح الحكومة. استخدم بداية في اللغة الفرنسية ثم كمصطلح قانوني سنة ١٩٧٨ ليصر في نطاق واسع عن تكاليف التسيير ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في التسيير للنظام الاجتماعي من اجل تحقيق المطالب الديمقراطية. وقد عرف الحكم الصالح "بالإدارة الشفافة والمساءلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لحرص التنمية المنصفة والمستمرة. وذلك ضمن بيئة سياسية ومؤسسية تحترم حقوق الإنسان والعدالة الديمقراطية وحكم القانون".

ويعتبر الحكم صالحا حين تتوفر ديمقراطية حقيقية توهر المشاركة وتمثيل الشعب بشكل عادل ومحاسبة للحكومة وحماية لحقوق الإنسان واحترام لحكم القانون وإدارة العدالة واستقلالية المجتمع المدني ومنشيط دوره وإدارة احترامه وحمايته في النظام الحكومي. سيما ما له صلة بالمال العام وسلطات غير مركزة في يد فرد أو مجموعة لحكومة محلية فعالة ومشاركة فاعلة من قبل المواطنين وكل ذلك من شأنه ان يؤدي الى تنمية شاملة ومستدامة .

لقد كتبت دراسات للبنك الدولي ان هناك علاقة ايجابية بين الحكم الصالح وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي. وهو احد اهداف التنمية. كما ان انواع المقاييس الرئيسية للتنافسية والوضوح تؤدي الى تخفيض سعر المروحة الدولية والمحلية منسبة ٥٧% الى ١٧% مما

يشير إلى أن المستثمرين يعتبرون الحكم الصالح عاملاً محمضاً لمخاطر الاستثمار كما وجد ذلك صندوق النقد الدولي.

ويعمل الحكم الصالح على زيادة فاعلية المساعدات ويشجع على استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل وهو ما يقضي على نتائج تنمية جيدة وذلك فإن الحكم الصالح يؤثر بشكل كبير على أهداف وبرامج التنمية الشاملة والمستدامة.

لقد وضع البنك الدولي ١٢ مؤشراً لاختبار الحكم الصالح ونحصفه ويخص ١٢ مؤشراً منها المساواة العامة و ١٠ مؤشرات تخص جودة الإدارة ومن مؤشرات المساواة العامة درجة امتناع المؤسسات السياسية هي التدور درجة المشاركة السياسية ووعدها ودرجة الصحافة ومدى الوصول الذي تحصل به الحكومة لدى الشعب ودرجة المساواة السياسية ونستعمل النقاط الموضوعات التالية:

الحقوق السياسية للأفراد، والحريات المدنية وحرية الصحافة والأداء السياسي والتوظيف لدى الحزب التقدمي وماهين التوظيف والمشاركة في التوظيف والقبول لدى التقدم والمساواة الديمقراطية والشفافية.

أما مؤشر قياس الجودة فيتمثل، درجة الفساد ووعي الإدارة وحقوق الملكية والإدارة المالية وتخصص الموارد واحترام القانون ونظافة الأسواق الموازي.

ولتحقيق الحكم الصالح لابد من وجود استجابات حرة وحقيقية وعالية لدى المجتمع المدني والصالح على القضاء الإعلامي الحر والنهوض بين كافة المناطق السياسية لتحقيق التنمية المستدامة واعتماد سلطة القانون والشفافية في إدارة الموارد المالية وأصلاك رؤية مستقبلية يعمل الجميع على تحقيقها.

## ٣/ الوضع العربي والحكم الصالح

ربما أمكن القول أن سر التحلف الاقتصادي والتخلف بشكل عام هي الوطن العربي راجع لانهياره للحكم الصالح وليس هذا القول ما يتصور به المواطن العادي في الوطن العربي لاحتفائه بالإحباط واليأس بل هو ما تؤكد المؤشرات الدولية وهو ما يستدعي من الشعب الحاكم في هذا الوطن إعادة النظر في طريقة إدارتها لسور بلداتها، وليس من قبل الصدمة أن يكون العرب هي ديل قائمة مؤشرات السمية بشكل عام بل هنالك أساس أدى إلى هذه النتائج الكارثية ومن الصعب أن يستمع حاكم يتخلف شعبه ومن الصعب على شعوب ترى في خطوات أهم أخرى لصالح قضاياها أكثر بكثير مما تستطيع هي الصام به.

هنالك أحراج شديد في هذه اللحظة التاريخيه للعرب كحكام ومحكومين بالسمية لمصاياهم وهو ما يكسب على تحلف سياسي كبير ليس من قبل الحكام فقط بل ليس الشعوب العربية مربية منه وهو ما يعني أنها لم تقط من النصحية بما يكفي لصناعة حكم صالح رشيد، أسوة بالأمم الأخرى التي ما وصلت إلى وضعها الحالي من مستويات متقدمة من حيث الحكم الصالح إلا عبر تصحيحات جسام قام بها الحكام والمحكومون بكل من طرفه مع انه الانهيار بلدانهم.

العرب اليوم مصابون بمرض سياسي واضح وهو ما سبب كس على مشاريع التنمية بشكل كبير ما لم يتدارك الحكام والمحكومون الأمور ويدخلون في مصالحة وطنية تهتم بالسمية الساملة والمستدامة بدل الاستنار من قبل الحكام. وصباح للمستقبل من قبل الشعوب ولعل ما حدث من ثورة شعبية في تونس ومصر واهتزازات هي معظم البلدان العربية مما يهدد أنظمة بالسقوط يمكن حقيقة هذا الصبر والامل أن تكون هي هذه

النهج الجماهيري ما يؤكد على أهمية السياسة في مشاريع التنمية، وانعكاس ذلك على بناء واقع سياسي جديد.

#### 1/ التنمية السياسية

ربما يمكن القول أن الحاجة ماسة اليوم لتنمية سياسية في الوطن العربي، وهي مفهوم منحصر عن عدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية وتطوير الأحزاب فكرياً ونظرياً وعلاقات. وقد نشأت حول هذا المفهوم عدة آراء واتجاهات فكرية وسياسية وترسخت عدة نظريات منحصصة في التنمية السياسية وأجرأها واشتقت عدة تعريفات منها تعريف "المرشد ديامس" حيث يقول: إنها العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكسب بها مزيداً من القدرة لكي يحقق باستمرار ويمتدح المبادئ الجديدة من الأهداف والمطالب وأن يتطور لمعالجة جديدة للنظم".

وبلخص التنمية السياسية كما لدى الماني: تكوين ثقافة سياسية حول حقوق الإنسان وواجباته وبشكل قاعدة انطلاق وبدء وفعل وإجراءات للتنمية السياسية. ويتصل بذلك تحديث الحياة السياسية وذلك بتحديث النظم والسلطة والأداء السياسي واتحاد المبادئ الأمل للمحاضاة وليس المطلب الحرفي له. فكل سنة منها السياسي الخاص بها والاستناد المصنوع من أجهزة واليات الإعلام المرئية والمسموعة والمسموعة لتطوير الأداء السياسي وإجراءه على الأرض وداخل البناء الاجتماعي.

## ٥/ الخلاصة.

السياسة تقوم البلدان، ولا يمكن التنمية ان تحدث من دون ارادة سياسية متمثلة في اهل الحكم، وطبيعة العلاقة القائمة بينهم ومحيط وجودات المجتمع تنعكس على التنمية، وكلما كانت هذه العلاقة مربة وقائمة على اساس من القبول والتراضي كلما ساهم ذلك في انجاح مشاريع التنمية، وعلى العكس من ذلك فان اي بلد مهما توافر على موارد طبيعية واقتصادية وسرية هائلة، ونسب العلاقة فيه بين اهل الحكم وسائر طبقات المجتمع بالإكثار او الساهر فان هذه المشاريع مهددة بالسقوط في اية لحظة، وربما هذا ما ينشط اهل الحكم من الإقدام على المشاريع التنموية الكبرى التي توصل فيها اصحح الموارد المحلية، لانهم يتصورون ان كل ذلك قد يهدد موقعهم السياسي، ولا يساهم في تثبيت حكمهم، على العكس من البلدان التي تنعم بالديمقراطية ورعا الناس عن القوة السياسية الحاكمة فان الإكثار من مشاريع التنمية ووضع اكبر الموارد فيها هو ما يدعم الثقة في هذه القوة، ويضمن لها مستقبلا في الاستمرار في قيادة البلدان والعباد.

## المحاضرة (٥): التنمية الاقتصادية

## لمقدمة:

سوف نعرض في هذه المحاضرة لمفهوم التنمية الاقتصادية ونعرف عنه ومفهوم النمو الاقتصادي ثم نمر على المطلعات التي كانت لبعض الدول في مجال التنمية الاقتصادية ونطرياتها والعوامل التي ادت وتؤدي الى اخفاق البلدان في التنمية الاقتصادية ثم نعرض لبعض مميزات مجال التنمية الاقتصادية من ناحية دول شرق آسيا وسجل الخلاصة في ختام هذه المحاضرة.

## ١/ مفهوم التنمية الاقتصادية.

لقد عرفنا التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي وزيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث يكون عدد الزيادة أكثر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الاجتماعية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من التصحر والانهيار عن المصير الهيكلي التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية من أجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع.

وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية هي عملية الانتقال من حالة الخلف الاقتصادي بكل أبعاده إلى حالة من التقدم الاقتصادي بمفهومه الشامل ويقاس ذلك بعدة مؤشرات منها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى مثل المؤشرات الصحية والتعليمية وبعض الخدمات الأساسية.

ونهتم دراسات التنمية الاقتصادية في الدراسات الحديثة عموماً، حيث اهتم بها علماء الاقتصاد المهتمين باقتصاديات ما سمي بالدول النامية في القرن العشرين.

وقد فرق الاقتصاديون بين مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم النمو الاقتصادي حيث اعتبروا النمو الاقتصادي ارتفاع المساهمة المئوية للإنتاج العام محسوبة بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي وهذا النمو الذي قد يكون سريعاً وقصيراً الأجل قد لا يؤدي بالضرورة إلى تنمية اقتصادية فاعلى على شتى مجالات المجتمع، لكنه يعتبر شرطاً مهماً ولكنه غير كاف لعملية التنمية التي لا بد أن تراعى فيها

تحولات نوعية (اجتماعية وساسية) بدعم مسيرة التنمية اذ ان التنمية الاقتصادية ليست تعبير كمالي مؤشرا هي حطة معقدة متشابكة تستهدف تعبيراً جوهرياً هي السبل الاقتصادي يقود الى رفع معدل الإنتاجية بقدرة كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

ولقد ثبت من تحارب التنمية الاقتصادية في معظم البلدان النامية (وبخاصة في أمريكا اللاتينية) ان الكثر من هذه البلدان استطاعت ان تحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج القومي الإجمالي الا ان مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان بقيت منخفضة بل ومتدهورة الى مستويات متدنية.

وهذا يكشف ان حصر التنمية في ارتفاع معدل الدخل القومي، دون النظر الى التحولات الهيكلية في البلدان المراد تنميتها، بما يمي الأبعاد المختلفة من ارتفاع الدخل العام، نظرة ضيقة عن الوصول الى تحقيق أهداف التنمية.

ولقد كان ينظر الى عملية التنمية طيلة عقد الخمسينات واول ثمانينات من القرن الماضي بأنها سلسلة متتالية من النمو الاقتصادي لابد لجميع البلدان من المرور من خلالها.

واراء التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية السريعة والملاحقة على الساحة الدولية، أصبح من اللازم على البلدان النامية إعادة النظر في سياساتها الإنمائية بما يتوافق والشروط العالمية الجديدة، ذلك ان قضية التنمية لم تعد اليوم تنمية اقتصادية فحسب، ولا مجرد برنامج سياسي تقوم به حكومات البلدان المتطلعة للتنمية بل

أصبحت قضية حضارية تداعل فيها عوامل المنة السياسية والاجتماعية  
وبكافة عناصر النمو الحضري.

## ٦/ التطلعات نحو التنمية الاقتصادية

منذ منتصف القرن الماضي وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية رشت  
البلدان العربية في تطوير اقتصادها، عبر تصورات لكيفية النهوض  
الاقتصادي. ونوال المطريات الاقتصادية معية التوصل الى تصور نظري  
يمكن له ان يهض بلد ما من حالة التخلف الاقتصادي الى حالة النمو  
والطور. ولقد كان في خطة مارشال التي استهدفت اعاده بناء  
اقتصاديات اوربا الغربية حيث قدمت الولايات المتحدة الاميركية  
الاموال والتسهيلات الانمائية الصحية اللازمة وكذلك المساعدات  
الفنية الواسعة لإعادة بناء وتحديث اقتصاديات هذه البلدان خلال فترة  
ثمانية عشرة ثم تتجاوز عدد سنوات. كان لهذه الخطة الدور الفعال  
في الدفع باتجاه التطلعات التنموية لتطوير اقتصاديات البلدان  
الآخري. وقد كان ينظر الى عملية التنمية طيلة عقد الخمسينات واول  
الستينات بأنها سلسلة مراحل متتالية من النمو الاقتصادي لابد لجميع  
البلدان من المرور بها لتتحول البلدان الصغيرة من حالة التخلف الى  
حالة التقدم ومع ان الكثير من البلدان المتخلفة او بلدان العالم الثالث  
على حسب ما يصنف لم تجد في المطريات التي قدمها علماء ومفكرون  
غربيون العلاج السافي لمعضلاتها بل ان بعض التوجيهات من قبل  
المؤسسات الدولية قد اصابها في مصل واكسب منها انها كانت تحت  
تأثير مصل ذلك لان كل بلد حالة خاصة يسمى دراسته بشكل  
مستقل وان تساهم الإرادة السياسية والاهلية في ايجاد المطرية الاسب  
له ولا يمكن هنا تكرار الدور الذي قدمه مفكرو هذه البلدان في ايجاد



الصنع النظرية المناسبة لهو من بلدانهم اقتصاديا لكن نقى لكل نظرية  
 اسهامه فكرية يمكن الاخذ منها بما يتلاءم وكل حالة بلد على حدة.  
 ويصنف العالم اليوم من حيث التوجهات التنموية الى عوالم عدة منها  
 العالم الاول الذي يتمتع بتطور صناعي وتكنولوجياي كبيرين والتي  
 استطاعت توفير مستوى متقدم من الرفاهية لسكانها وهذا ما ينطبق  
 على الولايات المتحدة والدول الاوروبية واليابان ويحضر عن المجتمع  
 الثاني بمجموعة الدول التي حاصت الحرية الاقتصادية وهي دول  
 كبيرة وتتمتع بمستويات تعليمية متقدمة الا انها تفتقر دور العالم  
 الاول وما بعد هذين العالمين من حيث الإمكانيات والقوة والقدم  
 الاقتصادي صنف على انه العالم الثالث اما المجموعات التي تعاني من  
 تدني مؤشرات التطور الاجتماعي والاقتصادي وهي معايير الأمم  
 المتحدة فتصنف كعالم رابع.

### ٢/نظريات التنمية الاقتصادية

بررت مجموعة من النظريات التي يحرص للتنمية الاقتصادية من  
 امورها نظريات مراحل النمو الاقتصادي حيث ياتي والت روستو هي  
 مطلع الستينات ليظهر الى ان التحول من التحلف الى التطور الاقتصادي  
 يمر بسلسلة من المراحل يمر بها كافة البلدان التي تريد النهوض  
 الاقتصادي هذا بمرحلة المجتمع التقليدي ثم مرحلة المهد  
 للإقلاع بمرحلة الإقلاع ثم مرحلة التصويع واخيرا مرحلة الاستهلاك  
 الواسع هذه الخمس مراحل تستند الى تحرمة البلدان المتقدمة ويمكن  
 ان يكون دليلا للتعرف على مستويات التنمية بالنسبة لبلدان العالم  
 الثالث. فلكل مرحلة خصائصها التي تعكس مدى الامتياز التنموي الذي  
 وصلت اليه هذه البلدان.

ويعتبر آدم سميث من طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين أولوا اهتماما بموضوع التنمية الاقتصادية. فقد اعتمد بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية. ويرى أن كل فرد يعمل بشكل طبيعي على تعظيم ثروته. فلا حاجة لتدخل الدولة في الصناعة والتجارة لكن بداية النمو الاقتصادي مع تخصيص العمل حيث يؤدي إلى اعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل. ويعتبر أن تراكم رأس المال أمر ضروري للتنمية الاقتصادية. وأن تعتمد الاستثمارات يرجع إلى توقع الراسمالين بحقق أرباح. وهو يصرح أن الاقتصاد ينمو مثل النخلة وعملية التنمية تقدم بشكل ثابت ومستمر.

أما سنوآرت ميل فهو ينظر إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال. حيث يعمل العمل والأرض بحصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لتأجيل عمل سابق ويتوقف معدل التراكم الراسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج. ونؤمن النظرية الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية بسياسة الحرية الاقتصادية. وأن تكوين رأس المال هو صناع التقدم الاقتصادي. وأهمية وجود قدر كاف من المدخرات. وبمراع الأرباح في أجواء المنافسة. وأن الوصول إلى حالة الاستقرار مسألة حتمية.

ولعل من أبرز نظريات التنمية الاقتصادية نظرية الدفعة المؤية. حيث يذهب رورستنس رودان إلى أن التنمية تتوقف على وجود دفعة قوية أو برنامج حكر من الاستثمار يحرص المقلب على عصات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الدائي. وبأنها نظرية النمو المتوازن بين مختلف سلع الاستهلاك. وبين صناعات السلع الراسمالية والاستهلاكية.

والتوازن بين الصناعة والزراعة وقد طمعت هذه النظرية في توسيعها وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.

وهناك نظرية أخرى باسم نظرية النمو غير المتوازن وهي النظرية التي ترى أهمية البدء في التنمية بالمشاريع الفائدة التي يمكن لها أن تقوم بخلق المشاريع حالياً ومستقبلاً في المخطط للتنمية. وهذه النظرية ترى أن القائمة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية وهي بدورها تخلق وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها ونموها عليها مشروعات أخرى تالية.

لنستعرض هذه النماذج النظرية المهمة بموضوع التنمية الاقتصادية هناك غيرها، نعرضنا عن ذكرها في هذه المحاضرة لكن المتوقع أن نحدد النظريات بهذا العدد للأهمية التي تمثلها قضية التنمية الاقتصادية والتنمية بشكل عام وهذا لابد من الإشارة إلى أن مفكري الدول النامية كان لهم دور فكري في طرح التصورات النظرية للتنمية الاقتصادية لتدافعهم، حين وجدوا أن النظريات الصناعية غرباً والمحرمة في ذلك النطاق ليس فقط لا تتواءم مع البيئة الخاصة بهم بل أن بعضها قد صيغ ليساهم في تعطيل رأسمال وثروة البلدان المتقدمة اقتصادياً على حساب البلدان النامية أو التي في طور النمو.

#### ١/ الإضافات في التنمية الاقتصادية

جعلت الكثير من البلدان في العالم النات التنمية الاقتصادية هدفا تسعى لتحقيقه وهذا يرجع إلى أنها تساهم بشكل كبير في تحسين المعيشة وتطوير جودة الحياة وخلق حالة المساواة بين أفراد المجتمع سيما بين الحسنيين ورفع الكفاءة التعليمية وتحسين الرعاية الصحية. ما هيكل عن دورها في المساهمة على عوامل التوزيع والصراعات هي تساهم في

التماسك الاجتماعي وترسيخ أسلوب الحوار كمنهج حضاري لحل  
المشاكل الاجتماعية والسياسية.

لكن بالرغم من وصوح كل ذلك مكنات التنمية الاقتصادية. فان ذلك  
لا يبدو واضحاً في افعال كثير من الدول النامية حيث اخفق العديد  
منها في انجاز درجة مقبولة من التنمية. وهذا يرجع الى عدة  
اسباب منها:

١- ان التنمية عملية مركبة ومعقدة وهي متعددة ومتنوعة الابعاد. ولابد  
من اخذ ذلك بعين الاعتبار والدفع باتجاه فهم هذا المفهوم في سياقات  
العملية التنموية.

٢- انها عملية طويلة الاجل. ومن ثم فانها تحتاج الى صبر ومراعاة  
لحني ثمارها. وان الاستعجال في جني الثمار قد يعسد الثمار والضرر.  
فتعاطف الدول المتفحلة بالحرمان من ثمرات التنمية. كما يؤدي التعجل  
الى تدمير اصل المشاريع التنموية.

٣- ان دروب التنمية متعددة وطرائقها متنوعة. وقد يهدر جهود كبيرة  
من شباب المجتمع في محاولة اثبات صحة وجهة النظر هذه او تلك.  
مما يحول دون التوصل الى اجماع وطني على صياغة التنمية وبرامجها.  
ليسير وفقها الدولة.

ان السياسات والصراعات التي حدثت في بعض البلدان حول بعض صياغة  
التنمية وبرامجها وعدم حسم المنهج الذي تتبناه الدولة هي موضوع  
التنمية اصبر كثيراً. تطور التنمية في هذه البلدان بهذا هريق يتخصص  
للتصنيع كوسيلة للتنمية مع اهمال الزراعة والمطالبة بالتركيز على  
الصناعات الكبيرة. واهمل بعض التركيز على الصناعات الصغيرة.  
وآخرون يطالبون بالتنمية المتوازنة في حين يسادي بعض بالتنمية غير

المتوارية وهكذا يحتدم الخلاف بين هذه الصنات ويستند الصراع ويهمل الهدف الرئيسي المتمثل في التنمية.

١- ويمكن ان يضاف الى ذلك دور المصاد المالي والإداري في الإصرار بمشاريع التنمية. فقد نسين في عدد غير قليل من البلدان ان الجهات المصعدة تستخدم الإمكانيات والاموال المخصصة لمشاريع التنمية، لمصالح هئوية او جهوية او شخصية. ويوجه هذه الامكانيات الى غير صالح المشاريع التي رصدت من اجلها اساسا. مما يعطل هذه المشاريع من راس، ويعكس ذلك على تكاملها مع بقية المشاريع. فسقط جميعها. فتمثل التنمية،

ولعل هذه الصنات تلعب الدور الى ان التنمية اضافة الى حاجتها الى التخطيط الذي ينظر الى مستقبل البلدان السموي من الناحية الاقتصادية. بشكل متكامل. يحتاج كذلك الى دراسة هي تنمذ هذه المحططات، لتحقيق التنمية اهدافها وتتحول الى واقع قابل للتطور.

#### ٥/ نموذج مثير في التنمية الاقتصادية

تعتبر تحرمة التنمية الاقتصادية لبلدان شرق اسيا. تحارب جديرة بالتعلم منها سيما المنظمة مثل المنظمة العربية التي لم تنهض بعد رغم توفرها على خطوط اكبر من تلك الدول من حيث نوع الموارد وامكانيات التكامل بين الافطار المختلفة من الدول العربية.

وبالنسبة للحركة اليابانية كقول التحارب التي اقتضت نهجها بعض الدول الشرق اسوية بعد ذلك ويسجل البعض ان المحاولة الاولى لطرح رؤية مضمرة لنموذج التنمية الاسبوية قد جاء في مؤلف مهم عن الاقتصاد الياباني أصدره "شيجيرا اشيكافا" في طوكيو عام ١٩٦٧. استمد

فهو بصفة أساسية إلى التحررية اليابانية هي التنمية. فلذلك التحررية التي صار على هديها العديد من البلدان الآسيوية هيما بعد.

لقد حفت النور الأربعة (كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وهونغ كونغ) انجازات مهمة في الستينات والسبعينات لكن الحرية لا تقتصر على هذه البلدان بل هي اعم واشمل ويضم بلدانا اخرى عرفت بكل واضح على صعيد التنمية الاقتصادية مثل الصين وماليزيا والهند.

لقد اسم بمودج هذه التحارب ، بعدد من السمات منها انها كانت تقوم على استراتيجيات استثمارية فحدثت تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد والإساح خلال مدى زمني قصير بدعم من نظام تحاري يقوم على التحرير التصديري وليس على الإحلال محل الواردات والدولة في هذه التحارب تحفز لتحديد توجهات السياسة الاقتصادية بصدده المدى دور افعال دور النات السوق. كما نحترم هذه التحارب العهد الساهي والمؤسسي لمحتماها ويعطي اهتماما كبيرا للأمن القومي فيها بحيث تكون القوة العسكرية عنصرا مهما في حسابات القوة بالمعنى الشامل للكلمة.

ولقد حدثت اكبر درجة من التفاعل والتكامل بين القطاعين العام والخاص في مجال أنشطة المصنوعات والتطوير في إطار استراتيجية بعيدة المدى وقد أدى ذلك بدوره إلى ارتفاع العائد القومي طويل الأجل من جراء هذه التفاعلات خارج نطاق السوق.

كما ان السياسات الاستثمارية من اليابان وكوريا وتايوان، نجم عنها توسيع وتعقيد شبكة التكامل الصناعي الإقليمي في البلدان الآسيوية من خلال علاقة التكامل الراسخ. إذ يلاحظ ان كل موجة من الموجات الاستثمارية اليابانية والكورية والتايوانية كانت تعمق من فلك التشاركات فيما بين فروع النشاط الصناعي وبصفة خاصة الموجات

الكبرى للاستثمارات الخارجية خلال الفترة من منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي وقد أدى هذا بدوره إلى تعميق ونمو تدفقات التجارة البينية على الصعيد الإقليمي الذي يجمع بين دول المنطقة.

وهكذا فإن اقتصادات بلدان منطقة جنوب شرق آسيا كانت تتقدم سوية من خلال التوسع في مجال التبادل التجاري عبر عمليات الإحلال المستمر بين عناصر سبتي الواردات والصادرات.

وقد أطلق على هذه الطريقة نموذج الإور الطائر حيث ورج على ثلاث مراحل هي المرحلة الأولى يبدأ البلد الواحد في النمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه في أسواقه كانت اليابان في البداية هي البلد الوحيد المتقدم ثم يحاول البلد الآخر في النمو في المرحلة الثانية إنتاج السلعة على أرضه متمويل مشترك أو من دون تمويل مشترك من البلد المتقدم ثم يبدأ تصديرها إلى البلد الأكبر تضاماً وفي المرحلة الثالثة يبدأ البلد الآخر في النمو في إعادة توطين الأنشطة الصناعية في البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدماً.

وهذا لهذه الدورة يتم ارتفاع السلم التصنيعي تدريجياً من خلال إعادة التقسيم الإقليمي للعمل فيما بين البلدان التي تنتمي إلى أسراب الإور الطائر، الأولى والثانية والثالثة، وهكذا.

#### ٦/ الخلاصة

ويمكن لنا أن نحصل في هذه المحاضرة إلى أن التنمية الاقتصادية للبلد دوراً كبيراً في تطوير المجتمعات الإنسانية ويمثل المقدمة الضرورية لنمو أي مجتمع ولابد من الأخذ بالاعتبار أن لا تكون هذه التنمية مجرد نمو في الدخل القومي بل تنمية تعكس على هيكلية

البلدان. فتوتر هي ابعادها الاجتماعية والنمائية والحضائية الأخرى. وكعرب يمكن لنا اليوم الاستفادة من عدد من العناصر الإيجابية التي تتميز بها مطلقنا في النهوض الاقتصادي. أحدين التحارب النموية الاقتصادية كالمودج السرق اسبوي معين الاعتار وحتحاورين العوامل التي تدمر المشاريع النموية. كالتصراعات والشاخص حول اصل الرؤية لمسألة التنمية. والفساد المالي والإداري وغيرها.

### **المحاضرة (٦): دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية**

تمهيد:

تعرض في هذه المحاضرة للدور المتبادل من التأثير بين التنمية الاقتصادية والموارد البشرية. حيث سبدا بالعرف على مفهوم الموارد البشرية. ثم وضع الصورة الأمثل في العلاقة بينهما تحت الضوء. ويحمر على تحرية والفعية من الاهتمام بالموارد البشرية وتأثيرها على التنمية البشرية في بلدان شرق اسيا وماصل هذا الموضوع الهام من خلال الاستفادة من بعض ديمية ويختم بالتاكيد على الخلاصة من كل ما استعرضناه.

#### **١/ مفهوم الموارد البشرية**

يعتبر العنصر البشري والعنصر المادي والعنصر السطحي أهم مفومات الإنتاج الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف سواء على مستوى المنظمات أو على المستوى القومي غير أن العنصر البشري وهو مورد الموارد البشرية هو الذي يحكم في العنصرين الآخرين ويحركهما في الاتجاه الذي يريد الإنتاج ويحقق الأهداف بأعلى كفاية إنتاجية ممكنة. وكلما ارتفعت كفاءة الموارد البشرية أصبح استخدام عناصر الإنتاج الأخرى



حتى ولو كانت قليلة أو نادرة أصبح استخدامها استخداماً امتلاً وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض كفاءة الموارد البشرية يسبب استخدام عناصر الإنتاج الأخرى ويهدرها حتى لو كانت متوافرة ومتاحة.

وإذا كان واقع الدول المتقدمة يعكس الصورة الأولى التي تكون فيها الموارد البشرية عالية الكفاءة والحرية، فإن واقع الدول المتخلفة يعكس الصورة الثانية حين تكون الكفاءة متدنية.

في ضوء ذلك يمكن فهم الموارد البشرية بأنها العناصر البشرية المساهمة في الإنتاج أو على مستوى المنظمات أو البلدان. وأما تعدد أهم عناصر الإنتاج على الإطلاق الأمر الذي يفرص على المنظمات والبلدان إيلاءها الاهتمام الأكبر في سبيل تحقيق إنتاج أعلى وكفاءة أفضل للخدمات والمنتجات والأفكار مما يؤدي إلى تحقيق معدلات أعلى في الناتج النهائي للمنظمات والنمو الاقتصادي للبلدان.

وهذا المفهوم للموارد البشرية، هو ما دفع المنظمات والبلدان لاعتماد إدارات خاصة لهذه الموارد، تقوم بمشاط التخطيط والتنظيم والتوجيه والمراقبة لهذه الموارد، بغية الاستخدام الأمثل والمعال لها على كافة المستويات.

ومع ظهور قوة المعرفة في القرن الحادي والعشرين وكيفية استخدامها في البلدان والمنظمات ذات القاعدة المعرفية وازدياد أهمية عمال المعرفة في تكوين الثروة والمودة مما أصبح تنمية الموارد البشرية عاملاً مهماً في تحرير القدرات الإنتاجية والساهبة للمنظمات والأمم. وعليه تم إيلاء موضوع استقطابها وتوظيفها والمحافظة عليها وتدريبها العناية الأكبر. كما تم اعتبار مدخل محاسبة

الموارد النظرية. احد مداخل حساب الموجودات المعرفية بالإضافة الى مداخل اخرى كمدخل الملكية الفكرية والتعلم المنطقي وغيرها.  
٦/تأثير متبادل.

هناك عدة صور يمكن تصورها للعلاقة بين مفهوم الموارد النظرية ومفهوم التنمية الاقتصادية، فقد لا تترتب اي علاقة بينهما، وقد يكون تأثير الاول هي الثاني، وقد يكون تأثير الثاني هي الاول، وقد يكون التأثير متبادلا.

والصورة الاخيرة هي الاكثر وضوحا من خلال طبيعة كل واحد منهما ومن خلال دور النمو الاقتصادي بالنسبة لهما معاد ان التنمية الاقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على النمو الاقتصادي السوي لتطوير مصادرها وبرامجها المتصلة بكافة قطاعات المجتمع ومراجع النمو الاقتصادي حتى في حالة التغيرات الهيكلية في اسبطة الاقتصاد، كالتركيز على القطاع الصناعي مثلا والتقليل من القطاع الزراعي او التحول نحو الخدمات على حساب الصناعة او الزراعة لي يجعل للتنمات الهيكلية لوجدها امكانية الدفع باتجاه المشاريع التي تساهم في تحسين نوع الحياة لدى الناس اذ لابد من ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي السوي سيما اذا ما قيس ذلك مع معدلات ارتفاع النمو المكاني الملائم.

وعليه فان النمو الاقتصادي يصبح عاملا مسرعا من الموارد النظرية والتنمية الاقتصادية فهي لا تتحقق الا من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي لا يتحقق الا من خلال موارد بشرية تساهم في رفع اساجية القطاع او النشاط الاقتصادي الذي تم التحول اليه، في خطط التنمية الاقتصادية او توفر الاعداد الكافية من الموارد

البشرية لمعالجة كافة الأنشطة الاقتصادية في كل القطاعات، حين تتخذ الدولة برنامج التطوير المتكامل.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن تراجع معدل النمو الاقتصادي مع الارتفاع التلقائي في معدلات النمو السكاني، سوف يقلل من تحسن مستويات المعيشة وبنوعية الحياة بالنسبة لجميع السكان، وهو بدوره ما سيعكس على الموارد البشرية التي يعترض أن تطلق اهتماما خاصا من حيث التدريب والناهل والخصم، وهي المحصلة النهائية ستراجع برامج التنمية الاقتصادية.

وعليه يصبح الاهتمام برفع معدلات النمو الاقتصادي مهما لكلا الأمرين، الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية، وربما هذا ما جعل الاهتمام بنموه إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي لدى بعض البلدان باعتباره المقدمة الضرورية لتنمية الموارد البشرية، حيث أن قطاع الصحة والتعليم ورفع الدخل وهي التي تساهم بشكل عام في رفع كفاءة الموارد البشرية بشكل اتفق هذه القطاعات نسبة عالية من إجمالي الدخل القومي العام وهي ذات الوقت تعتبر هي المؤشرات التي من خلالها يمكن قياس الاهتمام المحتمل في خطط التنمية الاقتصادية.

ولما نشعر بالدوران في حلقة واحدة في ضوء التأثير المتبادل بين الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية، وهذا ما يؤكد أن الاهتمام بالموارد البشرية سيؤدي بشكل تلقائي لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية وأن نحقق هذه البرامج سوف يعكس على تحسن وتطوير كفاءة الموارد البشرية.

وهذا تمرر وجهها بظر بالسمة لتاهل واعداد الموارد المشرية واحدة يتبناها البنك الدولي هي دعمه لمرامج التنمية الاقتصادية للدول التي تعتمد على القراضه ودعمه .حيث انه يصرح ان تكون النمطية للتعليم الاساسي فقط. اما التعليم التخصصي. فبوري ان الدولة غير معنية به وان تكلمته الاقتصادية اكبر من عوائد هنترك مرامحه للمنظمات والشركات المعنية بكل هي محالة ووجهة بظر اخرى ترى ان الدولة معنية بتاهل ودعم التعليم والتدريب التخصصي وان تطوير الموارد المشرية. سيعود باثار اقتصادية عامة على الدولة وهو ما اسعته اليابان حيث تبني الشركات الوظيف حتى نهاية العمر كما يحفل الموارد المشرية عندها جزء من اصولها الاقتصادية وهو في المحصلة النهائية يعتبر اصولا اقتصادية للمجتمع كله.

وهي وجهة النظر التي اعتمدتها دول شرق اسيا. وحادث متالح منهرة ككمنت عن اهمية ودور الموارد المشرية في التنمية الاقتصادية وهذا ما سئل في الصوء عليه هي المفرة الثالثة. وهو ما يؤكد على ضرورة اعطاء راس المال المشري اهتماما اكبر من حيث الاستثمار مقارنة بالاصول المنتجة الاخرى. سيما مع ما يتميز به هذا الاصل من كونه هدفا ووسيلة في كفافه مشاريع التنمية وبالاخص السمة الاقتصادية. وهو غالبا ما يتمز بالوفرة في البلدان النامية على عكس الاصول المنتجة الاخرى التي تعاني بعض البلدان المدرة منها.

### ٣/ النموذج الشرقي اسبوي

يعري النمو المصحرة للصور الشرقي اسبوية (اليان وكوريا الجنوبية ونايوان) الى اسباب عدة احدها الاستثمار المكثف الذي قامت به هذه الدول في التعليم وفي راس المال المشري خلال فترة اللحاق مركب

المعروف يتوافر توافق عام على ان البلدان التي تتمتع بالمحرون الاكبر من راس المال البشري تتمتع بقوة عاملة اكثر كفاءة وهي بالتالي اكثر ازدهارا وهو ما حصل لهذه البلدان، حتى قبل من خلال تحاربهم، ان راس المال البشري للامة لا راس مالها المادي ولا مواردها الطبيعية هو الذي يحدد خطى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونوعيتها.

وتوفر تحرمة شرق اسيا هي هذا السياق ما يدل على دور الموارد البشرية في النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية هي معارضة منها لتسبحة السياسة التقليدية والنظرية النيوكلاسيكية، عبر سديدها على الاستثمار في المعلم وعلى تكوين راس المال البشري.

وعلى العكس من تقارير البنك الدولي الذي يعتمد فلسفة معادية لدور الدولة. ونترك مسألة المعلم فوق الاساسي والتدريب والنخصص لعبرها. وحصل دور الدولة في هذا النموذج لدرجة صنع مؤسسات التعليم والتدريب من ان تعتمد سياسات مستقلة في هذا الميدان وقد تدخل الدولة في سنهاورة ونايوان وكوريا الجنوبية دعما استراتيجيا مهيما للدول في عملية التدريب على المهارات بالنسبة للموارد البشرية.

كما كان للشركات في اليابان دافع قوي اضافي لتوفير تدريب وتعليم مستمرين على كافة المستويات لان عملية التوظيف تعتبر عقدا مدى الحياة من الموظف والبركة وكان المطاع الحاضر في كوريا الجنوبية ونايوان اقل استعدادا لتوفير المعلم والتدريب المهني بمفرده واعتمد اكثر على تدخل الدولة.

واعاد الاستثمار الياباني الشديد عل المعلم المدرسي في كوريا الجنوبية ونايوان ومنذ الحرب العالمية الثانية اصبح النظام التربوي في البلدان الثلاثة جميعها موجه نحو انتاج اختصاصيين لتلبية احتياجات

السوق) مطلقاً بذلك حالات عدم ملائمة مخرجات النظام التربوي مع هذه الاحتياجات) وبنتيجة لذلك لا تعاني هذه البلدان من وجود أشخاص ذوي مستويات تعليم جيدة لكنهم عاطلون عن العمل، أو من وجود اختصاصيين غير منتجين على المستوى الاقتصادي. كما هو الحال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ولقد أكدت هذه التحارب أنه لا يمكن تحقيق التنمية الدولية على أساس نوعية المنتج الدولي بترك التدريب المهني على عائق القطاع الخاص بل أن تدخل الدولة بعد ضروريا في سبل دفع كفاءة الموارد البشرية، وأن ذلك ينعكس على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

لقد كانت استراتيجيه التنمية التي اعتمدها هذه الدول هي التركيز في المرحلة الأولى على النمو المستند الى اليد العاملة المكثفة الذي يهزئ تصدير المنتجات المستندة الى اليد العاملة المكثفة الى الأسواق المفتوحة في العرب. ولقد كان تحقيق هذه الإستراتيجية أقل اعتمادا على المقادير الوافدة من رؤوس الأموال أو من القوة العاملة الكفاء. ولقد تم نقل المتطلبات التكنولوجية بطريقة طوعية من الدول العربية. وبالتالي بدأت هذه الدول اللحاق بركب النمو مع منتجات مستندة الى اليد العاملة المكثفة ومع متطلبات تكنولوجية أو مهارات قليلة. وقد أدى النمو الذي حصل الى توفير الموارد المالية لإطلاق سياسات ترموية عامة واسعة النطاق واستدامتها.

وعندما توسع تراكم رأس المال البشري على كل من المستويين المحلي والوطني، امتلك النمو البشرية المهارات الضرورية لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة مع متطلبات تكنولوجية

أكثر. وتمكبت هذه الاقتصادات من صعود السلم المعيشي وعلى طول هذه المراحل استثمرت الأسواق الخارجية في فتح أبوابها أمام هذه البلدان. وتريد هذه التجربة في انداعها من خلال ما قدمته من ترابط وتعاون فيما بين دول هذه المنطقة. دفع بكل المنطقة للتقدم ولتحويلها بالرفي من خلال ما سمي باستراتيجيات الأور الطائرة، حيث تصاهرت جهود سكان تلك المناطق مع بعضهم برفع شأنها الأولوي للقوي والقوي الضعيف، حتى أصبحوا في موقع متقدم بالنسبة للنسبة الاقتصادية والتنمية الشاملة والمستدامة.

#### 1/ من الهدى الديني

من المفيد هنا أن نتوقف أمام ما يرشد إليه الهدى الديني في الإسلام بالنسبة للموارد البشرية. وما لذلك من انعكاس على التنمية الاقتصادية، حيث أن الإسلام ينظر إلى الإيمان بشكل عام بمنظور التكريم، ويحمله في موقع المخلوق الذي سخرت كافة الأشياء من أجله. فمر من قاتل يقول: "ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر وحملناهم على كبار مما خلصنا تمصيباً" ويقول أيضاً: "و سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعاً منه أن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون"

وهذا التكريم من ناحية والتسخير من ناحية أخرى يجعلان من السكان محل العناية المصوى بالنسبة لسياسة أي بلد وقبلة عليا كاهداف ووسائل في البرامج التنموية في أي مجال وهو ما يلعب الدور أيضاً لجعل الموارد البشرية في محل العناية والأولوية بالنسبة لتنمية عناصر الإنتاج. وأن التوجه إلى استثمار الموارد البشرية سيؤدي بالنتيجة

والمردود الإيجابي على التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة والدائمة  
بأفضل ما يمكن توفقه بالنسبة للعناصر الأخرى.

#### د/الخاتمة

وخاتمة القول بالنسبة للعلاقة بين الموارد البشرية والتنمية  
الاقتصادية أن خطط وبرامج التنمية الاقتصادية يتركز فيها أن تعطي  
الأولوية للتنمية وتطوير وبناء صفات الموارد البشرية أو على الأقل  
تقدير أن لا تهمل هذا الجانب لصالح العوامل الأخرى وأن العمل على  
تطوير هذه الموارد بأكملها وتدريبها وتخصيصها واستثمارها سوف يعطي  
شكلًا نهائيًا لإنجاح خطط التنمية الاقتصادية ويرفع من رصيد تحقيق  
أهدافها.

#### **المحاضرة (٧): العولمة والتنمية المستدامة\***

##### تمهيد:

انخرس في هذه المحاضرة لتأثير العولمة على التنمية المستدامة وهذا  
يتطلب منا في البداية التعرف على مفهوم العولمة وكذلك مفهوم  
التنمية المستدامة وأهدافها. نظرًا لأننا لم ننته من لها في المحاضرات  
الماضية. وهذا سيحرمنا للتحدث عن آثار العولمة والتفاعل الأساسي  
فيها. حتى يصل إلى الخاتمة حيث سنسجل ما توصلنا إليه من خلال  
قرارات هذه المحاضرة.

##### ١/ مفهوم العولمة وأصولها التاريخية.

العولمة ظاهرة مركبة ذات آثار متعددة المدى. وقد اكتسب مفهومها  
الكثير من الدلالات الانفعالية وأصبح أحد القضايا الساخنة ذات موضع  
نقاش دائم في الخطابات السياسية المعاصرة. لكنها تعتبر قوة إيجابية لا  
سبل إلى مقاومتها من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي للناس في جميع



أبناء العالم وعلى طرف بعض من ذلك يحس عليها باللائمة كمصدر من مصادر الكثير من المشكلات المعاصرة.

والعولمة ككالية أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية إلا أن البعد الاقتصادي للعولمة قد حظي باهتمام متزايد من الباحثين نظراً لما له من تداعيات وتأثيرات على غير من المتغيرات وبطرقاً مختلفة فالتأثير على الجماعات والقوى المختلفة.

وتعني العولمة هي شعاع الاقتصاد الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي والندى المستمر والسريع في السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا والمعلومات عبر الحدود الوطنية وقد عرفت بأنها "آلية للتكامل السريع" أو أنها "امتداد للأسطة الاقتصادية عبر الحدود السياسية للدولة" أو "أنها أبعاد الحواجز الاقتصادية ونظامي سرعة التجارة الدولية ونزاهة الأنشطة المالية والإنتاجية ونظامي قوة الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية".

ونشير العولمة وهما البعد الاقتصادي إلى عنصرين مهمين، أولهما: يتمثل في دور الأطراف الفاعلة كالشركات الدولية والتمطيمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والتكتلات الاقتصادية، وثانيهما: يشير إلى السياسات كتحريك التجارة والعلاقات حماية حقوق الملكية وتحرير أسواق المال وغيرها والتي تتم على المستويين الدولي والوطني من خلال تسهيل الاندماج والاندماج بين الدول.

ويؤرجح للعولمة أنها مرت بمرحلتين مهمتين:

الأولى: ما يسمى بالموجة الأولى للعولمة وذلك خلال أعوام ١٨٧٩ - ١٩١٤ وهي تتركز في تميز عدم وجود قيود على انتقال السلع ورأس المال

والعمل عبر الدول. ورافق ذلك تحصيل تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاعتماد على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر".

الثانية: المرحلة من عام ١٩٥٠ وحتى الآن وتشير الدراسات إلى أن موجة العولمة شهدت تراجعاً كبيراً خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ودعم ذلك فترة الكساد الكبير خلال الثلاثينات من القرن العشرين لكن هذا التراجع سرعان ما تحول الاتحاد السوفياتي حيث طُبق الكثير من السياسات للحد من الحواجز الوطنية التي تعترض سبل المعاملات الاقتصادية الدولية. كما أن التكنولوجيا الحديثة أصبحت طابعها المميز على العملية الرأسمالية للعولمة مقارنة بالماضي. فقد تخلصت بصورة هائلة الحواجز الطبيعية المتعلقة بالرمال والمكان، كما انحصت تكاليف انتقال المعلومات والأفراد والسلع ورووس الأموال انحصاراً شديداً مما أدى إلى توسع كبير في إجراء المعاملات الاقتصادية عبر الحدود الدولية.

#### ٦/ البات العولمة:

تعتبر التجارة الدولية من أهم البات العولمة وقد توسعت التجارة الدولية توسعاً سريعاً على مدى الثلاثة عقود الماضية. ومنذ عام ١٩٨٦ لعبت بصورة متزايدة بمعدل يفوق كثيراً معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم. وخلال السبعينات كان تحرير التجارة في إطار الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة - الغات - صنملاً وتدرجياً. وشمل البلدان الصناعية أكثر مما شمل البلدان النامية. منذ انه من الثمانينات بدأ معدل تحرير التجارة ولا سيما بالنسبة إلى الدول النامية في التزايد ولم يحدد التوسع التجاري شكلاً موحداً في جميع البلدان حيث استأثرت البلدان الصناعية ومجموعة

مؤلفة من ١٢ دولة من الدول النامية مصصت الاسد وهي المقابل لم تحقق معظم البلدان النامية التي توسع تحاري ملحوظ. كما تعرض معظم البلدان الاقل نموا وهي تضم معظم البلدان في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى لانخفاض رسمي في حصتها من الاسواق العالمية رغم قيام الكثير من البلدان بتجهيد بدمر لتحرير التجارة.

ثم تأتي بعد ذلك تدفقات رأس المال لتكون الآلية الثانية التي شهدت تطورا سريعا في اتصالاتها وتتضمن تدفقات رأس المال القصيرة الاجل والاستثمار الاجبي المباشر وقد تسارعت معدلات الاستثمار الاجبي المباشر في بداية الثمانينات سواء من حيث القيمة المطلقة او كنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي ومن ١٩٨٠ شجعت السياسات الاقتصادية على نمو الاستثمار الاجبي المباشر بشكل اكبر، وعلى مدى فترة التسعينات كانت هناك زيادة مطردة في عدد البلدان التي اعتمدت قدرات كبيرة من التدابير الخاصة بالاستثمار الاجبي المباشر.

ويأتي نمو تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كآلية ثالثة للعولمة، حيث يسطر الى التعبير المطرد في التكنولوجيا وما ينجمه من انخفاض مستمر في تكلفة الاتصالات، ككافة الاساس الرئيسية لتعميق التكامل العالمي، حيث شهد النصف الثاني من القرن العشرين تسارعا للتجارة العلمية والتكنولوجيا وقد أدى هذا التطور التكنولوجي الى تغير انماط الإنتاج، والعلاقة ما بين العناصر الإنتاجية وبعضها البعض وبين أنواع المنتج الواحد.

ومن أهم ملامح الاقتصاد العالمي هو ادارته من خلال التكنولوجيا أكثر من التجارة، حيث تعتمد الاسطة الاقتصادية على تدفق المعلومات والاتصالات وتزايد نسبة التجارة الالكترونية والتي حصلت من بعض

الانفصالات والمساهمات التي كانت تمثل عوائق أمام الأسواق الدولية للسلع والخدمات. وأصبح بعض خدمات العمل يتم عن بعد. ولا شك أن التحولات المصحية بعد الية حديثة من البات العولمة لم تكن معروفة من قبل.

### 3/ الماعلون الأساسيون في العولمة.

نعد الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات النشطة دوليا فاعلا رئيسا لعولمة الصناعة والخدمات. ويمكن القول أن هذه الشركات أصبحت المنظم الأساسي للنشطة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي بمراد بكامله. ولدى هذه الشركات قوة احتكارية للموارد الاقتصادية. وكذلك لديها قدرة على الحصول على التمويل اللازم لتوسع أسطنتها. وذلك من خلال الدمج والاستحواذ مما يقلص الشركات العملاقة إلى عدد محدود.

وكذلك نعد المؤسسات المالية الدولية. فاعلون أساسيون في العولمة. وأهم هذه المؤسسات البنك الدولي. وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وهذه المؤسسات سلطات هائلة على السياسات الاقتصادية في الدول النامية. سواء من خلال تطبيق سياسات اقتصادية معينة أو تقديم قروض ومساعدات مالية.

### 1/ التنمية المستدامة.

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين عددين أساسيين هما التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني. والدافع وراء ظهور هذا المفهوم إدراك أن عملية النمو هي حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية. كما أن التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد

تراجع لتحل بدلا منه الاهتمام بالعنصر البشري على أساس أن الإنسان هو هدف عملية التنمية وأدائها في الوقت نفسه.

وقد ترايد الاهتمام الحقيقي بمفهوم التنمية المستدامة هي بداية التسعينات من خلال مجموعة من الدراسات التي تناولت قضايا سوء استغلال الإنسان للبيئة وركزت أيضا على الصيود البيئة والربط بين الاهتمام بالبيئة والتنمية.

وقد حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام دولي خلال عقد التسعينات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام ١٩٧٢ والذي ركز أساسا على قضايا السه التي كانت واضحة بصورة مكثفة في السعال وارنطت بالتنمية الصناعية والنمو المتسارع لمعدلات الاستهلاك دولم نسنائر القضايا التي نهم الدول الأقل نموا بالاهتمام الكافي وخصوصا حاجتها الى اقتصاديات أكثر استمرارا وكذلك تحسين أوضاع البيئة فيها. إلا أن الحاجة الى الربط بين أهداف البيئة والتنمية أصبحت أكثر وضوحا ولعب الانتباه الى الضود التي تفرص على النمو نتيجة النقص في الموارد الطبيعية مثل البروات المعدنية ومصادر الطاقة.

هذا ويمكن تحديد أهداف التنمية المستدامة فيما يلي:

\* الأهداف الاقتصادية: وهي النمو والعائلة والاستمرار.

\* الأهداف الاجتماعية: وهي العسالة والعدالة والأمان والتعليم والصحة والمشاركة والهوية الثقافية.

\* الأهداف السنية: وهي سنة منظمة للتشرواستخدام رشيد للموارد الطبيعية المحددة والحفاظ على الموارد الطبيعية غير المحددة.

وقد حدد البنك الدولي التنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين بأنها عملية متعددة الأبعاد وتكون من خمسة مكونات وهي:

١- رأس المال البشري ويتمثل في الإدارة المالية السليمة والتخطيط الاقتصادي الملائم.

٢- رأس المال الاجتماعي، ويقصد به مهارات وقدرات الأفراد وكذلك المؤسسات والعلاقات والقواعد التي تحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد.

٣- رأس المال المادي ويتمثل في البنية التحتية والاصول المأتمنة مثل الطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة وغيرها.

٤- رأس المال السري ويتضمن صحة جيدة ومستوى تعليميا مصولا.

٥- رأس المال الطبيعي وهي الموارد الطبيعية والخدمات الطبيعية.

كما ان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد وضعت مؤشرات لدراسة ابعاد التنمية المستدامة وهي مؤشرات المصدر التي تعبر المعبر هي الاصول الاقتصادية والبنية والاجتماعية حيث تعبر نوعية الهواء والتغير في الوارد المالية والتغير في الاراضي واستخداماتها والتغير في استخدام مصادر الطاقة وصافي التغير في الاصول المنتجة وصافي التغير في الاصول المالية والتغير التكنولوجي والتغير في رأس المال البشري وهي الإنفاق على الاستثمار في رأس المال البشري.

ومؤشرات النتيجة وتضمن اتمام الإنفاق ومعدلاته وتوزيع الدخل والصحة والتعليم والعمل.

وجدير بالذكر ان هناك الكثير من الهيئات الدولية المعنية بقضايا التنمية المستدامة وعلى رأسها الأمم المتحدة وبرامجها والمؤتمرات المنعقدة عنها مثل برنامج الأمم المتحدة للسنة ومؤتمرات الأمم المتحدة للبيئة والتنمية العالمية للتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

#### ٥/ تأثير العولمة على التنمية المستدامة.

هي مثل بيئة اقتصادية تتعاضد فيها قوة السوق ويرداد دور المؤسسات المالية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات المدعوم من بعض القوى الكبرى هي العالميات من الضرورة التعرف على تأثير العولمة الاقتصادية على التنمية المستدامة.

وقد أوضح تقرير "مستقبلنا المشترك" عام ١٩٩٧ عن اللجنة العالمية للنسبة والتنمية ان نموذج التنمية الذي يسود العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية يعاني من اخطائات ترايد الصراخ في العالم، ونعاقم التدهور البيئي في كل انحاء العالم.

كما أكد اعلان ريو أهمية ايجاد نظام اقتصادي عالمي يحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لكل دول العالم، كما يحقق افضل تعامل مع المشكلات البيئية.

وإذا كانت العولمة تحقق مكاسب محتملة، فإنها تسبب مجموعة من الحسائر والتحديات الخطيفي يكمن في ادارة عملية العولمة بطريقة تدعم الاستدامة السنية والتنمية البشرية العادلة وكما كان هناك تكامل بين السياسات السنية والتجارية، كما كان النمو الاقتصادي اكثر استدامة وكما كانت العولمة اكثر فائدة للسنة.

ويحدد تأثير العولمة الاقتصادية على السنة والتنمية المستدامة من خلال قنوات عدة: فالعولمة تسرع من التعبير الهيكلي ومن ثم تعبر الهياكل الصناعية في الدول وكذلك استخدام الموارد ومستويات التلوث. كما يمكن ان تعكس العولمة اخطافات السوق ونسوش السياسات الاقتصادية وعدم تناسبها بما يعاقم من تدهور البيئة. وقد تزداد الصعوبات من اجل الإصلاح، وهي الوقت الذي نحسن فيه العولمة افاق

النمو الاقتصادي في بعض دول العالم لهاها تصعب افاق النمو الاقتصادي لدول وقطاعات وصناعات معينة ومن مثل هذا التهميش لبعض الشعوب وبعض الاقتصاديات قد نتج عنه زدهور البيئة وقلة الموارد.

وفي حين نرفع العولمة من معايير الإنتاج العالمية بالمثل الذي يجعل المعايير البيئية متضمة بصورة كبيرة في اسواق السلع لهاها قد تؤدي من جهة اخرى الى ضعف القدرات التنافسية لبعض القطاعات والصناعات نتيجة الممارسات والسياسات التجارية غير العادلة كما ان ضعف المعايير السببة قد تؤدي الى سباق نحو الاسفل.

ان العولمة نمر من صورة السوق /الدولة وهي الوقت الذي نمرص جهودا على الحكومات ونعوي دور السوق في الحناء الاقتصادية لهاها نخلق للدولة حواهر لمويه دورها في محالات وقطاعات اخرى.

٦/ صور لتاثير العولمة في التنمية المستدامة:

تعد سياسات تحرير التجارة من امرر صور العولمة. كما ان الشركات الدولية من الصوات المهمة للعولمة وقد رادت معدلات التجارة الدولية بصورة كبيرة. كذلك ترايد ساهل الشركات الدولية وحجمها. ويمكن ان يؤثر تحرير التجارة والدور الذي يلعبه الشركات الدولية على التنمية المستدامة من خلال التاثير على النمو الاقتصادي والاستثمار وعلى العوائد الحكومية وعلى الموارد السببة وكذلك على نوعية وكمائه التلوت. كذلك يؤثر تحرير التجارة على رفاهية المصراء وعلى مستويات السبب والعمالة وذلك من خلال تاثيرها على اسعار المصحات ومعدلات النمو الاقتصادي والاستثمار وعلى العوائد الحكومية وعلى توفير الشركات الدولية لمرص عمل لمواطني الدول التي نعمل فيها.



ولو احدينا اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية المستدامة مثلا لوجدنا ان القطاع المالي هي مثل العولمة شهد تحريرا واسعا ليصبح احد القوى الصاعدة لئلا ان التدفقات المالية اصحتب اكبر حجما من التدفقات التجارية، صاعقة الى قدرة راس المال على الحركة مقارنة بالعمل. وقد عمدت بلدان نامية عدة الى فتح اقتصادياتها وتخفيف القيود بناء على مصيعة المؤسسات الدولية لتدفقات الاموال المصيرة الاجل دور احد الاحسااطات الواجبة لمواجهة المخاطر الناجمة عن هذه التحركات واصحتب الاستثمارات الاجنبية المباشرة تمثل الحائت الاكبر من تدفقات رؤوس الاموال للدول النامية خلال فترة التسعينات الامر الذي يؤثر على هيكل هذه الاقتصاديات ومن المعلوم ان ذلك قد نشتبعه اثار سبية واجتماعية تمثل في مشاكل البطالة والمقر.

#### ٧/ الخلاصة

ان العولمة اثرت بشكل كبير في التنمية المستدامة سلما وايحانا وان الدول صعية مايجاد سياسات قوارن بين التامرين. وقد جاءت التوصيات الامة بشأن التنمية المستدامة لكي لا يصرط البشر الحاليون هي الموارد على حساب الاجيال القادمة. كما نعمل بقدر المستطاع على تحسين البلدان الأثار السلبية للعولمة بالحفاظ على السمة وتقليل اعداد المقرء في العالم.

\* ملاحظة: المحاضرة بلخص لدراسة تحت عنوان: العولمة والتنمية المستدامة للدكتور علا محمد الحواجة، منشورة في الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الاول، عن الاقتصادية العربية للعلوم، الدار العربية للعلوم - ماثرون، بيروت، ٢٠٠٦م.

### الحلقة الحوارية الأولى والتكليفات

\* تستهدف هذه الحلقة الحوارية إعطاء المامة عامة بمواضيع القسم الأول من محاضرات التنمية الشورية. وفيما يلي مستوى الاستيعاب الإجمالي لما ورد فيها ويتم فيها التناور بين الطلبة في قضايا هذا القسم بحيث يقوم الأستاذ بإدارة هذا الحوار، منحها الطلبة على التعبير الحر عن استيعابهم للمادة وتعليقاتهم عليها. وموجهها لحوارهم توجيهها علمياً. يقوم بطرح عدد من الحمل والأسئلة ذات الاتصال بما ورد في المحاضرات للفاش فيها من قبل جميع الطلبة.

\* فيما يلي ١١ جملة مستفاد من المحاضرات في هذا القسم يقوم الأستاذ بتوزيعها على الطلبة بعد أن يوزعهم إلى مجموعات بحيث تحصل كل مجموعة على جملتين أو أكثر ويصح المجموعات كل على حدة عشر دقائق للتناور في إحدى الحمل. وطرح الأفكار حولها من خلال ما تم دراسته في المحاضرات أو معلوماتهم العامة. ثم يقوم ممثل المجموعة بالتحدث عن أفكار المجموعة حول الحملة المختارة لمدة عشر دقائق يصغي فيها الجميع إليه.

\* تصح للمجموعات الأخرى خمس دقائق للتعلق على ما ورد في حديث المجموعة المتحدثة والتداخل معها.

\* يعلق الأستاذ على كل مجموعة بالتركيز على الحواث العلمية ذات الاتصال بالموضوع ولاها النظر إلى أهمية الارتكاز على العلمية في الطرح والحوار والتعلق.

\* يكلف كل طالب باختبار أي عوارض لمحاضرات هذا القسم أو أي جملة هي هذه الحلقة الحوارية ما حثنا فيها فيما لا يقل عن خمس صفحات بحيث تغطي كل صفحة ٢٢ سطرا.

\* فيما يلي العمل المطلوب مناقشتها والتجاور حولها:

١/ لقد كشفت التحارب التنموية هي العالم من التنمية الاقتصادية لوحدها لا تكفي للنهوض بالمجتمعات بل نطلب الأمر إعادة بنظر هي موضوع السمعة لكون الخطوة تشمل واحد من الفترة الحاضرة!٩

٢/ ليس الخلط المعرفي ما قل خطوة من الخلط الاقتصادي، وكذلك الخلط السياسي والنفسي والديني والاجتماعي والنفسي وربما يمكن لنا القول أيضا بالخلط السيميائي عدم الوفاء على سنة صالحة للحياة، أو عدم امتلاك الإنسان لمعرفة صحيحة للبيئة!٩

٣/ من دون شك أن هناك علاقة وطيدة بين المجتمع والسمعة فكما كان المجتمع على درجة عالية من النجاسة والخطورة الاجتماعية لمضايقة السمعة وسدت النظم الاجتماعية الصاعدة السائدة محاولته مع برامج وفصائل السمعة كلما كان ذلك مساعدا لتحقيق السمعة أهدافها!٩

٤/ يرى المدافعون عن المجتمع المدني أن له دورا كبيرا في التأثير على برامج وأنشطة السمعة بحيث أنه يساعد في تعبئة الموارد بطرق تعجز الدولة بمفردها عن القيام بها لأن السمعة تسبغ من الحريات التي يقدمها المجتمع المدني ولأن الناس يقومون بمبادرات لا يتحرونها هي أوضاع أخرى!٩

٥/ ان المشكلة الاقتصادية تنشا بسبب الندرة الممنوعة هي الموارد الاقتصادية ونمعد وكثرة وتنوع ونحدد حاجات الافراد والمحتتمات المراد اشباعهم هي زمن معين ومكان معين مما يجعل الإنسان امام الاختيار من الحاجات التي يريد اشباعها اولاً والنصيحة بالحاجات الاخرى التي لا يمكن للموارد ان تشبعها هي ان واحد!

٦/ تعتبر الدولة هي أي مجتمع المدير والمعلم لهومن الطبيعي ان تولي اهتماما كبيرا للمشكلة الاقتصادية وان لا نألو جهدا في سبل اتخاذ حلول لها وحلى حالة من النوارن لضمان استمرار سياسي واقتصادي واجتماعي بحيث المجتمع الوقوع في الكوارث في شتى المبادير. وهذا ما يتطلب منها التزام سياسة مالية واضحة!

٧/ اذا كان مثل نظام سياسي يحتاج الى شرعية يمكن عليها لبرر استمراره في الحكم والتمسك بمقاييد الامور هي أي بلدان التنمية مستى تصنيفاتها تعد اليوم احد الدعائم الاساسية للسرعية والتنمية هذه ليست ما يحاول النظام السياسي الحاكم في مثل بلد اظهاره والتماخر به على الصعيد المحلي او الخارجي بل ما تضمنه المشاريع الدولية التي ننسج بسبب عالية من المصادفة والدقة!

٨/ لتحقيق الحكم الصالح لابد من وجود انتخابات حرة وحيادية وفعالية لدى المجتمع المدني والنساج على الفضاء الاعلامي الحر والتعاون بين الصحافة المناشط السياسية لتحقيق التنمية المستدامة واعتماد سلطة القانون والشفافية في ادارة الموارد المالية وامنلاك رؤية مستقبلية يعمل الجميع على تحقيقها!

٩/ تعتبر حرية التنمية الاقتصادية لبلدان شرق اسيا محارب جديرة بالتعلم منها سيما لمنطقة مثل المنطقة العربية التي لم تسهض بعد رغم توافرها على خطوط اكبر من تلك الدول من حيث تنوع الموارد وامكانيات التكامل بين الاقطار المختلفة من الدول العربية!

١٠/ لقد نسب من تحارب التنمية الاقتصادية في معظم البلدان النامية (وبخاصة هي امريكا اللاتينية) ان الكثير من هذه البلدان استطاعت ان

تحقق معدلات نمو مرتفعة هي الناتج القومي الإجمالي، إلا أن مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان بقيت منخفضة، بل ومتدهورة إلى مستويات متدنية. ٩!

١١/ يعزى النمو المعجزة للمور السريع استوية (المان و كوريا الجنوبية و تايوان) إلى أسباب عدة أحدها الاستثمار المكثف الذي قامت به هذه الدول في التعليم وهي راس المال البشري خلال فترة اللاحاق بمركب النمو. ٩!

١٢/ من المصعب أن نتوقف أمام ما يرشد إليه الهدي الديني في الإسلام بالنسبة للموارد البشرية، وما لذلك من انعكاس على التنمية الاقتصادية، حيث أن الإسلام يسلط إلى الإنسان بشكل عام نظرة التكريم، ويجعله في موقع المخلوق الذي سحرت بكافة الأشياء من أجله. ٩!

١٣/ العولمة ظاهرة مركبة ذات آثار بعيدة المدى، وقد اكتسبت مفهومها الكسر من الدلالات الإيجابية وأصبح أحد القضايا الساخنة ذات موضع نقاش دائم في الخطابات السياسي المعاصر لكنها تعتبر قوة إيجابية لا سبل إلى مقاومتها من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي للناس في جميع أنحاء العالم. ٩!

١١/ ولقد نرايد الاهتمام الحقيقي بمفهوم التنمية المستدامة هي بداية السعيات من خلال مجموعة من الدراسات التي تناولت قضايا سوء استغلال الإنسان للبيئة ورشحت أيضا على الصبوغ السلبية والربط بين الاهتمام بالبيئة والتنمية. ٩!

## القسم الثاني التنمية البشرية ومؤثراتها

يحتوي هذا القسم على المحاضرات التالية:

- ١/ التنمية البشرية..المفهوم والتطور.
- ٢/ دليل التنمية البشرية و الحرمان السري.
- ٣/ مبررات واستفادات مؤشرات التنمية البشرية.
- ٤/ تمويل التنمية البشرية.
- ٥/ الصحة كمؤشر للتنمية البشرية.
- ٦/التعليم كمؤشر للتنمية البشرية.
- ٧/الدخل كمؤشر للتنمية البشرية.
- ٨/الحلقة الحوارية الثالثة.



## المحاضرة (١): التنمية البشرية.. المفهوم والتطور

تمهيد:

يتمركز في هذه المحاضرة لمفهوم التنمية البشرية ومراحل تطورها ونهرياتها المختلفة ثم يشرح على دليل التنمية البشرية ومؤشراتها وأهدافها في ضوء الالفة الثالثة ويتوقف عند مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة للعالم العربي، ثم يصفها موقفها بين دول العالم، ثم يحسم المحاضرة بالنقطة المركزة على ما ورد فيها.

## ١/ التنمية في مقارنتها البشرية.

جاء في قاموس العرب السام الريادة بمعنى يسمي بماء، أي راد وكثر وجاء في مقاييس اللغة بمعنى المال أي راد وعلته فإن السمة تعني الريادة والارتفاع فيما يراد سواء أكانت هذه الريادة والارتفاع في أمر مادي قابل للقياس أم معنوي يمكن ملاحظته بالتأمل والمقايضة، أما لفظة البشرية فهي مشتقة من البشر وهم الخلق، وهي تحري هي الذكر والأنثى، ويقصد به الناس عامة.

وعليه يمكن لنا أن نفهم المفهوم بالتنمية البشرية، ما له شأن بارتفاع الناس ومقدمهم في أي مجال يمكن لنا أن نتصوره.

لقد كانت مقارنة التنمية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي مقارنة اقتصادية صرفه لاعتماد العناصر على قضايا التنمية أن هذا المدخل يمكن له تطوير الحياة العامة للناس، غير أن عدد المتغيرات والنماذج عرر مقاربات لاختصاصات ومعارف أخرى كالتاريخ والجغرافيا والحقوق وعلم الاجتماع وعلوم أخرى وقد أدرك المختصون أنه من الممكن لدولة أن تشهد نمواً سريعاً في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة عما عرر الصناعة أو التنمية الاقتصادية لوحدتها غير



كفاية للنهوض بالواقع البشري. ومن هنا أتت ضرورة اجراء معاربات متعددة الاختصاصات فاحد في الحسبان الابعاد الثقافية والاجتماعية للحروح من احتلال التنمية في نمو الثروة المادية.

وفي ضوء ذلك اختلفت طريقة التحليل للتنمية البشرية عن المناهج التقليدية المتبعة في تحليل النمو الاقتصادي. فهو الناتج القومي بمطر اليه على انه ضروري، لكنه غير كاف للتنمية البشرية. فقد تقتصر بعض المجموعات الى النقص البشري رغم سرعة نمو الناتج القومي الإجمالي او ارتفاع دخل الفرد ما لم يتخذ بعض الخطوات الإضافية.

## ٦/ مفهوم التنمية البشرية

تطور مفهوم التنمية خلال النصف الثاني من القرن الماضي. كما تطورت مؤشرات التنمية وتعددت مكوناتها واهتماماتها من مجرد مؤشرات النمو الاقتصادي الى حركة المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الحاجات الأساسية ومن ثم مؤشرات التنمية المستدامة والتنمية البشرية واهداف الالةية الإنسانية.

وقد استخدمت عدة تعابير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية. منها تنمية العنصر البشري او تنمية الراسمال البشري او تنمية الموارد البشرية او الصحة الاجتماعية او الإنسان كما نعر عنها بعض الكميات العربية. وكان مفهوم الصحة البشرية يحلف باختلاف التصنيفات المعتمدة.

لقد أطلق عليها في الخمسينات من القرن الماضي مصائل الرفاه الاجتماعي. واسم بعد ذلك للتركيز على التعليم والتدريب ومن ثم اشاع الحاجات الأساسية. واصبح اليوم يركز على تطوير القدرات

البشرية وكذلك تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة هي جوهر الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) في أول تقرير أصدره حول التنمية البشرية عام ١٩٩٠ هي: "عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس" وهو كما يرى بول ستريتن (Paul Streeten) يتضمن تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس، والنظر إلى الكائنات البشرية ككائنات محد ذاتها، ووسائل إنتاج أيضا، أما محبوب الحق فبصفة ذاته زيادة فرص الاختيار، وما الدخل إلا واحداً من هذه الفرص وليس كل ما نطوي عليه أسمهم، أما عثمان هاشم فيرى أن التنمية البشرية تقوم على أساس الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو... ومن مظاهر هذه المهمة العناية بالأمن الغذائي وتعميم خدمات الصحة والتعليم الأساسية في مناطق الدولة المختلفة وتوفير فرص العمل المنتج.

أما اسماعيل صبري فمفهومه عن التنمية البشرية يتكون من شطرين، شطر اقتصادي يتمثل في إنتاجية العمل وعمادها القوى البشرية عالية التأهيل والشرط الآخر سياسي اجتماعي يتعلق بتوفير العداء الكافي واللبس المناسب والسكن اللائق والحرية والرعاية الصحية والسياسة والحكومات المعارف والمهارات ونسب قيم العمل والكرامة الخ.

أما في مكتب العمل العربي فيرى أن هذا المفهوم أصبح يتضمن التركيز على انماط التفكير والسلوك وتوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار والعلاقات الاجتماعية والعادات والمعتقدات وثقافة الشعوب، وطرق واساليب العمل والإنتاج، أي نمط الحياة يهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصائرهم وقدراتهم واد يشير برنامج الأمم المتحدة

الإيماني إلى أن مفهوم التنمية البشرية هو يعني تنمية الناس، تنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وفعال، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققه توريدها واسع النطاق وعادلاً، والتنمية من أجل الناس أي إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها.

وقد تطور هذا المفهوم عبر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج ودلله بمحصل المعنى السابق وإضافة بعد جديد للمفهوم وهو بعد الاستدامة.

مما سبق نمت صناعة المفهوم على النحو التالي: إن التنمية البشرية هي عملية نموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم التعليمي والصحي والعائلي بهدف تحسين قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع عوائده على أفراد المجتمع على نحو عادل يضمن رفع مستوى رفاهيتهم وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية النموية في إطار الموارد الاقتصادية المتاحة وهي ظل السياسات المعتمدة في هذا الشأن

وهي صوء ذلك يرى المهتمون بتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة: وهي أن يحي الناس حياة طويلة حالة من الطلوان بكنسوا المعرفة وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة وهي حالة عدم توفر هذه الحاجات الأساسية فان الخيارات الأخرى ستكون بعدة المنال.

ويمكن القول ان التنمية البشرية بهذا المفهوم تختلف عن نظريات تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية، حيث ان هذه النظريات تنوجه الى الناس باعتبارهم وسيلة وليس غاية، ولا تهتم هذه النظريات الا بحايات الفروع، أي في اعتبار البشر ادوات لازمة لعملية انتاج السلع، بينما تنظر التنمية البشرية ان البشر هم أكثر من عوامل الإنتاج بساطا، لكنهم ليسوا سلعا إنتاجية تستخدم لإنتاج سلع أخرى، هم الهدف الاسمي للعملية الإنتاجية والمسموون بها.

كما تختلف التنمية البشرية عن مناهج الرفاهية البشرية التي تنظر الى الناس باعتبارهم مستفيدين من عملية التنمية أكثر من تكوينهم مشاركين فيها وهذه المناهج تهتم بسياسات التوزيع أكثر مما تهتم بهياكل الإنتاج.

كما انها تختلف عن منهج الاحتياحات الأساسية التي تركز على مجموعة من السلع والخدمات التي تحتاجها الفئات السكانية المحرومة، مثل الغذاء والملبس والسكنى.

لقد قبل ان للتنمية البشرية جانبين، يمثل الأول هي تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة اما للتمتع بوقت الفراغ، او في الأغراض الإنتاجية او في السمو الثقافي والاجتماعي والسياسي، وسوف نطرح برامج التنمية البشرية غاياتها خمس لا يتم الموارد من هذين الجانبين.

لكن مفهوم التنمية البشرية تطور الى ما هو أبعد من ذلك، في ضوء التحديات التي مرت في سبل الوصول اليها في مختلف دول العالم، ما حدا بمناقشة الأمر على مستوى أممي في المؤتمر الذي عقده الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٠ لملاحظة التفاوتات الصارخة القائمة في العالم

بالنسبة للتنمية البشرية وصاغوا إعلاناً يعرف بإعلان الألفية ويتكون من ثمانية أهداف يلزم تحقيقها بحلول ٢٠١٥ من أجل التقدم بالتنمية البشرية. وقد حددت سنة ٢٠١٥ بالتاريخ الأقصى لبلوغ كل هدف من هذه الأهداف وحدثت سنة ١٩٩٠ بالنسبة المرجعية لقياس التقدم.

والأهداف الثمانية هي كما يلي:

- ١/ القضاء على الفقر المدقع وعلى الجوع.
- ٢/ تأمين التعليم الابتدائي للجميع.
- ٣/ تطوير المساواة بين الجنسين واستغلاله النساء.
- ٤/ خفض وفيات الرضع.
- ٥/ تحسين صحة الأم.
- ٦/ مكافحة فيروس فقدان المناعة.
- ٧/ تأمين استدامة الموارد البيئية.
- ٨/ إنشاء الشراكة من أجل التنمية.
- ٩/ دليل التنمية البشرية

وصفت الأمم المتحدة دليلاً للتنمية البشرية هي العام ١٩٩٠ يقيس من خلاله مستوى التنمية البشرية في كل بلد سمويًا وهو يتحرك من ثلاثة مكونات تمثل هي الصحة والتعليم والدخل وأربعة مؤشرات تابعة لهذه المكونات كما يلي:

- ١/ المكونة الصحية ومؤشرها العمر المتوقع عند الولادة.
- ٢/ مكونة التعليم ولها مؤشران، الأول، وهو معرفة القراءة والكتابة، والثاني معدل المدرس للمراحل الدراسية الثلاث.
- ٣/ مكونة الدخل ومؤشرها الدخل المحلي الإجمالي للفرد.

وقد جاءت هذه المصادر بوضع الدليل المسوي للتنمية البشرية بعد أن أظهرت التحارب ضد السعفيات من الزمن الماضي أن النمو الاقتصادي المرتفع في بعض البلدان النامية لم يقلل من أعداد الفقراء بل العكس تماماً في بعضها ولم يكن قياس مؤشر نصيب الفرد من الناتج العام في الدلالة على التنمية وعلى توزيع الثروة بين السكان.

غير أن الدليل التركيبي للتنمية البشرية بمكوناته الثلاثة يوهو خلاصة الفصل وشبه متكاملة عن مستوى التنمية بمختلف البلدان وهو ما لا يحصل عليه من خلال قياس نصيب الفرد من الدخل العام فقط،

وأراء المد الذي وجه إلى هذا الدليل حول عدم شموله لكافة أبعاد التنمية الإنسانية (البشرية) قدمت مقترحات بتعديله واستهدف إعلان الأمم المتحدة للألفية الصادر سنة ٢٠٠٠ تحصيل الضوء المعروضة على قدرة الناس في الاختيار عن طريق معالجة الدخول غير الكافية والحواء الواسع الانتشار وعدم المساواة بين الجنسين والتدهور البيئي والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة وأن لم يهتم بتوسيع مشاركة الناس في القرارات التي تؤثر على حياتهم أو تريد حرياتهم المدنية والسياسية.

أن دليل التنمية البشرية يمرر أشواط التقدم التي تحفظها البلدان لتحسين أوضاعها أو تأخيرها عن ذلك،

وقد عمل تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٢ على تضمين مدى عدم مختلف البلدان في التنمية البشرية على ضوء الأهداف المرسومة للتنمية هي (إعلان الألفية) وبصيف التقرير البلدان إلى خمسة أصناف:

١/ بلدان حققت الهدف: وهي البلدان التي انجرت الهدف المرسوم لسنة ٢٠١٥.

٢/ بلدان سائرة الى تحقيق الهدف: وهي البلدان التي انجرت ما لا يقل عن ٩٠% من التقدم الذي يسمى تحقيقه خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ لتلويج الهدف المرسوم لسنة ٢٠١٥.

٣/ بلدان متأخرة: وهي البلدان التي انجرت ٧٠% و ٨٠% من التقدم خلال الفترة المذكورة بالحداد ٢٠١٥.

٤/ بلدان متأخرة جدا: وهي التي انجرت اقل من ٧٠% من التقدم الذي يسمى تحقيقه خلال الفترة ١٩٩٠ الى ٢٠٠٢ لتلويج الهدف المرسوم لسنة ٢٠١٥.

٥/ بلدان متدهورة: وهي التي انخفض مستواها ب ٥% على الاقل عما كان عليه سنة ١٩٩٠.

#### ١/ العرب والتنمية البشرية

تتباين مواقف الدول العربية في تقارير الأمم المتحدة منذ الإصدار الأول حتى الإصدار الأخير وهو ما يعكس تباين الجهود والإمكانيات المتدولة في سبيل التنمية البشرية عند هذه الدول وهو ما يكسب أيضا عن عظم الموارد فيها هي الكثر من أوجه الحياة وربما يحفل منها غير متحاسة رغم اللغة المستتركة والحصراة المتعارية وكما يبدو المصير المشترك.

لدى بعض دول الخليج هي قائمة الدول ذات التنمية المرتفعة كمقطر والبحرين والإمارات والكويت. بينما يصرب من نهاية الدليل دول أخرى كالسودان واليمن وموريتانيا وما بينهم تقع بقية الدول العربية. بحيث

تعطي الدول العربية الدليل في كافة مراحل التنمية. ما عدى الدول التي تعتبر مرتفعة جدا في التنمية البشرية. علا بصيب للعرب فيها. يتكون العالم العربي من ٢٢ دولة يقارب عدد سكانها ٣٠٠ مليون نسمة. وتناوب اطمئنتها السياسية بشكل كبير ومنها دول غنية وفقيرة. وبعضها متقدمة نسبيا وبعضها متخلفة. كما انها تعاني من لحبات على او جرنى للديمقراطية وحقوق الانسان ونهضت في بعضها ديكتاتورية عسكرية او استبداد فردي او حربي او عنائري. كما كان ادعى الى احصار مستوى المشاركة والعزوف عنها.

ويطر الى قاعدة البيانات والمعلومات العربية الخاصة بمصايا التنمية انها غير واضحة وبعضها لا يراد الإفراج عنها لان معظم بياناتها يطر اليها سرية باعتبارها مسألة أمنية ويصار جمعها اساسا من اجل اولويات وطنية يصعب معها ايجاد مؤشرات متعادلة.

من حيث الحالت الاقتصادية نشاير البلدان العربية حيث ان بعضها تعتمد على نمط تصدير السلع الأولية. واخرى تعتمد على نمط احلال الواردات. وهو ما ادى الى تمايز واضح في توزيع الدخل بين بلدان قليلة السكان وغريزة الدخل الفردي (يبلغ ١٨٠٠٠ دولار شهريا في الإمارات) واخرى كثيفة السكان ومنذمة الدخل الفردي (اقل من ٥٠٠ دولار في مصر والسودان والصومال). وان ذلك في تنطى انماط متباينة من الاوضاع التنموية المطرية.

تسير الدراسات الى ان الاقطار العربية تسجل تراجعا في معدلات النمو والاستثمار والدخل وازدياد المصحح وارتفاع المديونية والصحر العداس والتفريط البائع في الموارد المالية نحو التسلح والاعراض العسكرية وثافض حصتها من التجارة العالمية.



وبالنسبة للتعليم فمعدلات الأمية لا زالت أعلى من متوسط العالم، وحتى من متوسط البلدان النامية حيث وصلت بين البالغين منتصف التسميات إلى قرابة (١٥%)، ويريد عدد الأميين على سبعين مليون.

ونرداد قسامة الوضع التعليمي، حيث أنه رغم الجهود المبذولة لتطوير الجامعات والأنظمة التعليمية إلا أنها لا تزال غير قادرة على تلبية متطلبات التنمية في البلدان العربية، وإن المخرجات العلمية لا تلبى احتياجات البلدان العربية، إضافة إلى حضور هذه الجامعات دون المستوى العالمي.

وفي الجانب الصحي رغم تسجل بعض الدول بعدما في انخفاض وفيات الأطفال إلا أن النسبة المتوقعة من السكان الذين لديهم فرصة الحصول على مياه شرب مأمونة تبلغ (٨٦%) ومن يحصلون خدمات صرف صحي ملائمة (٦٢%) ومن يعانون سوء التغذية (١٣%).

أما بالنسبة للدخل فتشير تقارير التنمية البشرية إلى وجود أكثر من (٩٠) مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر، ويريد من يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا واتساع الفجوات بين الدخل والأوجه الأخرى للتنمية البشرية.

#### ٥/الخلاصة.

يمكن لنا أن نعتبر أن التنمية البشرية هي الصورة الراهنة معيار التقدم الحضاري للدول والمجتمعات، وأصبح من خلال الإحصائيات والأرقام والأوصاف والدراسات أن البلدان العربية التي نحن منها نبحث هي موضع يلقى بها تحمله من حلقة حضارية وموقع استراتيجي ومكانة ديمية، وهذا يحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسات ونصاهر الجهود لتسجيل مواقع أفضل من حيث التنمية البشرية.

## المحاضرة (٢): دليل التنمية البشرية و الحرمان البشري\*

تمهيد:

يعرض في هذه المحاضرة الى الدليلين المعتمدين عند الأمم المتحدة عن التنمية البشرية وهما دليل التنمية البشرية ودليل الحرمان البشري، ثم يسلط الضوء على أدلة أخرى تستخدم لقياس مستويات التنمية البشرية، ثم يعلق عليها جميعاً في خلاصة المحاضرة.

## ١/ نظرة على أدلة التنمية البشرية.

نقسم الأدلة المعتمدة لقياس التنمية البشرية لدى الأمم المتحدة الى قسمين: دليل التنمية البشرية ودليل الحرمان البشري. أما دليل التنمية البشرية فقد تم تركيزه في تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٠، حيث صم ثلاث مؤشرات هي: العمر المربص (كمؤشر للصحة) ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة (كمؤشر للتعليم) والتحكم في الموارد بالسلوك الذي يكفل التمتع بحياة كريمة (كمؤشر للدخل). ويمر التقرير التوسيعي على عدد مختار من المتغيرات بسبب الانخفاض للإحصاءات الصالحة للمقارنة من جهة ولعدم توافر الدليل وجعله منيراً للبحيرة من جهة أخرى. ونمثل القيم الدنيا والقيم العليا المتوقعة للمؤشرات بنقطتين على طرفي مقياس مدرج من الواحد الى الصفر. لكل مقياس من مقياس الحرمان تم يحدد حساب متوسط المضامين الثلاثة فنتم الحصول على متوسط دليل الحرمان البشري ومن ثم بطرح الرقم الناتج من الرقم الواحد، نحصل على قيمة دليل التنمية البشرية للد المصفي.

وهي العام ١٩٩١ تم ادخال بعض التعديلات على الدليل ووسعت بعض المقاييس. حيث تم إضافة متوسط عدد سنوات الدراسة، فضلاً عن

مستوى الإلمام بالقراءة و الكتابة و اعتبارا مؤشرا للتعليم. و اعطي وزن للدخل وراء مستوى حظ الفرد بدلا من الوزن صفر.

ثم برزت فكرة دليل التنمية البشرية المرتبط بمؤشر الجنس نتيجة التفاوت الحاصل بين الجنسين في مجال التنمية البشرية. سواء كان التفاوت في العمر المتوقع عند الولادة أو نمط التميز من المعرفة في الأجور فمن خلال هذا الدليل للتنمية البشرية المحسوب لكلا الجنسين يظهر هذا التفاوت حيث يتم حسابه ضمن الطريقة التي يحسب بها دليل السجدة البشرية. ومن ثم يتم ايجاد نسبة دليل الإلمام الى دليل الدخل، بعدها يصرب دليل التنمية البشرية لأي دولة مع دليل السجدة البشرية الساملي لها. وبتعكس التفاوت في الفرق بين دليل السجدة البشرية الساملي، و دليل السجدة البشرية المرتبط بمؤشر الجنس وينصح من تقديرات هذا الدليل ان هناك فروقا بسيطة جدا بين التشغيل و الأجور حيث تحصل المرأة على نصيب صغير من نصيب الرجل، وهذا يعني انه ما من مجتمع يعامل النساء كما يعامل رجاله تماما.

ويحاول دليل التنمية البشرية المعدل حسب توزيع الدخل اظهار حساسية الدليل الشامل تجاه العدالة في توزيع الدخل حيث يعتبر مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكثر تقييلا من المؤشرين الآخرين (الصحة و التعليم). وذلك لان نسبة تفاوت العمر تقل عن ١:٦، بينما نسبة كسار السن المخصص بالقراءة و الكتابة اقل من ١:٦ بين أعلى دولة و أدنى دولة، ولكن نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد تبلغ ١:٥٥، ومنذ هذا التفاوت يتكرر بالحدة نفسها داخل الدولة، وحتى يكون الدليل حساسا

لتوزيع الدخل يتم صرب مؤشر متوسط دخل الفرد الحقيقي للدولة بمعامل يشير الى عدم المساواة في التوزيع.

كما بقيس دليل التنمية البشرية الشامل حالة التنمية البشرية عند نقطة معينة من الزمن. ولا يعطي اشارة الى التقدم المحرز على مر الزمن. فادما ما كان العمر المتوقع لسكان دولة ما هي السنة الاولى (٤٠ سنة) مثلا و هو منتصف المسافة بين الحد الادنى (٢٠ سنة) والحد الأقصى (٦٠ سنة). وبعد عشر سنوات تحسن مستوى العمر المتوقع الى (٥٠ سنة) وهو المنتصف بين (٢٠ سنة) والحد الأقصى (٨٠ سنة) مثلا. فان هذا التحسن ينعكس سلبي على قيمة الدليل الرقمية فالحساب المدم في الدليل بمرور الوقت يتم نسب الحد الأدنى في السنة الاولى وبحسب نسبة للحد الأقصى في السنة العاشرة.

واستخدم مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس لمياس التمكين النسبي للرجل و المرأة في المجالات السياسية و الاقتصادية حيث تم اختيار ثلاثة منظمات يعبر الاول عن المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية ويتمثل لخصه كل من الرجل والمرأة من المناصب الإدارية و التطعيمية والنسبة المؤوية لخصتهما من الاعمال المهمة و النسبة. اما المصير الثاني فيعبر عنه بالنسبة المؤوية لخصه كل من الرجل و المرأة من المقاعد السياسية والمصير الثالث تم اختياره للمصير عن السيطرة على الموارد الاقتصادية حيث يتمثل بتسبب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر المعدل (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) والخطوة الأخيرة بجمع مجموع المتغيرات الثلاث على ثلاثة. فالحصل على مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس.

## ٦/دليل الحرمان البشري

يعكس دليل التنمية التشريعية السابق المنظور الاندماجي لتقييم التنمية التشريعية، حيث يركز على اوجه التقدم التي تحققها البلدان بكل شأنها من العمياء و الفقراء، بينما يتم من خلال هذا الدليل الحكم على التنمية التشريعية من المنظور الحرمانى أي الطريقة التي يحيا بها الفقراء والمحرومون في كل المجتمع المحلي.

وناسي أهمية هذا الدليل لإظهار ان اوجه التقدم الكسر الذي يحفظه الاغبياء لا يلقي اوجه الحرمان التي تعرض له الصاب المحرومة ويقسم هذا الدليل الى قسمين دليل الضر السري(١) ودليل الضر السري(٢). وبالتنسية لدليل الضر السري (١) فقد قدم نصير التنمية التشريعية لعام ١٩٩٧ رقما شاسبا للضر السري مدلا من قياس الضر السري على اساس الدخل فقط، حيث يقسم الضر من منظور التنمية التشريعية والذي يعنى الحرمان من خيارات وفرص العيش حياة مضمولة، ويستخدم هذا الدليل مؤشرات تتعلق باهم الابعاد الاساسية للحرمان وهي: قصر العمر وعدم توفر التعليم الاساسي وعدم توفر فرص الحصول على الموارد العامة و الخاصة.

والمؤشرات المستخدمة هي هذا الدليل هي: النسبة المئوية للسكان الدس لا يتوقع لهم ان يعيشوا حتى سن الاربعين، والنسبة المئوية للأمة سن المائتين، والنسبة المئوية للسكان الدس لا تتوقع لهم سن الحصول على الخدمات الصحية والصناد العامة، والنسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة، ويسمى هذا الدليل وفق الطريقة التي يبنى بها دليل التنمية التشريعية السابق.

أما بالنسبة لدليل الفقر الضريبي (٢) فقد استحدث هذا الدليل المنصّل من أجل البلدان الصناعية واستخدم للمرة الأولى في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ وذلك بسبب تمايز الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الصناعية والزراعية. ويستفيد هذا الدليل من توافر البيانات في الدول الصناعية. ويركز على الحرمان الضريبي من حيث الأبعاد الثلاثة ذاتها التي يركز عليها دليل الفقر الضريبي (١). إلا أنه يصيغ بعداً اصناعياً آخر ألا وهو الاستبعاد الاجتماعي والمصنّفات هي: النسبة المئوية للأفراد الذين يرجح أن يموتوا قبل بلوغ سن الشيخوخة، والنسبة المئوية للأفراد الذين تعتبر قدرتهم على الصّراة والكفاية بعد ما تكون عما هو كافٍ (وهذا يعني الدرجة الكافية لتلبية اسط مطالب المجتمع الحديث، كقراءة تعليمات على رجاجة دواء أو قراءة قصص الأطفال)، ونسبة الأفراد الذين يقل دخلهم الشخصي الذي يمكنهم التصرف فيه عن ٥٠٪ من الدخل المتوسط.

والسبب في استخدام هذا الدليل لمصر الدخل بدلاً من مستوى المعيشة اللائق والمستخدم في دليل الفقر الضريبي (١) كما يبين التقرير هو أن:

١. العداء لمس العنصر الأساسي الذي يلهم الدخل في البلدان الصناعية.
٢. يمثل الدخل مضافاً للحرمان في البلدان الصناعية لمباين مفهوم السلع الأساسية.
٣. توافر البيانات.

## ٣/ أدلة ومؤشرات إضافية.

حاولت بعض التقارير اضافة مؤشر آخر للدلالة السابقة وهو بعد الحرية، الا انه تم ارجاء هذا الامر لإجراء مزيد من البحث للمفهوم والعمل المنهجي فضلا عن الحاجة لجمع البيانات حول هذا البعد ليتمكن كتابه كتابا.

الأدلة السابقة تم مساوفا لقياس حال التنمية البشرية بين البلدان، وهي حالة بناء دليل خاص ببلد ما يتم استخدام بيانات مكونات الدليل لكل فئة او منطقة داخل البلد بحيث تعامل كل فئة او منطقة كبلد مستقل، حيث يتم حساب قيمة مؤشر العمر المتوقع عند الولادة في تلك المنطقة او تلك الفئة. بالطريقة نفسها التي نحتسب بها في دليل التنمية البشرية، وكذلك يتم حساب قيمة مؤشر التعليم وقيمة مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل منطقة او لكل فئة وبعض طريقة دليل التنمية البشرية أيضا، ومن خلال قيمة المؤشرات الثلاثة نحصل على دليل التنمية البشرية لتلك المنطقة من البلد.

ثم يعدل دليل البلد الذي تم الحصول عليه بهذه الطريقة ليعادل قيمة دليل التنمية البشرية القومي الموجود في دليل التنمية البشرية الشامل، ومن ثم تعدل جميع أدلة الفئات او المناطق أساسا لتصبح أدلة التنمية البشرية المفصلة قابلة للمقارنة بأدلة التنمية البشرية القومية الواردة في تقرير التنمية البشرية الشامل.

وتحذر الإشارة الى ان دليل التنمية البشرية ودليل الحرمان البشري عند معيبلهما حسب المناطق الريفية والمناطق الحضرية بمرزا أيضا التفاوت بين الريف والحضر هي المقدم والحرمان البشريين.

وهي حين يركز دليل التنمية الضريبية على التقدم المحرز في مجتمع ما ككل، فإن دليل الحرمان الضريبي يركز على حالة و تقدم معظم الفئات المحرومة في أي مجتمع.

#### **١/ الخلاصة**

قيمة هذه الأدلة والمؤشرات أنها تقيس السمعة الضريبية. فنعطي معطيات كمية عن مستوى التنمية الضريبية في كل بلد. ومن ثم نيسر المقارنة ان بالسمعة للبلد نفسه. في عشرات رمسة متعددة ، او سمه والبلدان الاخرى. وفي ضوء ذلك يمكن معرفة التقدم الذي نسير فيه البلدان بالنسبة للتنمية الضريبية.

\* المحاضرة مساهمة متصرف عن كتاب السمعة الضريبية والتمويل الاقتصادي للدكتور ابراهيم الدعمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.



## المحاضرة (٣): مبررات وانتقادات مؤشرات التنمية البشرية\*

تمهيد:

نعرض في بداية هذه المحاضرة لمبررات اتخاذ المؤشرات الثلاثة هي دليل التنمية البشرية وهي الدخل والصحة والتعليم نعرض للانتقاد الموجه للدليل بشكل عام ثم الانتقادات الموجهة لكل مؤشر على حدة. ويليها في نهاية المحاضرة خلاصة ما ورد فيها.

## أ/ الحاجة إلى دليل شامل.

دليل التنمية البشرية لا يقدم سوى صورة خاطئة لحالة التنمية البشرية هي محالات مقبولة. ومن ثم فهو ليس مقياساً شاملاً للتنمية البشرية، فلن يعطي صورة اوفى للتنمية البشرية في أي بلد يجب أن يستكمل بمؤشرات أخرى مهمة نسبياً و تعكس حالة التنمية البشرية، وأساس اختيار الأبعاد الحيوية والمؤشرات التي يتكون منها دليل التنمية البشرية هو تحديد المقدرات الأساسية التي ينبغي أن يتوافر لدى الناس لكي يشاركوا في المجتمع ويسهموا في تطويره. وجاء التركيز على عدد مختار من المؤشرات بسبب الاهتمام بالإحصاءات القابلة للمقارنة. ولعدم تعقيد الصورة وجعلها مثيرة للجدل. والمؤشرات المختارة لقياس التنمية البشرية هي: مؤشر الدخل، مؤشر التعليم، مؤشر الصحة.

## ب/ مؤشر الدخل

يؤكد مفهوم التنمية البشرية على أهمية تطوير المقدرات الإنسانية واستخدام هذه المقدرات في الإبداع. ويتطلب تطوير هذه المقدرات الاستثمار في الناس. مما يتطلب الأخير مساهمة الناس في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتسهم. فالتمهية البشرية تهتم بالنمو الاقتصادي

نقدر ما نهتم بالتوزيع لأن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يستحقان في المدى الطويل عندما نلبي المرح من الاقتصادية حاجات الناس. ونهد أن الاستثمار في الناس من خلال التعليم الأساسي والرعاية الصحية من أشد القوى الدافعة للنمو. كما أظهرت الدراسات مراراً ارتفاع العائد لهدبي المؤشرين. ونرى أنه إذا أريد للتنمية البشرية أن تدوم فإنه يجب تعديتها باستمرار وبواسطة النمو الاقتصادي. والسديد كثيراً على النمو الاقتصادي دور الاهتمام بالتنمية البشرية أو العكس من شأنه أن يؤدي إلى اختلالات في التنمية البشرية تؤدي إلى عاقبة نحقق مريد من النعدم في وقت ما، وقد تم احسار مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب الصم السرانية (وهي عبارة عن تعديرات وضعها المشروع الدولي لمعارية الاسعار) ليعكس حالة النعدم في النمو الاقتصادي. والدخل هنا يعامل ككمية عن الإنشاء الذي يستمد من مجموعة السلع والخدمات الأساسية.

وقد حدد دليل التنمية البشرية عتبة للدخل تعد كافية لمستوى مهيضة معمول. وهذه العتبة هي متوسط الدخل الحالي للقيمة العالمية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولارات حسب تعادل القوة الشرائية.

#### باء/مؤشر التعليم

يعد التعليم من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع ويتم اختيار مؤشر بسيط ألا وهو الإلمام بالقراءة والكتابة حيث يضاف إلى كل من الدخل والصحة لبناء دليل التنمية البشرية. وهذا المؤشر ليس انعكاساً تاماً لإمكانية الحصول على التعليم. ولا سيما التعليم الجيد الذي هو من الضروريات المهمة للحياة.

ولكن الإلمام بالقراءة والكتابة ليس إلا الخطوة الأولى لاكتساب المعرفة. وقد تم تحسين هذا المؤشر لاحقاً حيث أعطى وزن لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة ووزن آخر لمسة المسجلين في الدراسة الأساسية والثانوية والتعليم العالي ومن الورمين تحسب قيمة مؤشر التعليم حكماً مر سابقاً.

#### جيم/مؤشر الصحة

أحسر العمر المربف عند الولادة كمؤشر للصحة ودل على عدة اعتبارات أهمها أن الحياة الطويلة قيمة محد ذاتها، وأن العوائد والمنافع العديدة غير المباشرة (مثل: الرعاية الكافية والصحة الجيدة والتعليم) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع مستوى العمر المربف عند الولادة وأيضاً بسبب عدم توافر معلومات شاملة في الوقت الحاضر عن صحة الناس ومستوى تعديتهم.

#### ٦/الانتقادات الموجهة للمفهوم.

لا زال مفهوم التنمية البشرية يعاني من المصور في توصيف حال التنمية البشرية الحقيقية، حيث نجد أن التقارير الدولية التي اعتمدت هذا المفهوم لا توضح نقاط البدء الواجب على الدول النامية الانطلاق منها والسياسات التي لا بد منها لمعالجة تحدياتها، وعدالة العلاقات الدولية الواجب توفرها لمساعدة هذه الدول للتوحد في طريق التقدم، ولا ننس كقيمة المقارنة بين أحوال التنمية البشرية بين الدول المتقدمة والنامية بشكل يتفق عليه.

والنقص يرى أن المفهوم هو الخيار للمؤسسات الدولية في مجال العناية بالنشر، وهو مرتبط بالمناسبات التي تحددها هذه المؤسسات، وهو تصور أب من الشمال لا يلبي خصوصيات المجتمعات النامية، ومن

الواجب التصدي إلى تحليل أوضاع البلدان النامية الداخلية وعلاقتها الخارجية تحليلاً أصيلاً ومبدعاً لأهمها فهما عملياً يوهز الأساس العملي لرسم السياسات التي نلائمها. وعدم احصائها لمفاهيم تنموية وانظمة للقيم صيغت إلى حد كبير في الخارج. وهذه المفاهيم والمطريات قائمة هي الأصل على ما هو موجود في الدول المتقدمة وتستمر في الدفاع عن استصحاب أو تقليد الممارسات المرسخة في إطار مؤسسة في البلدان المتقدمة لا تناسب الدول النامية لأخلاف انماطها ومحدداتها، فضلاً عن أن استدال المفاهيم التنموية السابقة بمفهوم أكثر اساعاً لا يعني أن المفهوم الجديد أصبح قادراً على معالجة مناهل التنمية في العالم النامي أو أنه يحوي جميع جوانب التنمية واليخدم فيها.

والواقع أن الاهتمام بالإنسان ليس بم جديد هذا المصطلح استخدم كمصطلح في تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم منذ نهاية السبعينات حيث جاء في تقرير ١٩٨٠ " ولا يكتفي التنمية البشرية - التربية و التعليم والتدريب مستوى الفصل من الصحة والتغذية التعليل من التكاثر - أهمية للتخفيف من الفقر فحسب، بل أيضاً في زيادة مداخل الضراء. ونمو إجمالي للمخرج القومي ... وأن بعض المدارس اعترف بملاحمتها الأخلاقية منذ عدة طويلة ... وأن هناك اليوم اعتراف متزايد بأن النمو لا يلبي الحاجة إلى التنمية البشرية وحظوات أخرى ترمي إلى التخفيف من الفقر. فسنرى التسديد على أن العكس صحيح أيضاً، أي أن المدارس المباشرة للتخفيف من الفقر لا تلبي الحاجة إلى النمو".

وقد اشار فريدريك هاريسون ايضا الى ذلك متساوياً " الا يوجد هناك اهداف اخرى للسياسة الاقتصادية الوطنية عدا عن تعظيم الناتج المحلي الإجمالي او الناتج القومي الإجمالي؟ على سبيل المثال: تخصيص البطالة، تحسين مستوى التعليم والمعرفة، تنظيم النمو الإسكاني، السعي الى صحة أفضل، او التجهيزات البيئية كاهداف مساوية او أكثر أهمية". وقدم مقاييس للتنمية والتطور من خلال ترتيب الدول حسب تقدمها في صوء أربعة مؤشرات: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر للتعليم، ومؤشر للصحة، ومؤشر للصحة.

والخضبة التي لا تد من ناضجها هي ان السمة عموماً والتنمية البشرية بصفة خاصة تعاني الكثير من المشكلات التي تحتاج الى المزيد من العمل المكثف الحاد ليكون قادراً على توصيلها ووضع الحلول لها، وذلك لتمثل الدول النامية من تحاورها على الرغم من توافر الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية هي أغلبها، وفي حين ان الميزة المارة للأنظمة الاقتصادية المتقدمة هي نمو رأس المال البشري والتراكم الرأسمالي، وفائض مبرائها التجاري، وقدرتها على فرض أسعارها الاحتكارية في الأسواق العالمية وخاصة للسلع الإستراتيجية فضلاً عن حصولها على الموارد بأسعار زهيدة الى غير ذلك في المعامل فان الدول النامية تعاني من مشاكل اقتصادية هي العكس تماماً لمشكلات الدول المتقدمة، فمن هنا نجد ان هذه المشكلات أكثر من ان يتم قياسها وتحديدتها من خلال منحصرات سطحية بحجة عدم تعقد الصورة، ومشكلات التنمية بشكل عام او التنمية البشرية بشكل خاص أصبحت مشاكل مرمية واثارها الحاسية انعكست على كل من الإنسان والبيئة

وبخاصة في الدول النامية حيث المديونية والعجز والبطالة والاستخدام الحائر للمصادر المبتنية مل و ثلوتها ايضا من قبل الدول المتقدمة، مقصايها التنمية البشرية والاهتمام بها ما زالت بحاجة الى المزيد من الجهد ولا بد من التعامل معها ضمن المنظور الخاص للمجتمعات وفيما لخصوصيتها، وفي ضوء ما تعانيه من اختلالات.

### ٣/ الانتقادات مؤشرات التنمية البشرية.

"مفهوم التنمية البشرية اعمق واعنى من ان نستطيع قياسه بأي مقياس او حصص ومؤشرات، ولكن مثل هذه المؤشرات معبدة في تركيز الانباء، ونسب المسكلة، والنسب الاقوى لاستخدامها هو عدم كفاية المؤشرات الاخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي".

بهذه الرؤية تبرر الطريقة التي يتم من خلالها بناء دليل التنمية البشرية، ورغم ذلك فقد تعرضت المؤشرات المعتمدة الى كثير من الانتقادات، ولا يزال هناك نقاش واضح في مسألة تحديد ابعاد التنمية البشرية، والعناصر المكونة لها، منها مسألة الاحتمال الذي يمثله اختيار هذه المؤشرات لتعبر عن مبررات التنمية البشرية بطريقة كمية و ليست كمية، والنقص يرى ان الدليل بمفهومه ضيق، وشكل عملي لا يعبر عن شيء فهو يتناول مشاكل خطيرة لا تعالج على مدار الوقت والمكان، ويعاني من اخطاء قياس وانحرافات، والنقص يرى ان العلاقة بين مكونات الدليل ذاتها كانت موضع اعتراض على ادخالها معا في مؤشر تركيبي واحد فمحصيها قد يلقي اثر الاخر، فضلا عن ان درجة الترابط بين المؤشرات عالية، مما يعني انه اذا حذف واحد او اكثر فانه لا يترك ماثرا مهما على قيمة الدليل، وباستثناء مؤشر الدخل فالمؤشرات الاخرى طويلة الامد، وتأثيرها في الاجل القصير القليل.

والمعص يرى أنها تمتد إلى عنصر مهم وهو الهدر في تنمية الموارد البشرية والمتمثل خصوصا في ظاهرة البطالة وهنات من المهاجرين، وأنه تقدم عناصر على المستوى الدولي، على أنها تنصب بنفس الأهمية على مستوى بلدان العالم، والتطور فيها يتبع المسق نفسه.

والمعص قد نظر إلى الساحة القياسية فهمهم من يؤكد على أن المؤشرات المتوسطة محدودة الدلالة وربما تكون حادثة بسبب الصروق الصارخة هي توزيع الدخل والثروات بين الطبقات والسرانح الاجتماعية المختلفة والتي تؤدي بدورها إلى فروق مماثلة في نصيب الفرد الصعلي من تلك المؤشرات بسبب انتمائه الاجتماعي والمعص يرى أن الضميم بصر من أن يكون للعبيرات السسة هي المؤشرات وليس للقياسات المطلقة فقط، فضلا عن أن النجمع هي دليل احتمالي لا بد أن يسير إلى وجود (الرصيد) لأي مستوى التنمية البشرية هي لحظة معينة، حيث يشتمل الرصيد على المخرجات ويستبعد المدخلات، ويتسائل (س) عن السبب في الإصرار على استخدام هذه المؤشرات فقط هي بناء الدليل على الرغم من عدم حاجة قياسه، ويرى ضرورة البحث عن بديل، خصوصا أن مؤشرات التنمية البشرية التي يتصممها تقرير التنمية البشرية تضم معلومات شمة، والمعص يرى صااح الاقطار المقطعية التي تكشف العلاقة السسة بين المتغيرات ونعالي من مشاكل مختلفة، ويقترح طرفا أخرى للقياس بديلة عن الطريقة التي يس بها الدليل الحالي.

ولقد نبى تقرير ١٩٩٥ الرد على بعض هذا الجدل، وأكد على أن دليل التنمية البشرية بعد مياسا جرنيا للتقدم البشري يستلزم استكماله بدراسات أخرى، ومن السابق لأوانه كثيرا استخدام الدليل لتقويم أداء

بلد من البلدان ويحب الانتظار لحسن احوال المريد من التعديلات عليه، وعلى الرغم من ذلك فان الابتعادات السافرة تقضي جدية بالاهتمام عند التعامل مع دليل التنمية البشرية كمقياس للتنمية.

1/ نقد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

لتحقيق التقدم في التنمية البشرية لا بد من تحقيق استمرارية في النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره الى رفع دخل المواطن وإنتاجته معا، الا ان تحقيق النمو الاقتصادي في مجتمع ما ليس دليلا على حدوث تنمية بشرية حقيقية فيه، حيث يجب ان يترجم هذا الدخل الى تحسين في حياة الشعوب وبدون توزيع ملائم وسياسة عادلة ملائمة قد يحصل النمو الاقتصادي في تحول الى تحسينات في حياة البشر، فمبرة النمو الاقتصادي ليس في زيادة الثروة وانما في توسيع دائرة خيرات البشر.

وعلى الرغم من ان الدخل المربيع والتنمية البشرية المرتفعة متناهما فقد كان هناك عدة اعتراضات على الطريقة التي يعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية، فمن المأقدين من يرى ان الدخل لا يسمي ان يكون ضمن الدليل، نظرا لانه مجرد وسيلة وليس غاية، والمفهم يرى انه من السابق لاوانه في عصر الاستثمار في العقل ونصاعد نوافذ المستهلك ونموذج المنتج تصل بعض الفكرة التي تقول ان العائد الحدي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل يساقي عند المستويات الاعلى خاصة اذا ما طبق ذلك المصحيح على امتداد دول العالم، وأشار البعض الى ان الدراسات الكمية الحادة اشارت الى ان الدخل المتوسط للفرد لا يوفر مضافا مديلا كافيا للعصر عن مدى اشباع الحاجات الاساسية، والعائق الكبير لاستخدام متوسط دخل الفرد هو احماؤه لعدم المساواة، وكونه متوسطا فهو يخفي أيضا التفاوت



من العنى والعصر ولا يهتم بمشكلات الموارد البشرية، ورغم استدلال الطريقة التي يتم فيها حساب مؤشر الدخل فلا زالت تحمي التباين الكبير بين الدول من الناحية العملية، نسبة اعلى دولة على هذا المؤشر الى اقل دولة تبلغ ١:١ في الوقت الذي تبلغ قيمة التباين في الدخل بينهما نسبة ١:٧٥.

#### ٥/مقد مؤشر التعليم

شكل الانتشار السريع للتعليم عصباً أساسياً في زيادة قدرة الدول المتقدمة على استخدام المحرور المتواهر لديها من المعارف النافعة والمتميزة وبالتالي الإسهام في زيادة انتاجها أيضاً ورغم الأهمية الكبيرة للتعليم فإن استخدام معدلات محو الأمية في بناء الدليل ليس مرسماً من الناحية العملية - كما يرى البعض - لأن تعريف الأمية امر غير دقيق عليه، ولا تعبر نسبة المعد الإجمالية تعبيراً صادقاً عن محتوى التعليم أو مستواه، فهي مثل التفسير التكنولوجي المتنازع لا تدل ان تعكس البرامج التعليمية هذه التأثيرات، فضلاً عن اماحة السياسة التعليمية للظروف والسرور المناسبة لتشجيع الطالب على العملية التعليمية لكي يكونوا مبدعين ومخترعين ومتميزين ولديهم القدرة على التعامل والاستفادة من هذا التطور التكنولوجي ونسبة القيمة الإجمالية أيضاً لا تراعي نسبة المعد في كل مستوى من مستويات التعليم الأساسي والثانوي والعالي ويمكن المقارنة بين الدول المختلفة من جهة وبين الدول النامية والمتقدمة من جهة أخرى، فضلاً عن ذلك فإن اعطاء وزن مرجح لدرجة ثلاث لنسبة المعد الإجمالية مقابل وزن مرجح لدرجة ثمان لمعرفة القراءة والكتابة من الطالب امر غير منطقي أيضاً، اذا ما علمنا ان الوقت الذي يستغرقه الطالب يريد عن عمر سنوات في المراحل التعليمية المختلفة مما يكلف الدولة مبالغ باهظة لتمويل في حين ان ما نحتاجه برامج محو الأمية من وقت و تمويل يعد قليلاً جداً مقارنة بالمراحل التعليمية الأخرى.

#### ٦/ نقد مؤشر الصحة

لقد تعرض هذا المؤشر أيضا لبعض الانتقادات، فعلى الرغم من أن توقع الحياة عند الولادة يعد دللياً لانحياز الوفيات ويتمتع بقبول عام إلا أن له بعض المثالب فحسابه ليس بالأمر اليسير، والمعلومات الضرورية لحسابه ليست دائماً متوفرة وليست بالدقة المطلوبة في حال توفرها، وهو مؤشر نسبي القياسي، فضلاً عن أنه لا يعكس بعضاً من أضرار الحضر والتوترات التي تضررها مفهوم الحياة المعاصرة، وإذا كان مؤشر الدخل مستخدماً فيمكن إضافة معدل وفيات الأطفال الرضع بدلاً منه، لأنه ليس مؤشر كاف للتنمية حيث يعكس مستوى الدخل ومعدل وفيات أطفال الرضع.

#### ٧/ الخلاصة

لقد تعرض مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها لانتقادات كثيرة فضلاً عن الانتقادات للطريقة التي يبنى بها الدليل، حيث أجمعت على أنه لا بد من العكس بطريقة أخرى لبيان الدليل يمكن من خلالها التعرف على حال التنمية البشرية داخل البلد نفسه ومقايسته بدول العالم أيضاً وإلى أن تعالج الانتقادات الموجهة للدليل ومؤشراته يظل هذا الدليل كاشفاً عن جانب كبير من مستويات التنمية البشرية في البلدان المختلفة.

ملاحظته

\* المحاضرة مستمدة من كتاب التنمية البشرية والنمو الاقتصادي للدكتور إبراهيم الدغم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ٢٠٠٢م.

## المحاضرة (٤): تمويل التنمية البشرية\*

تمهيد:

يتمركز في هذه المحاضرة الى موضوع تمويل التنمية البشرية، حيث ان مشاريعها بحاجة الى تخطيط، وهو ما يتطلب تمويلاً خاصاً بها، والتمويل قد يكون داخلياً للدولة التي لها من الموارد المالية ما يمكنها من تغطية مصاف التنمية البشرية، وقد يكون خارجياً، وهو ما يتطلب سياسة توازن بين الحاجة للسمة وكلفتها ومردوداتها المستقبلية.

١/ ضرورة التمويل.

التحليل المضي على منهج التنمية البشرية يهتم بقدرة البشر وعطائهم كمدخلات لعملية السمة من خلال تطوير طاقاتهم الإبداعية التي يجري اعدادها من خلال مخرجات السمة البشرية ذاتها تحقيقاً للصفة المتحركة الدائمة التي ينتم بها هذا النموذج التنموي، ولتحقيق هذا الهدف يجب ان يسعى المجتمع الى تطوير موارده وخاصة البشرية وتمييزها، وهذا الامر يتطلب توفير الموارد المالية اللازمة كشرط ضروري لتوجيه النمو الاقتصادي وصمان كفاءة وفعالية استخدام الموارد الاقتصادية فضلاً عن تحقيق مبدأ الفصل لتوزيع المصافع وتوسيع قاعدة المشاركة في السمة، وان تحقيق الإنصاف في توزيع فوائد التنمية والمساهمة في النمو من قبل الجميع من اهم مرتكزات التنمية ايضاً، وقد اثبتت الدراسات ان الإنصاف الاجتماعي وخفض فقر الدخل بعدان القوى الرئيسة المحركة للسمة البشرية.

والاهتمام بتمويل التنمية البشرية يرجع اساساً الى ما تعانيه غالبية الدول النامية من شح مواردها المالية، فضلاً عما تعانيه من استنزاف

لمواردها ورزوحها تحت وطاء الصائمه الاقتصادية بسبب المديونية التي تضل كاهلها.

وهناك سبلتان يمكن من خلالها تمويل التنمية البشرية وهما التمويل المحلي (الداخلي) والتمويل الدولي (الخارجي).

### ٢/التمويل المحلي (الداخلي):

لا بد لأي خطة تنموية من توفر الموارد المالية اللازمة لتحقيق اهدافها، ويتم الاعتماد أولا واحرا على ما يتوفر لدى البلد من موارد مالية محلية، لان مصادر التمويل الاخرى لا يمكن التمويل عليها هي ضمان اطراد التنمية فهي ليست متوفرة دائما، وان توفرت فكثرت ما ترقى مشاكل الاقتصاد الوطني بشكل عام عندما يحس سداد القساط لنصف الديون وخدماتها ايضا، فضلا عن ان التنمية البشرية المستدامة لا يمكن تمويلها طويلا مديون اقتصادية يجب على الآخرين تسديدها، ويقدر ما يتم تخصيصه سنويا لتواغل التنمية البشرية الأساسية بـ ١٣% من مبرانية الدول النامية ومن السهولة مكان توفر مثل هذا المبلغ اذا توفر الدعم الحكومي لذلك عن طريق توجيه الإنفاق الجاري واستخدامه بطريقة أكثر فاعلية.

### ٣/التمويل الدولي (الخارجي):

تلجأ الدول النامية في العادة الى التمويل الخارجي عندما يكون هناك عجز في مواردها العامة، لا نستطيع تعطينه من مواردها المحلية، بحيث يمكن عجزا هي موارد مدهوعاتها ويتم عادة تعطينه هذا العجز بطريقة من: اما عن طريق الاقتراض او المساعدات الخارجية او اللجوء منها، وتمويل التنمية البشرية الخارجي لا يخرج عن هذا الإطار، في ظل حاجة استراتيجيات التنمية البشرية الى توفير التمويل اللازم لتعطية

متطلباتها المختلفة. وسبحة لما تعانيه غالبية الدول النامية من وطأة المديونية التي تنقل كاهلها. وضعف المساعدات الدولية في هذا الحاح. تدور الحاجة للتعرف على اثار هذه المديونية على التنمية البشرية والدور الذي تؤديه المساعدات الخارجية ايضا.

#### 1/ المديونية والتنمية البشرية:

نشأ الحاجة للندفقات المالية من الخارج لتطوير القطاعات الإنتاجية أو لبناء الهياكل الأساسية للاقتصاد القومي أو لسد الفجر الذي يترتب على زيادة استهلاك المجتمع عما تتبعه قدراته الإنتاجية بسعة الصحوه الحاصلة من الادخار والاستثمار المحلي وقد يؤدي التوسع في عمليات الاقتراض الى تسريع معدلات النمو الاقتصادي في مرحله أولى، لكن سرعان ما يؤدي الى اتجاه معاكس في مرحله دفع القساط هذه الديون وخدمتها، فهي حالة عدم قدرتها على السداد فانها تتعرض الى الكثر من المشاكل الاقتصادية مثل التضخم واستنزاف الاحتياطيات النقدية وضعف قدرتها على التراكم الرأسمالي وغير ذلك. والمديونية الخارجية للدول النامية لا يقتصر اثرها السلبي على تعاطم حجمها واعانتها فحسب ولكن تفوق هذا العاء على المساعدات الإنمائية الرسمية مرتس ونصف، فضلا عن وصول المديونية درجة جعلت الدول النامية بمول الدول الدائمة وليس العكس كما يجب ان يكون عليه الحال. حيث تضاعف المديونية الخارجية للبلدان النامية عدة مرات واستصحلت منذ الستينات من القرن الماضي. فكانت تصدر بحوالي ١٨ مليار عام ١٩٦٠ ارتفعت الى ٦٥٠ مليار عام ١٩٨٠ ووصلت الى ٢٠٥١ مليار عام ١٩٩٨. وقد سكان عام ١٩٨٣ عام رادت قيمة المدهوعات الى البلدان النامية (صافي تدفقات الموارد) عن المدهوعات منها (الخدمة المسوية

لنديين). ومن ثم كان عام ١٩٨١ هو العام الأول فيما يسمى بآزمة المديونية، وهكذا أصبحت الدول النامية عند عام ١٩٨٤ مصدرة صافية لرأس المال. فقد بلغ متوسط صافي التحويلات المالية عن القروض طويلة الأجل إلى الدول النامية للفترة من ١٩٧٧ — ١٩٨٢ حوالي ٢١ مليار دولار فيما بلغ متوسط صافي التحويلات للمستثمرين من ١٩٨٣ — ١٩٩٠ حوالي (٢١.٥-) مليار دولار سنوياً، وقد حصلت الدول المقرضة على ٢١٢ مليار دولار في المدة من ١٩٨٣ — ١٩٨٩ بفضل صافي للأموال من البلدان النامية المديونة عن قروض طويلة الأجل.

#### ٥/ المساعدات الخارجية والتنمية البشرية.

تمويل التنمية البشرية عن طريق المساعدات الخارجية لا يمكن التحويل عليه أيضاً، وهو في أفضل الأحوال يمكن أن يكون له دور هامشي، ولكنه لا يمكن أن يكون دوراً صاعداً وتوافر المساعدة الأجنبية في العالم يؤدي إلى تفصيل الحمازات السهلة واستمرار الاعتماد على البلاد الأجنبية عندما على الرغم من أن مثل هذه المساعدات كانت في أكثر الأحوال من الصالة بحيث لا يكون لها غير تأثير طفيف على العكس مما يجب أن تكون عليه بحيث تحصل الدول الأكثر ارتفاعاً لتصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على نصيب أكثر منها مقابل الدول الأقل، فضلاً عن أن المساعدة الخارجية غالباً ما ترتبط بأهداف يتفق عليها ولا توجه بحسب حاجات التنمية البشرية بل أن المعص يعترض عليها كونها تحد من حرية البلد عند اختيار الطرائق التي تلائمها في العملية التنموية، ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ أن التنمية البشرية تستلزم تغييرات جوهرية جديدة هي الإطار الحالي للتعاون الإنمائي الدولي أهمها:

- ١- ربط المساعدة الخارجية بأهداف تتعلق بـ ( الحد من الفقر، وتوفير فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة).
- ٢- توجيه نسبة معينة من المساعدات الخارجية المالية إلى الحد الأمثل فقراً.
- ٣- توسيع مفهوم التعاون الإنمائي ليشمل جميع التدفقات لاسيما التجارة والاستثمار والتكنولوجيا و تدفقات اليد العاملة وليس تدفقات المعونة فقط.
- ولا بد من تأكيد ومن خلال ما سبق على ضرورة ان يتم تمويل التنمية البشرية دائماً وذلك للأثار السلبية لكل من المديونية والمساعدات الدولية على استمرارية التنمية.
- ٦/ منهجية الإنفاق لأجل التنمية البشرية.
- نظراً لأهمية تمويل التنمية البشرية قامت الأمم المتحدة، عبر برنامجها الإنمائي، بوضع منهجية تحليلية لمسببات الإنفاق العام باعتبارها آلية تساعد على توجيه موارد القطاع العام واستخدامها في تعزيز التنمية البشرية، وسرر أهمية هذه المنهجية من حيث:
- ١- التعرف على طبيعة و مكونات الإنفاق العام من الميراثية العامة
- ٢- توجيه الموارد نحو التنمية البشرية
- ٣- بيان مدى الحاجة إلى موارد إضافية لسد الفجوة في تمويل التنمية البشرية من تمويل داخلي والتمويل الدولي
- ونقسم نسب الإنفاق حسب هذه المنهجية إلى:
- ١- نسب داخلية ٢- نسب خارجية
- ١- النسب الداخلية: وتتضمن تحليل الإنفاق العام في الدول النامية في إطار خمسة ونوجيه التنمية البشرية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمقضية

الدور المناسب للقطاع العام ومدى مشاركته بالمشاغل الاقتصادية مقارنة بالقطاع الخاص. ومكونات هذا تشمل نسبة:

• نسبة الإنفاق العام:

وتساوي نسبة الإنفاق العام الى الدخل القومي، والقيمة المرجوة لهذه النسبة هي حدود 25%

• نسبة المخصصات الاجتماعية:

وترتبط هذه النسبة بنسبة الإنفاق العام وتحديد الاولويات وتساوي نسبة الإنفاق الاجتماعي الى مجموع الإنفاق العام، والقيمة المرجوة اكثر من 10%

• نسبة الاولويات الاجتماعية:

ونمثل نسبة ما يخصص للإنفاق الاجتماعي لاولويات التنمية البشرية، حيث تشمل الإنفاق على التعليم الاساسي والرعاية الصحية وتساكنات المياه الاساسية، ويعتمد تحديد الاولويات على اعتبارات تختلف باختلاف توجهات المجتمعات من ناحية، والهيكل الاساسي الاقتصادي الراهن من ناحية اخرى، والقيمة المرجوة لهذه النسبة اكثر من 50%

• نسبة الإنفاق المبري (التنمية البشرية)

ونمثل هذه النسبة ما يخصص من الناتج القومي الإجمالي لاولويات التنمية البشرية ويحسب هذه النسبة بصورت النسب الثلاث السابقة:

i. اذا كانت النسبة اكثر من 50% فقد مرتفعة

ii. وفي حدود 30 - 50% فقد متوسطة

iii. واقل من 20% فقد منخفضة

وبطبيعة الحال فان ما يعد اولوية في احد البلدان قد لا يكون كذلك في بلد اخر. كما ان الاولويات تتغير مع الوقت كلما تقدمت التنمية



الاجتماعية. فالمقدار الذي تكون قد حققت بالفعل مستويات مرتفعة في مجال صحة الامية قد ترقى ان التعليم العالي هو الاولوية التالية، وحيثما تكون مستويات الصحة الاساسية قد تحسنت راد الاهتمام بانواع الطب العلاجي المتقدمة، وهكذا.

ب- المسبب الخارجية: وهذه المسبة متعلمة بطبيعة واتجاهات تدفقات المساعدة الانسانية الرسمية، ونقدر ساءا على ما يتم تقديمه من قبل المؤسسات الدولية.

#### ٧/الخلاصة:

نفس لنا من خلال هذه المحاضرة اهمية التمويل لمتاربع التنمية البشرية. فكنبر من المقدار لا تملك القدرة على تمويل مشاريعها للتنمية البشرية. فلما للتمويل الخارجي اذا ما نقص تمويلها الداخلي، لكن ذلك يكلفها من الناحية الاقتصادية كما يمرض عليها مواربات خاصة في الاتفاق قد نتج عن احيانا من طسعة مسائلها الهيكلية الاقتصادية لذلك تحتاج المقدار الى نفس استراتيجية توازن فيها بين مختلف الامور من اجل تنميتها البشرية.

ملاحظة\*المحاضرة مستفاد بصرف عن كتاب التنمية البشرية والنمو الاقتصادي للدكتور ابراهيم الدعمة. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.

## المحاضرة (٥): دور الصحة في التنمية البشرية

تمهيد:

يتعرض في هذه المحاضرة لأهمية الصحة ودورها في التنمية البشرية. ويتعرض دور التغذية بالنسبة للصحة الفردية والمجتمعية. وأهمية توفير الغذاء وحظوظة بعض التغذية. ثم ضرورة الرعاية الصحية. ومخلص إلى خاتمة عن ما ورد في هذه المحاضرة من أفكار.

## ١/ أهمية الصحة.

تعد الصحة من المصطلحات المهمة للتنمية البشرية، والمحسبات في الصحة والتغذية. كما هو المعلم ربما يكون السبب أو النتيجة للنمو الاقتصادي. تنمية الموارد البشرية عن طريق تحسين الصحة للسكان العاملين بشكل عام والسكان بشكل عام من خلال برامج صحية عامة جيدة. تعد أمرا هاما بالنسبة لزيادة الإنتاجية بالنسبة للفرد وبالتالي زيادة دخله. وتحسين الصحة يريد من فاعلية قوة العمل أيضا وذلك من خلال معالجة الضعف والوهن وعدم القدرة وحسن معدلات وفيات الأطفال. وهذه كلها تؤدي إلى توسيع قاعدة الموارد البشرية، إضافة إلى ذلك فقد أصبح يطر إلى الرعاية الصحية على أنها حق لكل إنسان. ومن ثم فإنها حاجة من حاجات الإنسان الأساسية.

ورغم أن الحوافز لها دورها في أكثر السلع بغاية ولا يمكن قياسها بالمواد، ولكن يحسن بالتأكيد لها من الصحة هي سلعة شبه سائلة يصل السوق هي توفرها لكل أفراد المجتمع، وإنما يمكن أن يوفر بعضها للمدارسين فقط. ومن هنا لابد من قيادة الدولة بالإشراف

والتخطيط والرقابة الصحية. إضافة الى ان عدم تعميم السوق للعوائد الخارجية يحتم دور الدولة المهم في هذا المجال ايضا.

فالعوائد الخارجية للصحة كسيرة هي تكلفة محتملة تتميز بعدم القدرة على الاستبعاد. إضافة الى ان السوق لا يلتفت الى العوائد الخارجية النفسية والاجتماعية والتي تعد امورا مهمة. إضافة الى ان الطلب على الخدمات الصحية في الغالب لا يتم توقعه من قبل الافراد.

والطلب على الرعاية الصحية بشكل عام هو طلب مشتق، حيث تنتق مشتقته من خلال رغبة الافراد والمجتمع في العيش في وسط جو صحي سليم، بامن الفرد والمجتمع كله من الإصابة بالامراض. وفي حالة حدوث ذلك، فان توفر سبل العلاج يعترض ان تكون سيرة وهذا يعني ان افراد المجتمع يرغبون في ان يكونوا اصحاء ويرتاحون لذلك، ويمضون عندما يرون غيرهم يعانون من بعض الرعاية الصحية او يعانون من سوء التغذية او المكافحة إضافة الى ذلك لديهم يتأثرون بصحة بعضهم بعضا خاصة في حالة انتشار الامراض المعدية. وهناك الحافز الإنساني في هذا الامر ويتمثل في الفرد على صحة الآخرين من قبيل الرغبة في تحقيق العدالة.

والنظرية التقليدية للصحة من المنظور الخاص تم تطويرها بداية من قبل ديلز — لوندكا من خلال مفهوم القيمة النقدية للفرد. ثم اصحت بعد ذلك جزءا من النظرية العامة لراس المال الضري. فمن الناحية الاقتصادية يتم التعامل مع اقتصاديات الصحة العامة كمعبرها من اقتصاديات السلع والخدمات حيث ان استهلاك هذه السلع والخدمات يؤدي الى استحداث منافع. فتحدد الامثلية عند توارن المنافع مع التكاليف.

ويتم تقسيم السلع والخدمات الصحية عادة إلى ثلاثة أقسام:

- ١- السلع الصحية كخدمات: حيث تؤدي الخدمة الصحية للمريض بنفس الوقت كالمحور الصحي الطبي والخدمات المختبرية وغيرها، وهذا يعني أن الإنتاج والاستهلاك يتزامن في المكان والزمان
- ٢- السلع المنفصلة: وهي السلع التي لا يرغب المستهلك بأن يتعد عنه موضع صفاتها المطلوبة للاستهلاك بها مستقبلاً
- ٣- السلع المجمعة: وهذه السلع لا يمكن أن يستثنى منها أحد سواء ساهم في توفيرها أم لم يساهم

وبما أن الصحة بعض العوامل الاقتصادية ويؤثر بها أيضاً، فالمفهوم مثلاً يؤدي إلى سوء التغذية وانسداد الأمراض المعدية وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال عامة والأطفال حديثي الولادة خاصة، كما يعرض الناس للإعياء والإحباط، والعنف أيضاً من ناحية أخرى يتسبب في الإصابة بالأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والضغط والاضطرابات. ويمكن توفير الرعاية الصحية الأولية في المجتمع بتكاليف قليلة خاصة في بعض البلدان منخفضة الدخل، ويمكن أن يتم تمويلها بإعادة توزيع بنود الإنفاق الحكومي.

فمن خلال إنشاء مستويات صحية أولية وغيرها من برامج الرعاية الصحية وزيادة مستويات التعليم للنساء، يمكن تخصيص عدد الوفيات وتحسين الصحة حيث استطاعت بعض الأمم والمناطق العسيرة تحقيق هذا الشيء ويمكن أيضاً عن طريق تحسين الغذاء والسكن والحماية الصحية البشري من معدلات الوفيات، حيث حدث هذا في الدول الصناعية قبل ظهور الأدوية الحديثة.

ورغم الحديث عن الرعاية الصحية التي تواجه الإنسان المعاصر وتؤثر بالتالي على التنمية البشرية فتلخص مما يلي:

• المشكلات الصحية الناجمة عن الظروف الصحية والبيئية والتي تشمل: السكن الرديء ونقص مياه الشرب أو رداءة موعيتها، ومياه المحاري والمخلفات الصلبة والتلوث، ومخاطر المهنة.

• المشكلات الصحية الناشئة عن الازدحام، والافتقار إلى الوعي الصحي، والأمراض المعدية والأمراض الطفيلية والأمراض المنقولة بسوء التغذية فضلاً عن المشكلات الصحية الناشئة عن ظروف تعرض الإنسان للتوتر والإجهاد والتي تؤدي إلى اضطرابات ذهنية وعاطفية.

وقد أجريت العديد من الدراسات حول أثر الصحة على الإنتاجية حيث استخدمت بيانات توضح الحماة كدلالة على الصحة، أظهرت علاقة إيجابية قوية بين الصحة والإنتاجية لكل عامل وبمقدار الوقت بين الصحة والنمو.

لذلك تعد الصحة من المتخصصات المهمة للتنمية البشرية حيث أن الرعاية الصحية لأفراد المجتمع تؤدي إلى زيادة قدرتهم على فائدة أعمالهم بشكل أفضل مما يساهم إيجابياً في زيادة الإنتاجية وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي إضافة إلى تمتعهم بحياة أفضل.

#### ٢/التغذية والصحة.

يعد دور التغذية دوراً حاسماً من بين متخصصات الصحة البشرية، لأنها تتحكم وتؤثر بعناصر المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية عن طريق تأثيرها على الصحة وبسائط الفرد والمجتمع من خلال التغذية والعلاج ومساعدتها في السواء من المرض. وبما يعتمد تحسين أحوال الأفراد بشكل كبير على المرض الاقتصادية والتعليم

والسنة وغيرها. تنظر التعددية العنصر الأساس في التنمية، وقد تحدث العديد من الاقتصاديين عن أهمية التعددية الإصاها للعمال هي زيادة انتاجيتهم مثل مارشال و بيكو وغيرهم، وتحدث موريري عن تأثيراتها على قدرة الجسم على التحمل حيث يقول "إن قدرة تحمل الجسم والصحة فائران بالكفاءة البدنية والرهاية والقدرة العلاجية". فتحسين التعددية تريد من الطائفة الإنتاجية للعاملين سواء على أساس الانتاجية الوقية او خلال مدة العمل هي الحياة، سيما المستويات المنخفضة من التعددية نخفض الإنتاجية الوقية او خلال مدة العمل هي الحياة. تبسجة لكونها تصعب الصحة الجسمية والعملية.

\* وتأتى فوائد برامج التعددية:

من انها تخفض الإصااق على الصحة حيث تؤدي التعددية الحيدة الى المحافظة على الجسم قويا وبالتالي على مقاومة المرض والاحتفاظ بصحة جيدة، والإقلال من فقد الإنتاجية، وزيادة سنوات العمل ومعالجة مشكلة زيادة عرض العمل، وتحسين نوعية العمل.

\* إضافة الى فوائد اقتصادية أخرى غير مباشرة، حيث ان تحسين تعددية العمال متلا يؤدي الى تحسين مستوى حياة المصلين لهم، وهذا يرفع من استهلاكهم الحالي وانتاجيتهم المستقبلية، اما سوء التعددية فؤثر في حصيلة العمل ويمثل الأثر الأكثر خطورة هي ان قدرة التعلم لتأثر بصورة خطيرة بسوء التعددية مثل تأثيرها بالمرض.

والعمراء عادة محمرون على استنزاف موارد السنة في سعيهم للحصول على قوتهم اليومي، لكن استخدامهم الحائر للسنة يؤدي الى مزيد من ضررهم مما يحمل بماءهم ذاته اكبر صعوبة وأقل بيضا من اي وقت مضى، حيث ان أشد حالات المهانة الماشنة عن الضرر المبني تتركز في

أهم المناطق وتؤثر على أهم الناس عبر العاديين على حماية أنفسهم.

٣/توفر الغذاء وسوء التغذية.

لقد اثبتت الدراسات انه ليس هناك مشكلة في توفير الغذاء على مستوى العالم. وليس هناك حد لموارد الثروة الزراعية متاحة للتقدم المتواصل في العلوم والصناعات الزراعية الذي صنع انقلابا جديدا لإنتاج الطعام وزيادته، سواء كان هذا التقدم مستطاعا بالوسائل التي تؤدي الى نصيرات ضخمة في عناصر الإنتاج او الى نصيرات نوعية مؤثرة في كفاءة الاداء الزراعي.

وبفرض سوء التغذية عادة من خلال النقص في عدد السعرات الحرارية او النقص في البروتين او هي كليهما ومع ذلك يمكن القول ان تكوين الغذاء في أغلب البلدان النامية وان توفر كميات كبيرة احبانا فان موعيته في العالم تؤدي الى سوء التغذية حيث يتميز بالاتي:

نسبة غير متوازنة وعالمية من المحبوب تتضمنها الوجبة الغذائية، هناك نقص في الأغذية البروتينية نقص في الفيتامينات والمعادن، والتقدير المتفق عليه لمعدل الطاقة اللازمة لمرء متوسط المساط هو ٢٥٠٠ سعرات حرارية يوميا والبروتين بمعدل ١٠٠ غرام لكل كيلوغرام من وزن الجسم. وما يحدد ذلك ا، متوسط العالمي لكل من السعرات الحرارية والبروتين يوفق معدل حاجة الفرد. الا ان هناك أكثر من ٨١٠ مليون جائع في حين يستهلك الخمس الأعلى من سكان العالم ١٦ ضعف حصة الأخر في العالم. وهذا يعني انه ليس هنا نقص في توفير الغذاء بقدر ما يستدعي الأمر اهتماما بمسائل التوزيع سواء على المستوى العالمي او الوطني.

فمن هنا يستدعي الاهتمام بتحقيق التنمية الشريفة الاهتمام بتوفير الأمن العدائي لأفراد المجتمع خاصة في ضوء انعكاس آثار الإيجابية على كل من التنمية الشريفة والنمو الاقتصادي أيضا، حيث يساهم إيجابيا في توفير صحة أفضل لأفراد المجتمع وزيادة قدرتهم على التعلم بشكل أفضل. إضافة إلى أن وجود قوى عاملة لا تعاني من سوء التغذية يساهم في زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

#### ١/ العناية الصحية والتنمية الشريفة.

تعد العناية بصحة الفرد والمجتمع من الحوائج المهمة للصحة الشريفة، وتختلف في العادة طبيعة الرعاية الصحية والعلاج الطبي من مجتمع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، فهي حين نجد أن البلدان المتقدمة والنامية تعاني من مشاكل صحية ذات نمط معين خاص بها نتيجة للمرض وسوء الأوضاع البيئية والحياتية التي تفرج تحتها، نجد أن الدول النامية والمتطورة تعاني من مشاكل صحية هي الأخرى ذات نمط آخر، فالدول المتقدمة تعاني الأمراض المزمنة والتي تتميز في وفاة نسبة كبيرة من الأشخاص، حيث يموت نحو ١٧ مليون نسمة كل عام جراء الأمراض المعدية والمستعصية والطفيليات التي يمكن معالجتها كالإسهال والحصبة والملاريا والسل. أما أفراد الدول النامية فيعانون من أمراض الدورة الدموية التي كثيرا ما تكون مرتبطة بالعداء واسلوب الحياة وبلي ذلك الأمراض المستعصية.

من هنا تكمن أهمية توفير الرعاية الصحية للفرد قبل الحاجة للعلاج الطبي فالرعاية الصحية تكلف أقل مما يكلف العلاج الطبي، فهي تكلف ما بين ٥٠٠ - ٦٠٠ دولارا لإنقاذ حياة الإنسان عن طريق الرعاية الصحية الوقائية، أما تحصين الطفل ضد الأمراض الستة التي تؤدي إلى وفاتهم



فلا يكلف الا نصف دولار سنويا. كما ان علاج الحفاف الناتج عن الإسهال لا يكلف الا ١٠ سنتات فقط. بالمقابل بعد ان الرعاية الطبية للمرد تكلف ما بين ٥٠٠ - ٥٠٠٠ دولار حسب نوع المرض.

ويختلف الإنفاق على الصحة من دولة الى اخرى. وذلك حسب اولوياتها ونوعية الامراض التي تواجهها. فبعد مثلا ان النسبة التي تنفقها الدول المتقدمة من ناتجها القومي الإجمالي مرنعة بلغت عام ١٩٩٠ في امريكا ١٢.٤% وفي كندا ٩% وفي السويد ٨.٧%، مقابل ٥.٧% في جنوب اسيا مثلاً.

ونسبة الإنفاق المرنعة للدول المتقدمة على الصحة بسبب مرض الايدز التي تعاني من المجموعات المتقدمة حيث بلغ حجم الإنفاق العام على السموت والنوعية المنصلة بالايدي في امريكا مثلاً ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨. وكانت تكاليف العناية بكل مريض من مرضى الايدز يتراوح بين ٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ دولار سنويا.

ونتمثل خطورة هذا المرض في انه يتسبب بموت ٢.٥ مليون انسان سنويا. وقد راح صحبته زهاء ١٢ مليون شخص منذ ان بدأ قبل ١٨ سنة وهو اكبر من ضعف من يموتون بالملاريا سنويا والناتج مليون شخص. وقد وصل عدد الإصابات بهذا المرض عام ١٩٩٨ حوالي ٢١ مليون إصابة وهناك ١٦٠٠٠ إصابة يوميا وقد ان يصل الإصابات الى ٤٠ مليون إصابة عام ٢٠٠٠.

واصرار مرض الايدز ليس فقط على خفض متوسط العمر المتوقع وارتفاع تكاليف علاجه ولكن يمثل الصرر الاكبر في ان معظم المصابين الذين يموتون نتيجة الإصابة به يكونون في اكبر سنوات عمرهم إنتاجاً.

أما بالنسبة للوضع الصحي في مناطق العالم المختلفة بشكل عام، فهي من الصعب التسعينات من القرن الماضي بلغت نسبة سكان الدول النامية الذين تمتعوا بمرض الحصول على الخدمات الصحية 80%، مع أن نسبة 50% من السكان في جنوب الصحراء الأفريقية لا يتمتعون بهذه المرافق. وفي بلدان النامية كان هناك 78 طبيب لكل 100000 شخص مقابل 315 لكل 100000 شخص في البلدان الصناعية كمتوسط للأعوام 1992 - 1995، في حين كان هناك طبيب لكل 8900 شخص عام 1960 في الدول النامية والمؤشر المعتمد الذي يعكس هذا الوضع بشكل شامل والمستخدم في دليل التنمية البشرية هو العمر المتوقع،

ه/الخلاصة.

ويستخلص من كل ما سبق أن للصحة دوراً كبيراً في التنمية البشرية. كما أن للتنمية البشرية مردوداً على الصحة التي تعتبر حاجة أساسية للأفراد والمجتمعات. وتختلف المجتمعات في الاهتمام بأمور الرعاية الصحية بناءً على إمكانياتها الاقتصادية وتطورها الصناعي والعلمي والاقتصادي.

### المحاضرة (٦): دور التعليم في التنمية البشرية

تمهيد:

نعرض في هذه المحاضرة لدور التعليم في التنمية البشرية. بعد التعليم أحد المؤشرات الثلاثة في دليل التنمية البشرية وهو كذلك حاجة تنموية. دور العلم في رفاه المجتمعات لا جدال فيه. لكن المخرجات العلمية تباين بالكم والكيف في النظر للعلم وكذلك أنواع التعليم. سيما مع التطور التكنولوجي. ونعرض على التعليم في الوطن العربي. ثم نصل للخلاصة في خاتمة المحاضرة.

## ١/ التعليم حاجة تنموية.

الأصل في التنمية بداية تعبير معرفي عند الإنسان والتعبير المعرفي يتمثل في تعبير المدرسات العقلية للإنسان عن نفسه وعن الكون الذي يعيش فيه والمجتمع الذي يتشكل معه والكيفية التي يمكن بها التحول إلى حالة أفضل باستثمار كافة الموارد المتاحة. وهذا الأمر يتوقف على العملية التعليمية هي أي مجتمع من المجتمعات، حتى يمكن القول أن مستقبل أي نوع من السمة يتوقف على نوعية التعليم فيه.

ومن دون شك فإن الدول المتقدمة هي معايير السمة تنمى كذلك طالما استمر تعليمها في تطور دائم، وستحلف هذه الدول بداية من تحلف التعليم عندها.

وتتوقف العملية التطورية للتعليم أساساً على نظرة كل مجتمع للعلماء أن المجتمعات الإنسانية لم تمتلك رؤية واحدة بالنسبة للعلم، فقد مرت فترة على بعض المجتمعات كتاب النظرة فيها للعلم مربية وكان العلم يبحث على الفلق فقد كان منمراً محبباً في فهمهم لكن التطور الإنساني غمر مع الزمن من النظرة للعلم، وأصبحت المجتمعات النظرية اليوم تنظر للعلم باعتباره سلاحاً ضرورياً للتنمية والرفق.

من هنا فإن الإتيان على التعليم والبحث العلمي بعد من أكثر أنواع الاستثمار في مجال الموارد النظرية ومن ثم أهم العوامل المساهمة في التنمية الشاملة. ورغم أن البعض يعتبر الإتيان على التعليم من أكثر الموارد بكلفة إلا أنه أكثرها عائداً أيضاً، ذلك أن زيادة أعداد العلماء والمهنيين والمتخصصين في مختلف المجالات يعتبر الخطوة الرئيسية نحو بناء القاعدة العلمية والتنمية للتنمية.

## ٢/ التعليم بين الكم والكيف

لقد ولّعت معظم البلدان النامية وسواها الدول العربية تحت تأثير التوسع الكمي في التعليم باعتباره الطريق السالك لتحقيق التنمية المسبودة لذلك التوسع سياسة محابية التعليم العام حتى أصبحت مكلفة من الناحية الاقتصادية واحتاج الأمر إلى إعادة النظر لتسليم مع احتياجات التنمية سيما في المجالات المهمة وتقليص التوسع الكمي في مرحلة التعليم الجامعي وبعد مرور عقود على التوسع الكمي السريع في الخدمات التعليمية واتفاق مبالغ ضخمة على هذه الخدمات لم يلمس تأثير ذلك على العملية التنموية بشكل عام. وهذا راجع إلى ثقل التوسع الكمي على حساب التوسع الكيفي وفق تخطيط مدروس لاحتياجات كل بلد من الكوادر والعلماء المتخصصين.

إن دور المعلم لا يتوقف على نشر المعرفة والثقافة العامة لبناهم في تنمية شاملة في البلدان بل يحتاج الأمر كذلك إلى تنمية المهارات المطلوبة في سوق العمل لتمكين الأفراد من أداء دورهم في العملية التنموية الشاملة في المجتمع. وكذلك صناعة البيئة الملائمة لتنمية الطاقات البشرية من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

والمسألة بحاجة إلى تخطيط على مستوى كل قطر تؤخذ فيه بعين الاعتبار كافة العوامل المتصلة بالتنمية والتعليم بحيث يبال بكل فرد نصيباً من التعليم الأولي حتى المرحلة الثانوية. ويخطط للتعليم الجامعي على أساس حاجة سوق العمل إليه من خلال تطوير استراتيجيات مستقبلي. ويلزم من ذلك توجيه المعلم الخاص بالأحد بهذا التوجه الاستراتيجي. ومن المؤسف أن يكون التعليم الجامعي الخاص في بعض البلدان يسير في اتجاه مهابر لما يتطلبه سوق العمل بل أن يتحول هذا النوع من التعليم إلى سلطة قضاوية.

### ٣/ التربية والتعليم

لا يمكن الفصل بين التربية والتعليم سيما في المراحل الأولى ولقد تغير الإطار المهيكلي للتربية والتعليم وأصبح أحد الأجهزة الأساسية للدولة، الدولة هي التي تتولى الإشراف والتخطيط له ومراقبته وحتى في المجتمعات التي تتميز بالحصور المكثف للتعليم الخاص فإن ذلك لا يعني الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في هذا المجال.

وقد لعب التسريعات التربوية في مختلف المجتمعات دورا كبيرا في جعل التعليم أحد الروافد الأساسية للتنمية والحدادة والعصرية، والية من البات تطور المجتمعات وتقدمها.

إن الربط والفصل بين مفهومي التربية والتعليم يكسب ديمامكية المطلوبة التربوية والعلمية في المجتمعات الحديثة والإشكالات التي تواجهها. ولم يعد الاهتمام بمسألة التربية والتعليم مختصة بالدولة فقط بل إن المجتمعات التي استطاعت تطوير تسريعاتها لإشراك القطاع الخاص في القرار في المجال العلمي ووفرت لمؤسساتها التربوية والتعليمية الاستقلالية والقدرة على تطوير أدواتها من أجل الانفتاح على المحيط والتمتع مع حاجياته هي حاليًا المجتمعات التي تستفيد من البحث العلمي وهي التي توظفه في شتى الصناديق والمجالات.

وإذا كانت السبنة الاجتماعية تعد هدفا للتربية فإن التكوين العلمي يمثل هدف التعليم ويكسب الالتقاء بين التربية والتعليم في الوطنية الاندماجية لكل منهما. فالاندماج الاجتماعي يأسس بالتربية ويدعم بالتعليم. وكلاهما يؤثران تأثيرا مباشرا على التنمية شلما أو إيجابا.

وربما نتأكد أهمية العلاقة بين التربية والتعليم في دورهما في التأثير على التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمعات المعاصرة من

خلال ما يحدث من تحول كسر هي المجتمعات باتحاد مجتمع المعرفة وهو مجتمع المعلومات بالدرجة الاولى الذي يعنى بالاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي وتكبيمه وفق مختلف الحاجات الالية والمستقبلية بحيث تتطور تقنيات الاتصال بشكل مكثف في اتجاه اختراق كافة المجالات التي تساهم في انتاج المعلومة والاستفادة منها. لذلك فان هذا المجتمع هو مجتمع التكنولوجيا المتطورة وهو مجتمع متنوع لا يعترف بالحواجر والحدود. وهنا تكمن اهمية التداخل والتفاعل بين الترمية والتعليم في فائرها على قصبة السمة. غير ذلك فان مجتمع المعرفة قد لا يكون متوافقا مع شروط مراحل السمة التي نمر بها بعض المجتمعات وقد نفوذ الى تحولات غير محمودة على المستوى الاستراتيجي لبعضها. تساهم في زدهور المخطط السمي.

#### 1/ ابعاد التعليم وعلاقتها بالتنمية

مع التطور في وسائل التواصل تطورت العملية التعليمية بشكل كسر ولم نعد مقتصرة على حمار واحد بل اصبحت متعددة المداخل مما يتيح الفرص للتطور التعليمي في مختلف الظروف والإمكانات. وبعد ابعاد التعلم في الوقت الراهن متعددة. بدأ من التعليم التقليدي مروراً بالتعليم المصنوع والتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني والجامعات الافتراضية. ومن دون شك فان كل نمط من ابعاد التعلم المسار البها تساهم في التنمية بسمة ماوما هو جدير بالاهتمام المخطط من قبل اية دولة هي كيفية الاستثمار الامثل لكل نمط منها في العملية النموية. ساء على المرايا والخصائص والحدوى لكل نمط منها.

فالتعليم التقليدي يتميز بالساء الموسوعي ونعدد وتنوع الاختصاصات وتمايز علمية واصحة اصافة الى اماعته فرصة للتفاعل والالتقاء

فيمثل محالا للمهنة الاجتماعية واطار لكسب المهارات والخبرات وهو يتعد مساحة كبيرة من المجال الاجتماعي ويساهم في تشكيل الهوية المجتمعية وتمثل مواقف محاسن رمية للتعليم وعليه تكون شهادته معترف بها وعلته محدودة وقادر على الاستيعاب.

اما التعليم المتنوع فيتميز بالاتباع التعليمية جديدة ونظام تعليمي متنوع وتحلل من الصوابط التعليمية التقليدية ويوفر حوافر من اجل المعلم الذاتي والتفاعل مع التكنولوجيا المتطورة كما يآخذ بعين الاعتبار المحارب والمؤهلات المهنية ومن جدوى هذا النمط من التعليم انه يربط بين الحوافر العملية بالحوافر النفسية.

والعليم عن بعد يوفر فرصة للتعليم المناسب حسب امكانيات المتعلم ويطور من مفهوم المرافقة والتفهم الذاتي للمتعلـم ويساهم في بناء القدرات المعرفية للمتعلـم حسب حاجاته ويطور الاسلوب التعليمي حسب اداء المتعلم، وهذا النمط من التعليم يقدم حلاولا عملية لكل الراغبين في مواصلة التعلم ويسمح بالانفتاح على مختلف التحارب التعليمية ويميز من قدرات المتعلم ويساهم في كسب اختصاصات جديدة وتوظيف المعلومة والمعرفة العلمية في الحياة العامة والخاصة. اما المعلم الالكتروني فانه ينمى بالتعامل الحي مع كل المستجدات والانخراط في شبكة معلومات مكنونة والتعليم الذاتي وفق اسلوب التبادل والتعلم على صعد الوقت وخصوصيات المصاعبات التعليمية. وهذا النوع من التعليم له قيمة جدوانية كبيرة.

ولقد استمدت الكثير من المجتمعات من هذا التطور في انماط التعليم في انشاء جامعات انترناصية، تقدم اساليب جديدة للتعليم.

وما هو مهم بالنسبة لكل دولة التعامل الحدي مع هذه الأنماط من التعليم وعدم الانحياز على النوع الأول منه وهو التعليم التقليدي والعمل على ادماج هذه الأنماط الجديدة من التعليم لصالح العملية التنموية ويمكن ذلك من خلال العناية الرسمية بهذه الأنماط كما التعليم التقليدي ووضع المبررات الخاصة بها والاعتراف بمخارجها التعليمية ووضع برامج للتغلب على الأمية التكنولوجية التي تجعل التعامل مع هذه الأنماط من التعليم متوفره ويسد المسكبات التي تبرز هذه الأنواع من التعليم.

#### ٥/ التعليم في الوطن العربي

رغم الجهود التي تبذل من قبل أغلب الدول العربية في سبيل تطوير العملية التعليمية وريادة دورها في التنمية إلا أن الوطن العربي لا يزال يواجه تحديات كثيرة في هذا السبيل وهو ما يؤثر على جهود التنمية ويعوقها ويمنع من تأثيراتها ومن ثم يصائل الأمر في إمكانية الخروج من نفق التخلف.

ونعني مشكلة استمرار الأمية في أطر التحديات للمصيبة التنموية في الوطن العربي وهي في الحقيقة سما وتبيحة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي وهدرًا للموارد البشرية وهي الوقت الذي اخضعت فيه الأمية من بعض البلدان في العالم أو أصبحت ذات معدلات منخفضة جدا حتى في كثير من البلدان النامية فإن المعدلات في البلدان العربية ما زالت مرتفعة وإن أعداد الأميين المطلق يزداد مع الزمن عند تطور العدد من 19 مليون أمي وأمية عام 1970 إلى 68 مليوناً عام 2000 مع أن هناك بيانات مشجعة حيث أن أمية النساء من فئة 15-20 عاماً نزل عن معدل الأمية العام.



ولا يعود استمرار الامة لصعف جهود مكافحتها او عدم فاعلية مراميها  
فحسب وانما ايضا لعدم سد منابع الامة بالتعليم الاساسي الإلزامي ولم  
تصل بعد معدلات التمدرس في الوطن العربي الى مستوى ١٠٠% ولا  
يبدو انها ستصل اليه في الامد القريب ولا زالت تدفعات المتسربين من  
المدارس فتوالي.

وناسي مشكلة سنوات التمدرس بعد الامة كتحدي ثاني للتممة في  
الوطن العربي ورغم تحسين معدلات التمدرس عموما في المنطقة  
العربية والقرانيا من معدل الدول النامية فهي نفل عن متوسط  
العالم ومن ملاحظة معدلات الفقد الإحصائية للمراحل الثلاث في الاقطار  
العربية من عام ١٩٩٢-٢٠٠١/٢٠٠٢ محددا ما رالت ضعفة في الكثير من  
البلدان العربية ولم نحاور سوى عدد محدود من الدول العربية (ليبيا  
و قطر والبحرين وفلسطين ولبنان) المعدل ٧٧% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢. ويبلغ  
المتوسط العربي ٦٠% مماثل ٦١% في العالم و ٨٧% في بلدان منظمة  
التعاون الاقتصادي والتنمية (undp2004) ان المحوء واسعة بين بضة  
البلدان وبلدان المقدمة وادا كان بعض البلدان قد حقق فقرة واسعة  
خلال عقد التسعينات مثل ليبيا والكويت فان عددا من الاقطار قد  
تراجع فيها ذلك المعدل مثل الاردن وسوريا.

وناسي مشكلة التعليم العالي كتحدي ثالث للتعليم في الوطن  
العربي. ورغم ان الدول العربية قد سعت الى فتح جامعات نوهر التعليم  
العالي المحامي او باسعار هي متناول الاعلى من الناس فيها الا ان  
المخرجات التعليمية من هذه الجامعات لا تلمي احتياجات السوق اضافة  
الى كون التعليم دون المستوى العالمي. حيث ان التقويم السنوي

للجامعات على مستوى العالم لم تحصد منها جامعة عرسة واحدة موقعا  
هي الخمسمائة جامعة الاولى على مستوى العالم.  
يصاف الى ذلك ضعف الاهتمام بالميراثية المرسودة للتعليم في مجال  
البيئات العامة سيما الإصاق على الدفاع فهي بعض البلدان يرتفع الإصاق  
على الدفاع فيما يقل الإصاق على التعليم.  
٦/الخلاصة.

يمكن القول ان الطريق الى التنمية يتطلب اعطاء العلم في الوطن  
العربي اهتماما خاصا ورفع المعدل العام في ميراثه والعمل على  
تحديثه من حيث المناهج والاماط العلمية بالاستفادة من الاماط  
الحديثة للتعليم التي اثبت جدوايتها هي عاطق اخرى من  
العالم استطاعت التوسع في خبايا التنمية من خلال الاهتمام بالعملية  
التعليمية ومن الاهمية بمكان ان نأخذ العملية التعليمية في الوطن  
العربي متطلبات سوق العمل حسب القطر معين الاعتبار حتى نشعر  
المخرجات العلمية منها باهمية دورها في التنمية. وبعد لها موقعا  
مناسبا في الحياة الاجتماعية.

### المحاضرة (٧): الدخل كمؤشر للتنمية البشرية

نمهد:

نعرض في هذه المحاضرة لدور الدخل في التنمية البشرية باعتبار  
احد المؤشرات الثلاثة التي تقاس من خلالها التنمية في البلدان وهذا  
يتطلب منا دراسة النمو الاقتصادي باعتباره المحصلة النهائية التي  
يقاس من خلالها الدخل القومي والذي بدوره ينظر الى الدخل الفردي

من خلال قسمته على عدد السكان ويخلص الى خلاصة لما ورد في  
المحاصرة من افكار.

الدخل القومي.

يعتبر الدخل القومي الإجمالي من اهم المقاييس السالفة الاستعمال في  
دراسة وقياس مستوى النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومن ثم  
التنمية السريعة. ويشير الناتج القومي الإجمالي الى القيمة المضافة  
للسلع والخدمات المنتجة في المجتمع باستخدام الموارد العامة خلال  
فترة زمنية معينة هي عادة سنة واحدة.

وهو هي الحصة من مجموع من القطاعات الاقتصادية في  
المجتمع. وعادة ما تقسم الى القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع  
الحكومي والقطاع الخارجي. وتؤكد بعض الدراسات ان هناك ثلاث  
تعريفات للدخل القومي كل منها ينظر له من وجهة مختلفة:

الاول: ينظر للدخل القومي من زاوية الإنتاج السليم والخدمي. ويسمى  
الناتج القومي. وهو مجموع السلع والخدمات (الاستهلاكية و  
الاستثمارية) التي انتجت خلال فترة زمنية معينة. محصوما منها اهلاك  
الاصول الثابتة التي ساهمت في العملية الإنتاجية.

الثاني: تعريف ينظر الى الدخل من زاوية عوائد عناصر الإنتاج. وهو  
عبارة عن الدخول المعكسة بواسطة الإنتاج خلال فترة زمنية معينة  
عادة ما تكون سنة.

الثالث: ينظر الى الدخل من زاوية الإنفاق. والدخل القومي هو الإنفاق  
على السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية خلال فترة زمنية معينة  
(سنة).

ويمرّق الاقتصاديون من ما يسمى بالدخل القومي النفدي والدخل القومي الحقيقي وهذا راجع لتعبير مستويات الأسعار بين عام وآخر حيث ان الدخل القومي الحقيقي هو الدخل النفدي بعد استبعاد التغيرات في أسعار السلع.

## ٢/ أهمية الدخل القومي.

للدخل القومي دور كبير في نجاح برامج التنمية المنهجي. غير ان هنالك عدة اسباب تجعل لدراسة الدخل القومي أهمية عظيمة. ويمكن إبراز هذه الأسباب فيما يلي:

الاول: قياس مدى نجاح السياسة الاقتصادية، حيث نستخدم تقديرات الدخل القومي في السنوات المتتالية لدراسة مدى نجاح السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة. وفي ضوء ذلك يمكن تعديل السياسات الاقتصادية.

الثاني: قياس انتاجية العمل في القطاعات المختلفة، ويمكن عمل المقارنات المالية او المنهجية من قطاع الى آخر في ضوء هذا القياس ويمكن ايضا عن طريق مقارنة انتاجية عنصر العمل في قطاع معين في تقدير السنوات. قياس التقدم الذي يحرره المجتمع في هذا القطاع ويمكن عن طريق مقارنة الريادة في انتاجية العمل مع الريادة في مجموع الاجور وضع السياسات المالية فيما يتعلق بالعمالة. فالمفروض ان تلاءم ونمو او تماشي الاجور مع انتاجية العمل، اما اذا رادت عنها فان ذلك قد يترتب عليه اثار سلبية. اي زيادة في المستوى العام للأسعار بصورة متتالية.

الثالث: قياس قدرة الافراد على تحمل الصراخ والضغوط العامة. حيث ان قدرة الافراد على الافتراض تتوقف على مستوى دخلهم. كما ان

معدرة المجتمع على تحمل الصرائف فتوقف على مقدار الخدمات العامة والاقتراض العام يتوقف على الدخل القومي العام.

الرابع: قياس توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج، حيث ان احصاءات توزيع الدخل على عناصر الإنتاج المختلفة لتقدير نصيب كل من العمل والأرض ورأس المال والتنظيم قصد في تقدير المسة التي تمثلها هذه المسة من الدخل القومي وهذا يحددي كبيرا في توجيه الأنشطة الاقتصادية في المجتمع.

الخامس: قياس مستوى رفاهية الافراد، حيث ان الاقتصاديين يعتمدون على متوسط دخل الفرد في المجتمع كقياس لمستوى رفاهية هذا المجتمع ومن ثم يعتبر كموشر للتنمية البشرية على مستوى دليل الأمم المتحدة السنوي، وبالطبع ان قياس مستوى الرفاهية لتحكم فيه عوامل أخرى، لكنه يكتف عن مؤشر لذلك.

السادس: رسم السياسات المالية حيث تستعين الدول في العصر الحديث ببيانات عن الدخل القومي المقدر للمسة المفضلة لرسم السياسات المالية الملائمة.

وأخيرا تكمن أهمية دراسة الدخل القومي في وضع الحطة الاقتصادية القومية حيث يحتاج المخطط الى صورة مسطحة للهكل الاقتصادي للمجتمع بين مدى ارتباط قطاعاته المختلفة ببعضها البعض. ومثل هذه البيانات يمكن الحصول عليها من خلال البيانات الخاصة بالدخل القومي.

٣/ النشاط الاقتصادي.

يعتبر الاقتصاديون المدماء ان عناصر الإنتاج تتكون من الموارد الطبيعية والعمل ورأس المال.تم ظهرت الحاجة الى المنظم كعنصر رابع وهو يشير الى العنصر المنهجي.

وتسمل الموارد الطبيعية الاراضي الزراعية وارااضي الساء والثروات المعدنية الكامنة في باطن الارض.كما تشمل ايضا مصائد الاسماك والغابات ومصادر القوى الطبيعية كالماء وحتى الهواء.ويعتبر الاقتصاديون الاولون ان الموارد الطبيعية بخلاف احتلافا جوهريا عن عناصر الإنتاج الاخرى فهي هبة من الله سبحانه وتعالى فلا دخل للإنسان في كميتها ولا يمكن ربايتها ولو هي الاجل الطويل فهي محدودة في كميتها.والخبر ان الارض والصناعات التي تعتمد عليها يخضع انتاجها لقانون تناقص العلة.

ويعتبر العمل "في اشارة للموارد المنهجي" هي معناه الاقتصادي جميع المحمودات المدوية او العملية التي يقوم بها الإنسان لخلق المنافع او ربايتها.وعلى ذلك يشمل العمل بهذا المعنى اعمال المزارعين والصناع والاعطاء والاختصاصين وغيرهم.وبذلك تتضمن دراسة العمل كعنصر من عناصر الإنتاج موضوع السكان سواء من ناحية الكم او من ناحية النوع واثر ذلك في حجم الإنتاج القومي.وهنا نتصح لنا طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني وكيف ان كل واحد منهما يؤثر على الآخر.

اما عنصر رأس المال فهو عبارة عن جميع انواع الثروات التي السحب في الماضي لا لتستهلك مباشرة وانما لتستخدم في انتاج ثروات اخرى.وعلى ذلك فيشمل رأس المال هي المصنوع العام جميع الأدوات والمواد التي تستخدم في الإنتاج كالمالات والمصانع والمواد الخام

كالفعل والنمط أو أية مادة مصنوعة أو نصف مصنوعة. ويمر من رأس المال وعبره من الموارد أن رأس المال وليد الإنتاج بينما الأخرى فهي هبة أو نتيجة للنكاثر كما هي الموارد المشرية.

وقد اعتاد الاقتصاديون تقسيم رأس المال إلى هبات تقسم لكل منها مجموعة من العناصر التي يشملها تعريف رأس المال بحيث تتحاشى كل مجموعة إلى حد كبير وتختلف تصنيفات رأس المال باختلاف الأساس الذي يسمى عليه التقسيم ومن أهم هذه التصنيفات تقسيم رؤوس الأموال إلى رؤوس أموال ثابتة ورؤوس أموال متداولة.

أن رأس المال الثابت ما يمكن استخدامه مرات متعددة في الإنتاج أي ما لا ينهي مصعته الاقتصادية باستخدامه مرة واحدة وأبزر أمثلتها الآلات والمباني والأراضي. أما رأس المال المتداول فيشمل كل ما ينهي مصعته الاقتصادية باستخدامه في الإنتاج مرة واحدة أو مرات محدودة ومن أمثلة ذلك المواد الأولية والبدور.

أما ما يشار إليه في الدراسات الاقتصادية القديمة بالمخطط فإنه العنصر الذي يعمل على تجميع ورسم طريقة تعاون عناصر الإنتاج لتعطي أفضل عائد متوقع وهذا الدور للمخطط يختلف عن دور العمال ليس فقط من حيث تخصص كل واحد منهم بل من حيث مسئولية عن أعماله العبر ونظم عناصر الإنتاج ورسم طريقه تعاونها وكلا العنصرين يمثلان ما يشار إليه اليوم بالموارد المشرية.

أن ما يهمنا من عناصر الإنتاج هو التأكيد على أن التفاعل بينها وحسن إدارتها واستثمارها يعبر عن الإنتاج الكلي وتفاعله مع التبادل والاستهلاك الكلي يتمثل المساهم الاقتصادي للاقتصاد القومي. فالمساهمة الاقتصادية يتمثل في إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات أفراد

المجتمع وبالتالي لا إنتاج بلا استهلاك ويتم ذلك من خلال عملية التبادل بين كل من الفائعين على الإنتاج والفائعين على الاستهلاك. وقد ظهرت الحاجة الى قياس هذا النشاط عبر ايجاد اداة كمية او قيمة او كلاهما فجاء هذا المصطلح بمفهوم الناتج القومي والذي لابد ان يساوي الدخل القومي والذي يساوي ايضا الإنفاق القومي من منظور انها صور ثلاث لشيء واحد هو النشاط الاقتصادي.

#### 1/ النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

من المهم هنا ان نكرر ما سبق ان ذكرناه في محاضرة سابقة ان الاقتصاديين مروا من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على اساس ان المفهوم الاول يعني زيادة كمية هي مستوى الدخل بدور ان يصاحبها تغير في هيكل الإنتاج والاقتصاد القومي باما التنمية الاقتصادية فتعني الى جانب نمو الدخل حدوث تحولات اخرى مثل التغير في هيكل الاقتصاد بحيث يتقلص النسيج النسي لمطاع في الناتج المحلي الإجمالي لصالح اسهام قطاع اخر فيه كالتحول من القطاع الزراعي للمطاع الخدمي او الصناعي على سبيل المثال.

لقد عرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي او الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن وبقياس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي او الدخل القومي الحقيقي اي بقياس من خلال المعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي او الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن ويعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الأساسي الذي يمكن ان يكشف بسهولة عن ما اذا كانت المحوة من الدول المتقدمة والدول النامية تزيد ام تقل. نشجع ام نضيق. اذا زاد معدل النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة ومتزايدة في دولة معينة. كان



ذلك دليلاً واضحاً على أن تلك الدولة أو هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات نمو اقتصادي تجعله يقلل الفجوة بينه وبين باقي الدول أو الاقتصاديات المتقدمة والممكن صحيح.

والنمو الاقتصادي يمكن له أن يحدث بوسيلتين:

الأولى: عن طريق تجميع صفوف كبير من الأصول المتاحة والمهارات البشرية.

الثانية: زيادة استجابة هذه الأصول والمهارات البشرية والموارد الطبيعية للملاذ...

ومن دون شك أن الحكومات هي من ترسم خارطة الطريق لزيادة نسبة النمو الاقتصادي وهي مسعة بتعديل الهيكل الاقتصادي بين فروع وأخرى وحسب القدرة الإنتاجية لكل مورد من مواردها الاقتصادية.

#### ٥/ النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

هناك العديد من العوامل التي تتحكم في النمو الاقتصادي من أهمها عوامل الإنتاج التقليدية: رأس المال المادي ورأس المال البشري ومدى توافر الموارد الطبيعية والتخصص وتقسيم العمل وحجم الإنتاج والتقدم التكنولوجي.

غير أن رأس المال البشري والاستثمار فيه أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مصادر الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري.

لذلك هناك رابط بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، حيث أن كل واحد منهما ينعكس على الآخر سلباً وإيجاباً، حيث أن النمو الاقتصادي يتم من خلال تحسين القدرات البشرية، فكما أن تحقيق النمو المنشود

يتمركز على التنمية البشرية حيث يوسع من الخبرات أمام الموارد البشرية بشكل خاص وأمام السكان بشكل عام.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن تنمية السكان يعتبر هاما في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية من حيث نوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني إذ أن زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عمرهم الممل مع الآخر في الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي حيث يتكبد ذلك مصدرا ونسبيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي وزيادة ذلك النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

من هنا وجب الاهتمام بتدريب العناصر البشرية وتنمية الموارد البشرية لأنها هي التي تدير الدول المتقدمة عن الدول النامية والتدريب الفني والإداري مسألة ضرورية لتنمية المهارات الأساسية وتنمية المهارات المتوسطة وتوفر المهارات المرتفعة ومجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

أما النمو الاقتصادي لوحدد لا يكفي لإعطاء مؤشرات على تحسين الوضع الحياتي وتطور مستوى المجتمع ككل وهناك تحديات على اعتبار النمو الاقتصادي مقياسا لمدى المجتمع إذ كثيرا ما نذهب الزيادة السنوية في الدخل القومي لصالح فئة متقدمة في المجتمع أو قد يكون الزيادة في حجم الدخل القومي راجع للزيادة في إنتاج السلع العسكرية على حساب إنتاج السلع المدنية حيث أن الأخير هو الذي ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع.

هذا ناهيك عن ما سجل من إعناء بتكلفتها المجتمع فصاحب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مثل زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها لإصافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب. وهذا معناه التصحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل. كما أن هذا النمو غالما ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الطوت المبني والمصاء على الثروات الطبيعية وإردحام المدن. وطعنا بعدم المادي على الحوارات الروحية والأخلاقية في المجتمع.

وهذا ما قاد إلى التحول في الاهتمام إلى التنمية الاقتصادية مرورا بالتنمية الساملة والمستدامة ومن ثم السمعة الشريفة.

٦/الخلاصة.

ولمما في هذه المحاضرة على أهمية الدخل القومي ومن ثم الدخل الفردي على التنمية الشريفة. وكلف أن الأصل في الدخل القومي الاهتمام بعناصر الإنتاج والنمو الاقتصادي الذي أدى الاهتمام به إلى تطور مفهوم التنمية الاقتصادية ومن ثم قادت الأبحاث للوصول إلى التنمية الشريفة. فتم كشف النقاب عن دور الدخل في التنمية الشريفة.

### الحلقة الحوارية الثانية والتكليفات

\* تستهدف هذه الحلقة الحوارية إعطاء المامة عامة بمواضيع القسم الثاني من محاضرات السمعة الشريفة. ولقاس مستوى الاستيعاب الإجمالي لما ورد فيها. ويتم فيها الحوار بين الطلبة هي قضايا هذا القسم. بحيث يقوم الأستاذ بإدارة هذا الحوار. منحهما الطلبة على التعبير الحر عن استيعابهم للمادة وتعليقاتهم عليها. وموجها لحوارهم توجبها

علمنا مفهوم بطرح عدد من الحمل والأسئلة ذات الاتصال بما ورد في المحاضرات للنقاش فيها من قبل جميع الطلبة.

\* فيما يلي ١١ جملة مستفاه من المحاضرات في هذا القسم يقوم الأستاذ بتوزيعها على الطلبة بعد ان يوزعهم الى مجموعات بحيث تحصل لكل مجموعة على جملتين او اكثر وتسمح المجموعات كل على حدة عنر دقائق للنقاش في احدى الحمل. وطرح الافكار حولها من خلال ما تم دراسته في المحاضرات او معلوماتهم العامة. ثم يقوم ممثل المجموعة بالتحدث عن افكار المجموعة حول الحملة المخارة لمدة عشر دقائق، يصمي فيها الجميع إليه.

\* يسمح للمجموعات الاخرى خمس دقائق للتعلق على ما ورد في حديث المجموعة المنحدثة والتداخل معها.

\* يعلق الأستاذ على كل مجموعة بالتركيز على الحواث العلمية ذات الاتصال بالموضوع ولافتنا النظر الى اهمية الارتكار على العلمية في الطرح والحوار والتعليق.

\* يكتب كل طالب باختيار اي عنوان لمحاضرات هذا القسم او اي جملة في هذه الحلقة الحوارية. احدا فيها فيما لا يقل عن خمس صفحات. بحيث تعطى لكل صفحة ١٢ سطرا.

\* فيما يلي الحمل المطلوب مناقستها والنقاش حولها:

١/ لقد قبل ان للتنمية البشرية جاسس. يمثل الاول في تشكيل القدرات البشرية. مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات. والثاني استماع الناس بقدراتهم المكسبة اما للتمتع بوقت الفراغ. او هي الاعراض الاجتماعية. او في المسون الثقافية والاجتماعية والسياسية. وسوء نمفد مرامج التنمية البشرية غاياتها حين لا يتم الفوارن بين هذين العاصيين.

٢/ ان دليل التنمية البشرية يبرز اشواط التقدم التي تحققها البلدان لتحسين اوضاعها او فاعرها عن وضعها السابق ومقارنتها بالبلدان الاخرى.

٣/ تقسم الادلة المعتمدة لقياس التنمية البشرية لدى الامم المتحدة الى قسمين دليل التنمية البشرية ودليل الحرمان البشري.

١/ مررت فكرة دليل التنمية البشرية المرسط موع الحسن نتيجة التفاوت الحاصل بين الحسب في مجال التنمية البشرية. سواء كان التفاوت في العمر المتوقع عند الولادة او معدل المير من الميرفة في الاجور.

٥/ يرى البعض ان مفهوم التنمية البشرية هو اختيار للمؤسسات الدولية في مجال العناية بالنسر. وهو مرتبط بالماضيات التي تحددها هذه المؤسسات. وهو تصور ان من السهل لا يلبي خصوصيات المجتمعات المامية. ومن الواجب التصدي الى تحليل اوضاع البلدان المامية الداخلية وعلاقتها الخارجية تحليللا اصيلا ومندعا لهما فها عمليا يوهر الاساس العملي لرسم السياسات التي قلائها. وعدم اخصاها لمصاهيم نمووية واعلمة للقيم صيحت الى حد كبير في الخارج.

٦/ على الرغم من ان الدخل المرتفع والتنمية البشرية المرتفعة متسايمان فقد كان هناك عدد اعتراضات على الطريقة التي يعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية. فمن الناقدين من يرى ان الدخل لا ينبغي ان يكون ضمن الدليل نظرا لانه مجرد وسيلة وليس غاية.

٧/ هناك وسيلتان يمكن من خلالها تمويل التنمية البشرية وهما التمويل المحلي (الداخلي) والتمويل الدولي (الخارجي).

٨/ لا بد من التأكيد على ضرورة أن يتم تمويل التنمية البشرية دائما وذلك للآثار السلبية لكل من المديونية والمساعدات الدولية على استمرارية التنمية.

٩/ أن تنمية الموارد البشرية عن طريق تحسين الصحة للسكان العاملين بشكل خاص والسكان بشكل عام من خلال برامج صحية عامة جيدة تعد أمرا هاما بالنسبة لزيادة الإنتاجية بالنسبة للمرد وبالتالي زيادة دخله. وتحسين الصحة يريد من فاعلة قوة العمل أيضا وذلك من خلال معالجته الضعف والوهن وعدم القدرة وحسن معدلات وفاء الاطفال.

١٠/ يستدعي الاهتمام بتحقيق السمة البشرية الاهتمام بتوفير الأمن العدالي لأفراد المجتمع خاصة في ضوء انعكاس آثار الإيجابية على كل من السمة البشرية والنمو الاقتصادي.

١١/ أن الدول المتقدمة في معايير التنمية ينبغي كذلك طالما استمر تعليمها في تطور دائم، وتستهدف هذه الدول بداية من تحلب التعليم عندها.

١٢/ مع التطور في وسائل التواصل تطورت العملية التعليمية بشكل كبير ولم تعد مقتصرة على خيار واحد بل أصبحت متعددة المدائل مما يتيح الفرص للتطور التعليمي في مختلف الظروف والإمكانات وهو ما ينعكس على التنمية البشرية.

١٣/ يعتبر الدخل القومي الإجمالي من أهم المقاييس السانعة الاستعمال في دراسة وفحص مستوى النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية البشرية.

١٤/ من خلال الدخل القومي الإجمالي بفحص مستوى رهاية الأفراد حيث أن الاقتصاديين يعتمدون على متوسط دخل الفرد في

المجتمع كمعيار لمستوى رفاهية هذا المجتمع ومن ثم يعتبر كمؤشر للمهمة التشريعية على مستوى دليل الأمم المتحدة السوي.

## القسم الثالث منهجيات التنمية المشربة

يحتوي هذا القسم على المحاضرات التالية:

- ١/ المقرر والتنمية المشربة.
- ٢/ السكان والتنمية المشربة.
- ٣/ المرأة والتنمية المشربة.
- ٤/ الأمن والتنمية المشربة.
- ٥/ التنمية والبيئة المشربة.
- ٦/ مقاربات الدين والتنمية المشربة.
- ٧/ حصص التنمية.
- ٨/ الحلقة الحوارية الثالثة.
- ٩/ الأسئلة التوجيهية.
- ١٠/ رصد الدرجات.





## المحاضرة (١): الفقر والتنمية

تمهيد:

تعرض في هذه المحاضرة لموضوع الفقر وتأثيراته على مستقبل التنمية في أي بلد. الفقر تعريفه ومخرج على الطبيعة الإنسانية التي تعدي حالة المبرور من ثم علاقة الدخل القومي بالمفرد المطلق. وأغلب ما يرجع الفقر في البلدان لسوء توزيع الدخل القومي. ثم ينطرق إلى الآثار التي تحملها المولمة وكذلك الرأسمالية في مسألة الفقر. ويخلص إلى نتيجة هي حاسة المحاضرة.

## ١/ تعريف الفقر.

عرف الفقر في اللغة المفهومة بأنه عدم امتلاك الإنسان لقوت نفسه. لا بالعمل ولا بالموء. وهو بالنسبة للمجتمع عدم قدره المجتمع على سد احتياجاته الأساسية. فوفر الموارد الكافية لذلك. وهو سبب من أسباب التخلف الاقتصادي ونتيجة له سبب له بطرأ لأن عدم توفر الموارد الكافية في أي مجتمع يحد من النمو والتنمية. ونقصه من التخطيط للمشاريع الكبرى التي تؤسس تنمية تسمح للاقتصاد بالنمو والتطور. ونتيجة له لأن التخلف الاقتصادي والتخلف بشكل عام يعود إلى الفقر. لذلك أن التخلف الاقتصادي يعكس عدم قدرة أي مجتمع من خلق حالة من النوار من عدد سكانه ودخله القومي. مما ينتج عنه ارتفاع عدد السكان الذي يصور تحت خط الفقر. وكلما رادد سببتهم ارتفاع نسبة بوقع حالات الانحراف الاجتماعي والصعق على الموارد النادرة أصلاً في المجتمع.

وأصبح من المهم بالنسبة لأي مجتمع يريد التنمية الاقتصادية أو التنمية الشاملة والمستدامة أن يفكر في حلول ناجعة لمشكلة مصر. لما لهذه المشكلة من تأثيرات على مستقبل هذه التنمية، قد نفوذ إلى صراعات تنتهي في نهاية المطاف بتخريب مشاريع التنمية ولعل المثال البارز ما نشهده إحدى الدول الخليجية التي تمت بشكل جيد لكن عدم وجود حلول ناجعة لمشكلة المظفر وارتفاع عدد المظفر والمطالين عن العمل أدى إلى مرور مجموعة من الاحتجاجات ذات الطابع العنصر بما نتج عنه هروب مشاريع كبرى كانت ضمن الخطة السموية لهذا البلد وقد تركز هم العادة في هذا البلد على المطال على موجة الاحتجاج هذه التي خلصت جوا غير آمن بعدة تهدئة الأوضاع لضمان عودة الشركات التي تنصرف على المشاريع السموية الكبرى.

لقد نتج عن مشكلة مصر مشكلة اختلال الأمر ومنه هروب الشركات والمؤسسات بما في ذلك المانية التي كانت تخطط للمهوس بمجموعة من المشاريع السموية الكبرى بالنسبة لهذا البلد وساهم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير مما أفضى إلى ارتفاع غير مسبوق للأفراد والأسر الفقيرة وهذا بدوره يولد مجموعة أخرى من المشاكل الاجتماعية، ولعل من أبرز المشاكل التي سببت مشكلة التمكك الأسري وجرائم الاطفال دون سن النامية عن ارتفاع معدلات السرقات. وكل ذلك منوقع في أي مجتمع لا يمتلك التخطيط الشامل لتصايب التنمية بحيث يأخذ كافة الأبعاد بعين الاعتبار.

## ٦/ الطبيعة الإنسانية والمقر

يرجع المقر في جزء كبير منه لأسباب لها علاقة بطبيعة التكوين الحضري. فهذا الإنسان مخلوق خلق "أن الإنسان خلق طوعا اذا فيه السر جروعا واذا فيه الخير موعا" وجرء من خلقه يمنه على الاستحواد على اكبر من حاجته ويحرك فيه الدوافع للاستراادة على حساب غيره. وتبست الصفات المؤدية الى ذلك ان على مستوى فردي او جماعي الا ظاهرة جديرة بالوقف والدراسة والمعالجة. لان الإنسان الفرد اذا لم نعالج عنده اي صفة من هذه الصفات اللااخلاقية فانه من دون شك لن نتوقف عنده بل سوف نعدي على مصالح الآخرين. وحين نحول هذه الصفات الى حالة جماعية فان هؤلاء الناس لن يتركوا فرصة لتسلب الآخرين من امكانياتهم الا وسبغدمون عليها.

لقد عمدت الحضارة العربية لتجميع الكثير من الثروات ورأس المال اعتمادا على عمليات النهب المخطط لثروات الأمم الأخرى. ولقد ادى اكتناص الصلاح الماري الذي استخدمته الأساطيل الحربية العربية الى احصاء الكثير من الشعوب وكل كل ذلك بالاستعمار الذي اسس لشعوب فقيرة وأخرى غنية وقد حدث كل ذلك في لحظة غياب الوعي الإنساني في العرب ولعل هذه الصفة تكرر في كل مجتمع نعدم فيه المسئولية الإنسانية. ويرداد فيه مساحة الطبيعة الاولى للنفس البشرية المتصفة بالخلق والخل والحرص.

هذا يقود الى القول ان التخطيط للمشاريع التنموية يستلزم الأخذ بعين الاعتبار الحواف الإنسانية. فليس مهما ارتفاع النمو الاقتصادي في بلد ما بمقدار ما هو مهم الحفاظ على كرامة الناس في هذا البلد وحفظ ادميتهم. بتوفير الحد الأدنى من احتياجاتهم الضرورية كالعذاء

والدواء والامن والملمس والممكن وأي تنمية لا تفتح عنها على ذلك من المتوقع لها ان تصل الى مستوى معين ثم تعود للتراجع.

ولعل المفاهيم الدينية لمنزل هذه الحالة هي من ابرز المفاهيم التي تحتاجها الشريعة في الوقت الحاضر، فحرص الله للمضراء حفا هي اموال الاغنياء ودعا الى محاربة الفقر بكل اشكاله، فتحريك الدوافع الدائبة للنهوض على المضرو وصنع مساحات وثقافة نشجع على المساهمة الإنسانية في حل عور الآخرين والعمل الخيري الذي قرر برفع الدرجات في الآخرة.

### 3/ الدخل القومي والفقر المطلق

يعرف الفقر المطلق بأنه عدد السكان الذين يعيشون تحت الحد الأدنى لمستوى الدخل اللازم لإشباع ما يسمى بالحاجات الأساسية ومن دون ذلك ان هنالك علاقة واضحة بين سوء توزيع الدخل القومي والفقر المطلق. وهذا بالاساس يرجع الى اختلال ميزان العدالة في المجتمعات. ولقد اهتم العلماء بطرق توزيع الدخل القومي ومن هذه الطرق تقسيم السكان الى خمس او عشر مجموعات حسب مستويات الدخل من الأقل الى الأعلى ومن ثم تحديد الحصة النسبية من الدخل القومي التي تحصل على كل مجموعة من السكان. كما ان هنالك طريقة أخرى تقسم المجتمع لثلاثين فئة حيث يوضح هذا التقسيم العلاقة بين مجموعات السكان وحصصهم النسبية من الدخل القومي. وتكمل طريقة معامل جيني قياس درجة المساواة في بلد معين وذلك باحتساب نسبة المنطقة المحصورة بين خط المساواة التامة ومخطط لوريير الى مجموع منطقة المربع الذي يقع فيه المخطط. وهنالك ايضاً طريقة التوزيع الوظيفي، وهي الطريقة التي تحدد الحصة النسبية لكل عامل

من عوامل الإنتاج هي الدخل القومي من خلال تحديد مساهمة كل عامل من هذه العوامل هي قيمة الإنتاج النهائي. حيث تحدد أسعار هذه العوامل بواسطة منحنيات العرض والطلب.

وقد كانت الأبحاث الإحصائية عن وجود علاقة بين سوء توزيع الدخل القومي والمقر المطلق لذلك لابد من ملاحظة التوجهات الإمالية والسياسات الاقتصادية التي مدى الالتزام بتحقيق هدف العدالة الاجتماعية هي عملية اتحاد الصراعات وتخصيص الموارد الاقتصادية. وقد لوحظ أن فني الحكومات المحافظة في العديد من البلدان المتقدمة للسياسات الاقتصادية الرامية إلى تقليل النشاط الحكومي في الحياة الاقتصادية من خلال تحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص وتقليل الصوائط والضوابط على نشاط القطاع الخاص وتخصيص الصراعات. وقد أدت خلال النماذج من العرض الماضي إلى فردى نمط توزيع الدخل القومي في هذه البلدان وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية.

من هنا يمكن تسمية السياسات التالية لتوزيع الدخل القومي سيما في البلدان النامية للتعلم على مشكلة العرض:

١/ تقليل طائفة مركز الملكية والسيطرة على الموارد الاقتصادية من قبل فئة قليلة هي المجتمع حيث وجد أن فئة أقل من ٢٠% تحصل على أكثر من ٥٠% من الدخل القومي. كما تسيطر على أكثر من ٧٠% من موارد الإسكان ويعتبر الإصلاح الزراعي من أبرز الوسائل التي يمكن أن تحقق هذا الهدف. وذلك بتوزيع الأراضي على صغار المزارعين لتحريرهم من عبء الإنتاج ومن ثم تحسين مستوى معيشتهم.

٢/ اتخاذ الإجراءات التي تقلل الحصة النسبية لدوي الدخل العالي من الدخل القومي. وذلك باصلاح نظام الضرائب ودعمه بالكفاءات العالية والاجهزة المتطورة لحرص القيام بمهامه الكسوة.

٣/ ايجاد طرق لزيادة الحصة النسبية لدوي الدخل المحفصة من الدخل القومي. وذلك اما بتقديم هبات دورية مباشرة للأسر المضيرة او دعم السلع الاساسية التي يحتاجونها او اي وسيلة اخرى تساهم في زيادة حصتهم من الدخل القومي.

#### ١/ العولمة والمصر

ساهمت العولمة في اسرار المصرية اضافة الى ندرة الموارد الاقتصادية اساسا لدى بعض الدول. فتنطبق بعض الدول للسياسات التي فرصتها العولمة واتجاهات الاقتصاد العالمي والضرورات الخارجية التي سادت الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين فادت الى اوضاع اقتصادية جديدة ساعدت على انتشار الفقر. وبالاساس فان الراسمالية نفسها وعند تطبيق المانها لاند لها من انتاج عوامل الضرر هو ما يتطلب من الدول المختلفة الواقعة تحت تاثيرات الراسمالية وخطابها الجديد عمر المنظمات الدولية ان توسع من شبكة الامان لتوافق تلك السياسات الاقتصادية غير العادلة.

ونمة من يرى ان الشرركات الدولية تلعب دورا سلبا في خلق فرص العمل حيث يكون لها الحرية في تسريح العمالة واستبدالها بتكنولوجيا حديثة. كما تسعين بكوارث بشرية ذات مستويات عالية من الكفاءة والتعليم. وهو الامر الذي يهمل من حرص الاقل حظا في التعليم.

مع ان البعض يرى ان هناك اخصاصا كبيرا طرا على عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر مدقع في جميع انحاء العالم من

١,٢٣٧ مليون نسمة عام ١٩٩٠ إلى ١,١٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠. بيد أن المدر الأعظم من هذا النحس إنما يهوي إلى التعبيرات التي حدثت في بلدين كبيرين هما الصين والهند. والصين وحدها انخفض عدد المراه من ٣٦١ مليون نسمة إلى ٢٠٤ مليون نسمة. وهي أماكن أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء وهي أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. زاد عدد المراه بنحو ٨٢ و ١٤ و ٨ ملايين نسمة على التوالي.

ويرجع النقص إلى اسراع الفقر في البلدان العربية يعود في جانب أساسي منه إلى تنفي سياسات الليبرالية الجديدة. النظر إلى الواقع والتاريخ الاقتصادي لبلدان مثل الراسماله ويرى أن الحل يكمن في الاسماننة في تطبيق مبادئ العولمة. وليس من المحتم على كل اقتصاد عربي اتباع نظريات ومؤسسات لا تتفق مع مسار الحياة الاجتماعية فيه. لمد انخفض عدد المراه العرب حين كان خط الفقر دولاراً واحداً من ٩ ملايين عام ١٩٨١ إلى ٦ ملايين عام ١٩٩٥ ثم ارتفع إلى ٧ ملايين عام ٢٠٠١. وإذا أخذنا خط فقر ب ٢ دولار للفرد فإن أعداد المراه تفتل خلال السنوات ذاتها من ٥٢ إلى ٧٠ مليوناً.

#### ٥/ الخلاصة

يمكن تلخيص كل ما سبق أن هناك علاقة عكسية بين الفقر والسمية. كلما كانت البلدان فقيرة في مواردها الاقتصادية كلما عوق ذلك من مشاريع السمية. كما أن عدم التوجه لعلاج مشاكل الفقر ضمن التخطيط السموي ستمكس ذلك في وقت لاحق على مرور ما يهدد هذه المشاريع. وأن اتباع سياسات معينة كالتوزيع العادل للدخل القومي والتوزيع المنصف للمروات والموارد الاقتصادية هي أي بلد من



المداد سيكون له الأثر الأكبر في اللعب على مشكلة المقروض ثم النجاح في البرامج التنموية المستهدفة. ولأن الطبيعة البشرية تدفع باتجاه الاستحواذ على المزيد من الموارد فإن الحاجة لمعالجة هذه الطبيعة والارتفاع بها لتكون أكثر مناسبة في النظر لدور وقيمة هذه الموارد هي حياة المجتمعات فما من تنمية موفورة إلا وإلى جانبها حق مصنع.

## المحاضرة (٢): السكان والتنمية

تمهيد:

نطرق في بداية هذا المحاضرة للظاهرة السكانية التي أولها عدد من العلوم بالاهتمام لما لها من تأثير على قضايا التنمية ثم نعرض العلاقة بين السكان والموارد ونمر على النظريات التي تنظر بتساوية لمستقبل هذه العلاقة وكذلك ما وجه لها من بعد ولابد لنا من تسلط الضوء على المسألة السكانية في الوطن العربي بالنسبة لعلاقتها بموضوع التنمية. حتى نتوصل إلى خلاصة هذه المحاضرة.

### ١/ الظاهرة السكانية.

تعتبر الظاهرة السكانية من الظواهر التي اهتم بدراستها عدد من العلوم وكلها نصت في نهاية المطاف بما له علاقة بتطور ونمو وقيمة هذا العدد من البشر الذي يسكن في بقعة جغرافية محددة في زمن معين. فقد اهتمت السياسة بدراسة الظاهرة السكانية لما لهذه الظاهرة من تأثير في ادراك الصراعات والحروب والتحولات التي لها علاقة بالهجرة والتسلط من قبل مجموعة بشرية على مجموعة أخرى. كما اهتم بها علم الاقتصاد لما يمكن لهذه الظاهرة ان تمثله من تأثير

مباشر على الموارد الاقتصادية والحركة المادية. سلما او ايجابيا. واهتم كذلك علم الاجتماع بهذه الظاهرة اذ انهم يهتمون الى السكان كحجم بشري يمتد ويتحرك. ومن ثم فانه يتصورون لهذا الحجم بناء كما ان هذا البناء بطرا عليه التغير. كما انه عنصر في البناء الاجتماعي للمجتمع. كما ليس بعيد ناسر الظاهرة السكانية على الإنتاج البشري والنوع الحضاري. وكل ذلك من شأنه ان يعطي لهذه الظاهرة خصائص جديدة بالدراسة والتفكير في كيفية استثمارها لصالح مشاريع التنمية وبرامجها.

لعل اول الاهتمامات في دراسة مظاهر السكان يتوجه الى حجم السكان. ويقصد به عدد الافراد في مكان معين وفي وقت محدد. ولا يقتصر الامر على معرفة حجم فرد يعيشون مكان ما او على مساحة ما من الارض محددة جغرافيا او سياسيا. والى هذه الفترة محددة. واما يتجاوز ذلك الى مقارنة كل ذلك مع السكان في فترة زمنية سابقة. وما يتوقع ان يصح عليه هذا التجمع السكاني في المستقبل المحدد زمنيا. وهذا ما يجعل الدول تعطي اهتماما كبيرا بتعداد افراد مجتمعاتها. وهو ما لها تأثير كبير على مشاريع التنمية.

ويأتي بعد ذلك الاهتمام بتكوين السكان. ويقصد بها قياس الخصائص بالنسبة للأفراد الذين يكونون سكان مجتمع معين. فهم مجموع الذكور والإناث ومختلف افراده في هيات السن المتباينة. وما يمتدونه من مهنة وحرف ووظائف. والثقافة التي تسودهم والمستويات التعليمية. وحالات الزواج وكونهم يشكلون مجتمعا ريفيا او حضريا او متعددة ومجتمعة ومختلفة.

ويعتبر عنصر توزيع السكان عامل آخر يحصا بالاهتمام في دراسة الظاهرة السكانية، حيث يتدرج التوزيع السكاني من المنطقة الكبيرة مثل القاهرة الى المنطقة الصغيرة مثل المدينة او القرية، او قد توزع على اساس مناطق صناعية حضرية متقدمة ومناطق صناعية حضرية جديدة او السكان الذين يعتمدون على الزراعة في المناطق الريفية او الريفية الذين لا يعتمدون على الزراعة وغير ذلك من انواع التقسيم.

كما يعطى الاهتمام ايضا لدراسة النمو السكاني وهو اختلاف حجم السكان في هذا المجتمع عبر السنوات الرسمية المتتالية ويرتبط مفهوم النمو السكاني بمفهوم في نصخم السكان وازمة السكان، عند ملاحظ ان السكان في حركتهم وتغيرهم اما قد يسببون في اتجاه النمو نتيجة للزيادة في اعدادهم بفعل العوامل المختلفة مثل المواليد والهجرة واما ان يسببوا في اتجاه عدم النمو نتيجة للمفصلان في اعدادهم بفعل عوامل اخرى مثل الوفيات والهجرة او غيرها.

ومالتأكيد فان لكل هذه العوامل لها مدخلية سواء بالنسبة للتخطيط للتنمية الاقتصادية او السرية او الشاملة والدائمة او لها علاقة بالتأثير على برنامج التنمية سلما او ايجابيا، ولابد من أخذها بعين الاعتبار واستثمار اي عنصر فيها لصالح مشاريع التنمية وتحويلها الى عوامل دفع باتجاه ارتفاع معدلات التنمية في كافة المجالات.

## ٢/ السكان والموارد

يرداد عدد السكان حين يفوق عدد المواليد عدد الوفيات، وقد كانت اعداد المواليد شبه متساوية مع اعداد الوفيات الى ما قبل القرن الثامن عشر الميلادي حسب التقديرات، مما جعل حجم السكان في حالة ثبات وهو ما جعل الاقتصاد غير فلق بالنسبة لسيرة الموارد الاقتصادية وتفسير

الدراسات الممنوعة على التقديرات ان نمو سكان العالم ظل امدا طويلا لا يتجاوز ٠.٠٠٢% سنويا. حيث يعتقد ان الزيادة بين ١٠.٠٠٠ قبل الميلاد و ٤.٠٠٠ قبل الميلاد كانت حوالي ٥ افراد سنويا ليصل العدد ٢٠ مليون. ثم تراوح بين ٢٠٠ الى ٣٠٠ مليون هي السنة الاولى للميلاد. واستغرق العالم ١٥٠٠ سنة ليصل العدد الى ٥٠٠ مليون. وسافس العدد عام ١٢٥٠ بسبب تغيرات المناخ ونقص الغذاء والحروب وانتشار الاوبئة والامراض وفقدان الارض لخصوبتها. واعقب تسارع النمو السكاني في شرق اسيا واوروشا والهند ومصر. تراجع مسط في القرن التاسع عشر فبلغ العدد ٦٠٠ مليون عام ١٧٠٠.

ومع التقدم الالي واستيعاب السر تدريجيا الكمية والامكانيات المنفعة بالسيطرة على الامراض. حدثت موجة ثانية من الزيادة هي النصف الاول من القرن الثامن عشر ملووع الاعداد هي الصين والمانا وغرب اوروشا مستويات جديدة. ثم تسارعا نموها. اما باقي العالم فتسعا خلال القرن التاسع عشر فارتفع العدد من ٩٥٠ مليونا هي ١٨٠٠ الى ١.٦٥ مليون هي ١٩٠٠. وارتفع معدل النمو من ٠.٣% هي القرن الثامن عشر الى ٥.٥% هي القرن التاسع عشر. ثم ١٠.٥% هي القرن العشرين.

هذه الزيادة في السكان شكلت ضغطا على الموارد الاقتصادية المتاحة. حل انها شكلت ضغطا على الماء والهواء والارض. مما جعل مسألة ارتفاع اعداد السكان في ككل قطر في العالم محل عناية بالدراسة بهدف جعلها عند معدلات نمو مقبولة على حد ادراك الفانص على ادراك شؤون البلدان.

## ٣/ جرس إندار

حدثت بعض الدراسات من زيادة اعداد السكان كما ذهب الى ذلك مالتوس، واتخذ المكرة العائلة من الإنسان قادر على استخدام العلم بحكمة واتحاد القرارات الرشيدة لمعالجة مشاكله، ورأى ان تزايد متطلبات البقاء يسير وفق متوالية عددية، بينما يتواء الإنسان وفق متوالية هندسية ليصل عددهم في لحظة معينة الى سقف لا تسمح متطلبات البقاء بتجاوزه.

لقد تناول مالتوس وجهة نظره في كتابه الذي نشره عام ١٧٩٨م أعدت طباعته خمس مرات، وقد عاش ظروف الثورة الصناعية في إنجلترا وشهد ارتفاع معدل المواليد بها نهاية القرن الثامن عشر بسبب انهيار النظام الإقطاعي وبدا التقدم الصناعي وزيادة الحاجة الى الأيدي العاملة وتحسن مستوى المعيشة.

لقد قامت نظرية مالتوس على عدد من المروحيات الهامة مثل ثبات عنصر الأرض وسيادة قانون تناقص العلة وأنه كلما حدث تقدم صناعي كلما زادت الأجور وانخفض نصيب الفرد من السلع العداية، ووجود علاقة طردية بين النمو السكاني ومستوى المعيشة.

وبدأت الاتجاه جاء الكتاب الشهير الذي أصدره مادي روما تحت عنوان قيود على النمو وأصدر مؤلفوه الثلاثة تحديثاً له مرتين، ولأول مرة سنة ١٩٩٢ وثانيتهما سنة ٢٠٠٢ بعد مرور عقدين وثلاثة عقود ناعاً على صدور الكتاب، وقد أكد المؤلفون الثلاثة الاستنتاجات المشائمة بعضها بالنسبة للعلاقة بين السكان والموارد التي توصلوا اليها قبل ثلاثة عقود، وإذا كان مالتوس قد استعان بحسابات بدائية، فإن المؤلفين الثلاثة قاموا بمودج رياضي معقد واستخدموا الحاسبات الآلي لتحديد كيفية

استحالة الموارد لانحافات زيادة السكان في العالم. وحشدوا لذلك قذرا هائلا من الساعات عن إنتاج الطعام ومعدلات زيادة السكان، وانتهوا الى ان العالم مضل على كارثة بسبب تجاوز اعداد السكان وحاجاتهم قدرة الارض على التحمل. وهو ما سينتج عنه ضغط هائل على موارد الارض المحدودة. وذهب المؤلفون الى ان هذه الكارثة سوف تحدث خلال فترة حياة معظم من يعيشون على الارض وقت كتابة اصدارهم الثالث ان لم تتخذ إجراءات تصحيحية لتجنب الكارثة.

#### 1/ نظرة معاكسة

لقد وجهت نظرية مالتوس العديد من الانتقادات منها المرافة في البطء التناوذية لمستعمل السريعة. وانه قصر العلاقة بين السكان والموارد العدائية. بينما العلاقة اوسع من ذلك. فكنبر. وانه من تصور على الاكتمال السكاني ولم يتصور العكس وهو وهور الموارد وبفرض السكان كما هو الحاصل الآن في الدول العربية والاسكندرية. على وجه خاص. كما انه حين افترض تناقص العلة لم يتصور التطور التكنولوجي وزيادة المنتج الزراعي. بل ان التكنولوجيا سهلت عمليات التصدير والاستيراد للسلع العدائية بين الدول ولم يعد هاما ان تمتح كل دولة ما تحتاجه من السلع العدائية بل يمكنها زيادة احتياجاتها الصناعية ومبادلتها دوليا بالمزيد من السلع العدائية. ولقد انت توجه العالم المعاصر الى عكس نظرية مالتوس حيث ان معدلات الزيادة في الإنتاج الزراعي والتاج عموما يعوق معدلات الزيادة السكانية في غالبية الدول.

لذلك اشترت اراء بالعكس مما ذهب اليه مالتوس فقد رأى اخرون كما عند الكاتب الأمريكي هانس ان نمو السكان يشجع الاستثمار

بإحداثه تحول في الطلب يؤدي إلى سلع تتطلب كثافة في رأس المال مثل الإسكان والمرافق كما يريد من الطلب الاستهلاك في الأجل القصير بزيادة المستهلكين مما هي ذلك المتعطلون مما يريد فرص التوظيف. وأدى التحوف من أن يؤدي انخفاض معدل نمو السكان إلى تفاقم البطالة وانخفاض معدل التنمية. وأصبح تولد أن الأراضي الزراعية تزداد وفرة لا مدرة مع حدوث التقدم وهو ما لاحظته كتاب آخرون بالنسبة إلى باقي الموارد الطبيعية. وبعد الحرب العالمية الثانية زاد إدراك أن رأس المال المادي ياتي المعرفة والتكنولوجيا وليس العكس.

#### ٥/ جهود أممية

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة فالدهيم عام ١٩٧٤ أن النمو الاقتصادي لسكان العالم هو التحدي الأكبر للحيلولة. وأعلن ذلك العام باعتباره عام السكان. وقد عقد مؤتمر السكان الثاني في بوخارست في ذلك العام. تناول تجمع عالمي رسمي تخصص بالكامل لمشاكل السكان واعتمر المؤتمر أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية هي خير مخرج للحمل. وأقر خطة عالمية للسكان دعت إلى أخذ المتغيرات السكانية في الحسبان عند التخطيط للتنمية وحق كل دولة في وضع سياساتها السكانية بما يتلاءم مع ظروفها. وأعطتها صراحة لتحسين نوعية الحياة ومن ثم للتنمية الاقتصادية وليس بدلا عنها.

#### ٦/ الوضع السكاني العربي

العالم العربي جزء من البلدان النامية وهي هذه البلدان تصبح الزيادة السكانية مشكلة كبيرة. ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الولادات بسبب الزواج المبكر وكثافة التخصيب على الإنجاب. وتتمثل المشكلة في مجال البطالة ومشاكل التعليم والصحة. وبالتالي على برامج التنمية حيث أن

زيادة الدخل الحقيقي لا تكون اكبر او موارية لمعدل الزيادة في السكان.

يقدر عدد سكان الوطن العربي حسب تقديرات العام ٢٠٠١ بحوالي ٣٠٦ مليون نسمة. وقد بلغ في العام ١٩٩١ حوالي ٢١٢ مليون نسمة مقابل ١٣٩ مليون نسمة في العام ١٩٧٣.

لكن الناتج المحلي لاربع دول يشكل سكانها ١٠% من مجموع السكان العرب. نتج حوالي ٦٥% من اجمالي ناتج الدول العربية وان ٥٥% من اجمالي السكان يسكنون ما نسبته ٢٩% من اجمالي الإسكان العربي. و ١٥% من السكان يسكنون ٥% من اجمالي الإسكان في الوطن العربي. و ٢٠% من السكان في الوطن العربي يساهمون بناتج قدره ١% فقط.

ولقد كان معدل النمو السكاني خلال السنوات ١٩٩١-٢٠٠١ بنحو ٢.١% متراجع من حوالي ٢.٦% خلال المدة من ١٩٨٥-١٩٩١. لكن رغم هذا التراجع يبقى الوطن العربي الاعلى في معدلات النمو السكاني بين دول العالم. ومن المتوقع ان يستمر اتجاه معدل النمو وهذا لتقديرات الامم المتحدة بنحو ٢.١% خلال المدة من ٢٠٠٢-٢٠١٥ وهو ايضا يفوق نظيره العالمي الناتج ١.١% والدول النامية ١.٣% للمدة نفسها وحسب ذات التقديرات.

وهذا الواقع السكاني يفرض على العالمين مصايها التنمية في الوطن العربي. احد المسائل الإسكانية بعض الاعمار في التخطيط العربي و البعد لمشاريع التنمية الشاملة والمستدامة والبحث عن موارد محدودة. والاستفادة المصوى من اقتصاد المعرفة الذي أصبح موردا مستغدا يستفيد منه كافة امم العالم.



## ٧/الخلاصة.

وخلاصة القول ان المسألة السكانية بالغة الأهمية بالنسبة لقضايا التنمية. لكن المبالغة في التناؤم بالنسبة لمستقبل البشرية بسبب زيادة أعداد السكان في العالم هي غير محلها وقد تنوش على مشاريع التنمية أكثر مما لحصر البشرية على اكتشاف موارد وفصائل جديدة تزيد من معدلات الإنتاج مما يتساوى مع معدلات النمو السكاني وهو الوضع الأمثل للسمعة أو يزيد الإنتاج على معدل النمو السكاني. وهو ما يدفع البشرية إلى الابتكار من المواليد للحاجة إلى المزيد من الموارد البشرية.

## المحاضرة (٣): المرأة والتنمية

تمهيد:

نتطرق في هذه المحاضرة إلى موقع المرأة في قضايا التنمية. فنتمتع من خصوصية المرأة كإنسان مميز وأهمية مساوي المجتمع من حيث الذكورة والأنوثة. ثم نقتل صورة الوضع المرأة في مشاريع التنمية. وهي تعكس خلاف ما يؤدي إلى احترام دورها وبفضل من أهميته في النتائج التنموية الأمر الذي يقودنا لمناقشة عمل المرأة. ثم نخرج على وضع المرأة في مؤشرات السمعة البشرية بالخاتمة.

## ١/الذكورة والأنوثة .

مع التقدم العلمي وعلى الصعيد السريحي يؤكد العلماء ان لدى البشر نوعين من الص. مع ذكوري ومع أنثوي. وهما لك هوارق تشريحية بين الص. وهي ما تؤدي إلى اختلاف في النمو ومن ثم هوارق بين شخصية النوع البشري من ذكر أو أنثى. وهذه الهوارق لا تقتصر على

النكل الخارجي لكل واحد منهما، يكون هذا رجل ويكون قلبك امرأه، بل يمتد الى هوارق هي طريقة التفكير والميول والطباع والمواظبات والدسكاه والمهم، ما يؤدي الى هوارق هي السلوك ضد الطمولة بين الاثنين. هوارق يلصقها الانسان معاهي شخصية لكل واحد منهما وهي شخصية الآخر.

قد يكون هذا الكلام ليس محدد عند الكثيرين من الناس، بل يحتملونه نحصل حاصل، فالرجل رجل والمرأة امرأة، من ان خلق الله الانسان على وجه الارض لكن الحديد هي مثل هذه الانصافات السريعة، ان الحياة التي يعيشها هذان الانسان، الرجل والمرأة لا يمكن لها ان تفهم بصورة كاملة الا عبر التكامل بينهما وان انحصار التعامل معها على نمط شخصية احدهما فقط لا يعطي الحياة نصحا كاملا في وعي الانسان "الرجل والمرأة". ومن ثم يموت عليهما فرصا حياتية، هما باعس الحاجة إليها.

وربما هذا ما يؤكد الحقيقة التي اولاهها الدين اهتماما بالغا، اعترف الانسان مخلوقا روجيا وليس فردا "وحلماكم ارواجا" والعرق بين المخلوق الروجي والمخلوق الفرد ان الروجي لا يفس له عن الآخر ولا يمكن له الاستقلال التام بحياته من دونه، على العكس من الفرد فانه قائم بذاته ولا يحتاج الى جزء آخر يكمل به، ومن ثم فان الروجي حين يعيش فردا يكون ناقصا وغير مكتمل اما الفردي فلا يمكن النظر اليه بذات المطرقة.

وما يحلص اليه من حقيقة من كل ذلك ان الانسان اذا ما تحلى عن جسد منه فانه يعيش ناقصا، والناقص لا يحلو من معاناة وان كافو هي اخفائها عن المشاهد، وهذه المعاناة هي ما يحده من تخلف في

المجتمعات هنا وهناك لأنها أعطت المرأة بشكل عام واعتبرتها مخلوقاً هامشياً أو استمتعياً لا شأن له بشمسية الحياة بوجهها العام، أو مخلوقاً يسمى أن يسير الرجل من دون مشاركة منه في أي أمر ولو كان له علاقة بشأنه الخاص، أو أن المجتمع أهمها في الشأن التنموي خاصة، واعتبرها مجرد طائفة إنتاجية يمكن توجيها في هذا المصمار أو ذلك الحال من دون حمها في المشاركة في التخطيط وإمداء الرأي في التصيد وحققها في وضع التصورات الأساسية للسمة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السرية أو الساملة والمستدامة.

وهذا ما يدعو العقلاء في المجتمعات الذكورية والتي من أمورها المجتمعات العربية اليوم إلى إعادة النظر في هذه الذكورية الطاغية التي حرمت ولا تزال تحرمنا كمجتمعات من استثمار الحرء المكمل لنا والمفاد نافعين بملء اختيارنا على العكس من المجتمعات التي أعطت المرأة حمها الطبيعي في التكامل مع الرجل فحاهت إنتاجتها بموق إنتاجية الرجل في عدد من المجالات.

وليس من الصحيح أبداً ما يحاوله البعض من إعطاء هذه الذكورية صبغة دينية هببرر ككافة الممارسات الذكورية وكافة الممبوعات على المرأة باسم السرع والدين فلا يفت الدين ضد الحلة الطسعة له عر وجل الذي خلق الإنسان روجا والصوائط السظيمة التي جعلها على الرجل والمرأة معا لتنظيم الحياة المجتمعية ليس من الدين والعقل أن تكون معوقة للسمة بشكل عام وهذا خلاف التكامل الذي أراد الله سبحانه ونهالى له "يا أيها الناس أيا خلصاكم من ذكر وامنن وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن اكرمكم عند الله ايمانكم".

## ٢/ تنمية مطلوبة

يذكر الدكتور عبد الوهاب الأمير في مصنفه "التنمية الاقتصادية" عن دور المرأة في الإنتاج الزراعي أن من أبرز السمات التي تتميز بها المعلم الزراعية هي البلدان النامية. لا سيما في أفريقيا وآسيا. هو الدور البارز الذي تقوم به المرأة في الإنتاج الزراعي. بالإضافة إلى الأعمال المنزلية وتربية الأطفال. وتتراوح مساهمة المرأة في قوة العمل في القطاع الزراعي بين ٦٠ - ٨٠% في أفريقيا وآسيا وحوالي ٤٠% في أمريكا اللاتينية. وأغلب الأعمال التي تقوم بها المرأة تتطلب ساعات طويلة من العمل البدني الشاق تحت ظروف مناخية قاسية من أجل تلبية حاجات الأسرة من الغذاء. وبدلك فهي تعمل ساعات أطول بكثير من الرجل سواء في الحقل أو المنزل.

ثم يقول: بما أن المرأة تقوم بالقسط الأكبر من الأعمال الزراعية. لذلك فإن التنمية الريفية الناجحة هي تلك التي تستهدف بالدرجة الأولى تعليم المرأة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية. لكن الذي يحدث أنه ما زالت الخدمات الريفية أن وجدت تقدم عادة إلى الرجل فقط. وهذا معناه استمرار هي المعاملة التمييزية لصالح الرجل وتغفل شأن المرأة وكذلك الحال بالنسبة للتسهيلات الائتمانية حيث لا تقدم إلا للرجل وكذلك الحال بالنسبة للتوقيع على العقود والمعاملات في البيع والشراء. حيث لا يحوز للمرأة الصام بها بدون موازنة الروح. كما أن تسجيل حقوق الملكية تم باسم الرجل وما زالت النكاح والنفوذ الاجتماعية تحول دون اندماج المرأة في المجتمع كنزيريك كامل للرجل وذلك لأن استمرارية المرأة من الناحية المالية تشكل تهديدا كبيرا لسلطة الرجل هي المجتمعات التقليدية.

وهذا يكشف لنا ان قصة التنمية بحاجة الى معالجات قليلة. تتمثل في  
 صبح ثقافة تعبر عن المطورة الدورية للمرأة وتنتقل من نفس المرحلية  
 الفكرية التي ترجع لها المجتمعات المستهدفة والمجتمعات ذات الحداثة  
 الدينية الإسلامية. يمكن العمل على تغيير نظرتها للمرأة من خلال  
 إعطاء الصورة الحضرية للمرأة في الإسلام. وإنها شخصية لها  
 استقلاليتها المالية والاعتمادية. وتحمل كافة المسئوليات مثلها مثل  
 الرجل سواء سواء وظل ما هناك ان المرأة اذا أصبحت روجة بموجب  
 عليها التزامات محددة اتجاه الكيان الزوجي وليس من هذه الواجبات ما  
 يلحق استقلالها المالية وشخصيتها الاعتمادية وهذا الدور الإرشادي هو  
 الذي يمكن للدين ان يساهم به في قضايا السمعة وهو ما يمكن لنا  
 كمسلمين القيام به لدعم برامج السمعة ومشاريعها بحيث لا يكون  
 المعوق لها سوء فهم ومطابق للدين او على اقل التقدير ان لا يمرر  
 النقص تحلقه باسم الدين ويصر من ذلك على المجتمع وهذه ليست  
 بالمسألة السهلة. لكنها ايضا ليست صعبة او مستحيلة.

ان الارقام التي نتحدث عن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل تكشف  
 انها صئيلة جدا بالنسبة للمرأة العربية وهو ما يعني ان المطورة  
 الدورية لا تزال هي السائدة والمسيطر. فقد بلغت نسبة النساء من  
 قوة العمل في الاردن ١٥.٥% وقطر والإمارات ٥٢% وفي لبنان ٢٢%  
 وترتفع النسبة في الافطار الزراعية مثل الصومال وموريتانيا لتصل  
 الى ٧٩% .

ومن دون شك فان العامل الديني يلعب دورا كبيرا في ذلك، سيما مع  
 مرور بعض التيارات الفقهية المتشددة التي تدعو المرأة صعدا للرجوع  
 الى البيت وسيادة المطورة الثانية للمرأة العاملة. مما يحلق جوا من

الاستعداد الفكري المعاكس للأهداف الدينية الكبرى التي جاء بها الإسلام.

وبالطبع ليس العمل حسب التصنيفات المنقولة الآن. هو كل مساهمات المرأة هي التنمية لكنه من أبرز الوجود الفاعلة للمعاش لهدم المساهمة صيما إذا اعتبر العمل كل استثمار تقدم من خلاله المرأة إنتاجا وخدمة نساهم هي تنمية المجتمع ومن ذلك عملها المنهجي الذي ساهم في تربية وتنشئة الأجيال.

### ٣/ منافسة من عمل المرأة

يعتبر البعض أن هناك جانباً سلبياً في عمل المرأة خارج منزلها قد يؤدي إلى تمسك الأسرة بتركها الأولاد دور عناية وتربية خاصة خاصة إذا تزامن غياب الأب مع الأمهات عن أرواح المرأة جسمياً لأنها قد تؤدي أعمالاً لا تناسب قدرتها الجسمانية وقد يتسبب العمل بزيادة نسبة الطلاق نتيجة إهمال المرأة لبيتها وأطفالها مما يؤدي إلى ظهور الخلافات الزوجية وقد يؤدي عمل المرأة إلى تعطيل فرص العمل أمام الذكور.

أن تمسك الأسرة بمسؤولية مشتركة بين الزوجين واعتراض أن خروج المرأة كزوجة إلى العمل يؤدي إلى تمسك الأسرة بتطبيق على الزوج أيضاً واعتبار وجود المرأة هي السبب لتربية أبنائها واجب عليها سيما يحل الرجل من هذا الواجب. أنه تحصل للمرأة بما لم يحملها إياه الشرع ولا القانون وكل ما في الأمر عرف درج الناس عليه وبطلته المرأة لا لقائه مع غريبتها ككافواي عرف قابل للتطور والتغير مع الزمن مما يتواءم مع طبيعة التعبير في المعاد الحياة وربما يصعب على المرأة أن يصرح عليها ترك بيتها والابتعاد عن أطفالها على العكس من

الرجل لذلك فان هذه المسألة نحتاج الى ما يمكن التوافق عليه بين الزوجين ومملء رصاهما، لا ان يعتبر الزوج ان واجب زوجته البقاء هي البتة لتربية ورعاية أطفاله، وهي ذلك ما يحفظ للمرأة حقها هي فزير ما يتصل بحياتها ويومياتها وينعمرها بالتكريم لاحتيازها دور رعاية الأسرة وينعمر الزوج بصورة دائمة ان الزوجة تقوم بدور ترمي منها، مساعدة له هي اداء مسؤولياتها التربوية والدينية، والدين يلزم الرجل بالدرجة الاولى تحمل مسئولية تربية ونسنة الأسرة "يا ايها الذين امنوا قوا انفسكم واهليكم بارا وفودها الناس والحيارة..." و"وامر اهلك بالصلاة واصطبر عليها لا سالك رفا نحن برزقك والعاقبة للمتوى" والاهل الزوجة والعمال على ما ذكر في كتاب المنبر.

#### ١/ المرأة العربية في مؤشرات التنمية

تشير الأرقام في مؤشرات التنمية البشرية التي تصدر عن الأمم المتحدة بشكل سنوي ان حظ المرأة يتراجع بشكل كبير عن حظ الرجل، فبما عدا تغير الإمات متوقع حياه مرتفعة اعلى من توقع الحياة لدى الذكور في كل بلاد العالم تقريباً، وما عدى التحاقها بالتعليم العالي بمعدل يفوق الذكور في عدد من دول الخليج العربي على وجه الخصوص، فان نصيب المرأة في نسبة المؤشرات يقل عن نصيب الذكر. ويتبين منها ان الفجوة بين الجنسين لدى الدول العربية مرتفعة في كامل المؤشرات بدرجات متفاوتة ومرتفعة قياساً بدول اخرى في العالم، ويراجح ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية المرتبط بموع الجنس بين ٤٠ و ١٢٥ من بين دول العالم المعتمدة عام ٢٠٠٣ وعندها ١٤٤.

أما بالنسبة لمقاييس التمكن للمرأة فلا تتوهر لدى الأمم المتحدة بيانات بهذا الشأن إلا عن ثلاث دول عربية التي شمل عام ٢٠٠٣ سبعين دولة. ولقد احتلت الدول العربية المراكز العالمية ٦٨، ٦٩، ٧٠. ومن المعروف أن المرأة في عدد من الدول العربية لا تتمكن من المشاركة في الحياة السياسية أو الوصول إلى البرلمان أو المناصب العليا في الاقتصاد والمجتمع.

وهذا ما يعني أن المتوار طويل على الدول العربية لتتمكن المرأة حسب المعايير العالمية وهو ما يتطلب جهودا مكثفة. بعض المطر عن متطلبات هذه المعايير، لأن مشاركة المرأة في الشأن العام له انعكاس كبير على تكامل المجتمع ككل. وفي المقدمة.

#### ٥/الخلاصة

من الواضح جدا أن أحد العوامل الرئيسية للتقدم في برامج التنمية أو تحللها مشاركة أو عدم مشاركة المرأة في هذه البرامج تخطيطا وبيديا واستهداها. ذلك أن المرأة هي أغلب المجتمعات الإنسانية اليوم تشكل ما يريد على النصف وفي المجتمعات العربية فوق النصف كبير. لكن دورها في التنمية شبه معدوم أو محدود وهو ما يتطلب بناء سياسات جديده وشجاعة لتحل المرأة شريكا تاما في كافة برامج التنمية عبر ذلك فإن التنمية هي بلداننا العربية لن نرى مستقبلا مشرقا.



## المحاضرة (٤): الأمن والتنمية\*

تمهيد:

اعرض في هذه المحاضرة للعلاقة بين الأمن والتنمية. يسلط الضوء أولاً على الترابط بين الظاهرتين. ثم تعرض لمفهوم الأمن ودور الأمن والتنمية في المجتمع. ثم تفصل بعض الشيء في القضايا المسترسكة بينهما حتى نصل إلى خلاصة المحاضرة.

١/الأمن والتنمية ظاهرتان مترابطتان.

تعتبر الظاهرة الأمنية والظاهرة التنموية ظاهرتان مترابطتان، وتحقق كل واحدة منهما يؤدي إلى تحقق الأخرى. كلما ان اهدام أي منهما يعود إلى اهدام الأخرى. فمن الواضح ان مسهما علاقة ديمائية لا يتوقف سواء في النظرية ام التطبيق. فالنمية لا تتحقق في غياب الأمن. كما ان اخفاق جهود التنمية لابد ان يعود إلى تهديد الأمن. كما انما أصبح لكل واحد منهما شرطاً لوجود الآخر.

والحقيقة ان الربط بين الأمن والتنمية نظرياً او الربط بين تحقيق الأمن والتنمية عملياً قد جاء في محاولات عدة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

فمن أعقاب الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من غياب الأمن والتنمية معالجات فلسفة ومبادئ الأمم المتحدة على الربط بين هدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وهدف تعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. أي في المجالات التنموية. في رسالة واضحة أن لا تنمية في ظل غياب الأمن.

كما ان من الصعوبة بمكان تحقق الامن في ظل غياب التنمية. ولعل مثال الاتحاد السوفييتي السابق الذي انهار وهو على قمة النظام الدولي من حيث التسليح والمعدات العسكرية - فيما كان يمتدح انه سيحقق الامن - لكن غياب معدلات تنمية موارد او حتى مسؤولية احل بالمعادلة فانهار الاتحاد السوفييتي. فقد ادى غياب التنمية الى ضعف الدولة وناكلها من الداخل حتى انهارت في حين كانت تبدو ظاهريا احد القطبين العظميين.

ولعل هذه الحقيقتان هما ما سبق لوزير الدفاع الامريكي روبرت مكنمارا ان نسه لها في كتابه (جوهر الامن) ١٩٦٦. فقد نظر الى ان الامن لا يكمن في السلاح ولا يمكن ان يخلو في الجانب العسكري فقط بل يتعداه الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي ونمائي اجتماعي وصالح ديمقراطي. نصبت جميعها في كلمة التنمية رغم ان الظروف التي صدر فيها الكتاب كانت فيها الحرب المازدة على اشدها بين القطبين.

مفهوم الامن

هناك نظريتان حاولتا تفسير الامن. بتفسيرين مختلفين وربما امكن القول انهما متضادتين. المدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية.

تتأسس النظرية الواقعية على افتراض ان الدولة هي المفاعل الدولي الرئيسي. ان لم يكن الوحيد وانها تنصرف كمفاعل موحد ذي صوت واحد يعبر عن ارادته وان الدولة تتحرك في مجال علاقات الامن على اساس من الرشد في الحساب والادراك. وهما لهذه المدرسة فان النظام الدولي ينصف بالموضوعة لحيات سلطة دولة مركزية امرؤوس ثم فان الدول فرادى فتولى امر امنها وتدافع عن مصالحها بالمعنى الدقيق وذلك من خلال استحواد القوة واستخدامها في ان الحرب تكون اداة

طبيعة للحركة الخارجية اذا ما اختل توازن القوى على نحو يهدد النظام.

ولقد تنافى على موقع المهيمن في النظام الدولي منذ القرن السادس عشر وحتى الآن البرتغال ثم هولندا ثم بريطانيا ثم الولايات المتحدة. ووفقا لهذه النظرية فان الامن هو امن الدولة اي انه ينصرف الى التكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة. وهو بذلك يوهن امن الفرد والجماعة ويحتويه. اما الامن الدولي فهو علاقات الامن بين الدول ويحتمل فيها مفهوم الامن الكوني ويتوارى مفهوم الامن الإقليمي.

اما النظرية الليبرالية فهي نظرية اصلاحية تسعى الى اصلاح النظام العام من خلال نهج واجراءات نظورية تدريجية. ويناسب الإطار العسكري لهذه النظرية على رخص فروع النظرية الواقعية وانتماءها الى الدولة لدى الليبراليين ليسب الماعل الواحد في علاقات الامن الدولية. بل احيانا ما يكون الماعلين اخرين داخل الدولة او غيرها اهمية موارد او اسلح من ملك التي نحسن بها الدولة. والدولة ليسب جدارا مصمتا ولا صوتا واحدا بل تتألف من عدد من المؤسسات والجماعات التي تماوت رواها وتتأين مصالحها وتدخل في مساومات للوصول الى توافق عام حول تلك الرؤى والمصالح.

ان مفهوم الامن في النظرية الليبرالية لا ينعصر على البعد العسكري بل يتعداه الى الابعاد الاقتصادية والتنافسية والاجتماعية وهو لا ينحصر حول القوة الصومية للدولة معاربه بقوة دولة - او دول اخرى - بل يقوم على ركيزة بناء القوة للمجتمع الوطني وليس في علاقتها بقوة محتتمات اخرى بالضرورة. وهي تركز على القوائد المتبادلة

التي يمكن للمجتمعات المختلفة ان تحببها من وراء الاعتماد المتبادل. وفي ظل هذه الرؤية الليبرالية لنا مفهوم "الامن الجماعي" الذي يعني اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أي عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام.

لقد استعاد انصار المفهوم الليبرالي للامن كثيرا من اوصاف وتطورات مرحلة ما بعد الحرب المارده. كثير من تلك الاوصاف والتطورات كان يؤكد سلامة النظر الليبرالية لمفهوم الامن وحسن توجهه. من ناحية حدثت تطورات ايجابية كانت في مصلحة تلك النظرية. منها حدوث انفتاح في التعاملات التعاوية بين الفاعلين الدوليين وبخاصة في المناضل التي لا تنمي الى المعنى الضيق لمفهوم الامن مثل المسائل المرتبطة بالاعتماد المتبادل والعولمة والاستخدام المكثف لتقنيات والات متعددة الاطراف سواء كانت رسمية او غير رسمية للتعامل مع المناضل الامنية والصراعات وبخاصة في القارة الأوروبية. إضافة الى القبات الطاهر للحروب بين الديمقراطيات الراسخة فيما يعرف بـ "الصراع" السلام الديمقراطي.

لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر على وجه الخصوص شكلت انقطاعا في مسار ذلك التطور الليبرالي لمفهوم الامن. اد استدعت كثيرا من خبرة المفهوم الواقعي للامن بالاستخدام المكثف للقوة العسكرية والإنفاق العسكري كإجراءات للسياسة الامنية.

### ٣/ دور الامن والتنمية في المجتمع.

اذا كانت التنمية تستهدف تطوير المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فإن الامن بمفهومه الشامل يعبر عن قدرة المجتمع على الاحتفاظ بحداده ومصالحه وقسمه الجوهرية في مواجهة التهديدات

الداخلية والخارجية وهذا يلاحظ ان جوهر الامن والتنمية لا يحتلان اد ان هدف كل منهما هو تلبية حاجات المجتمع او الدولة والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية بما يحقق التوازن من جانب والاستقرار من جانب اخر ثم السعي نحو التطور والازدهار.

لذلك نعرض العملية المكونة من الامن والتنمية داخل المجتمع بصورة دائمة لمتغيرات داخلية وخارجية. ومما لا شك فيه ان تحقيق الامن والتنمية على المستوى الوطني يعد الاساس الاول الذي يبنى على دائم قدرات المجتمع الوطنية والذي لا يمكن الانطلاق منه الى تحقيق الامن والتنمية على المستويين الإقليمي والدولي. فمفهوم الثروة مطلب اساسي لتحقيق كل من التنمية والامن. ونراكم الثروة دانه يعتمد على قدرة المجتمع على تلبية الحاجات الاساسية للانسان من مأكل ومشرب وماوى وتعليم ورعاية صحية.

ولما كانت الحرب - التي هي حالة انعدام الامن ولو مؤقتا - عمة اساسية هي تلبية هذه الحاجات وعمة تحول دون فراكم الثروة هي البلاد المصورة. هان ذلك يعني ان انعدام الامن او تهديده يعوق عملية بناء التنمية في اسط تهرباتها المتعلقة بتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية.

صحيح ان الامن يتضمني قدرات عسكرية تمكن الدولة من ردع العدوان لكن هذه القدرات العسكرية لا توجد في فراغ بل لابد لها من قدرات اقتصادية وتكنولوجية عند مستوى معين. وادا عابت او تدهورت وهي بالطبع نباح عملية التنمية يهدد الامن بل ربما ينهدد بقاء المجتمع الذي هو جوهر الامن الوطني. والواقع انه لا توجد دولة

قوية عسكريا دون ان تكون كذلك اقتصاديا وتكنولوجيا والعكس صحيح.

وكذلك ربما يؤدي التحالف التكنولوجي والسياسي الى اهدار المساهمة الممكنة للتنمية الاقتصادية في ساء الامور بل قد تهدر حالة التحالف بله ككلا من الامن والتنمية معا. العراق على سبيل المثال ، تحققت له افضل مستويات التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي في الوطن العربي في السبعينات من القرن الماضي لكنه اهدر كل ذلك من خلال حرمين القميين كسر نيل وهدر معهما الامن العراقي فهاب الامن وابهارت السمعة رغم ثروات العراق الهائلة والتي كان بالإمكان ان تحقق الامن والتنمية معا.

اذا كان رشد القيادة السياسية من عناصر التنمية السياسية فان الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي هي عنصر مهم في هذا السياق. والفكر العربي يرتبط من الديمقراطية من ناحية وكل من التنمية والامن والتنمية من ناحية اخرى.

#### 1/ قضايا مشتركة بين الامن والتنمية.

يتقاطع الامن مع التنمية في مجموعة من القضايا المشتركة من امورها الارهاب وانتشار الامراض المعدية المتأصلة ونحوها المحدثات، وانتشار اسلحة الدمار الشامل وقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وحقوق الاقليات ودور المرأة في المجتمع وعالة الاطفال وغيرها من القضايا التي يبدو فيها العدان الامني والتنمية بشكل واضح.

وهنا أربع قصايا تعرض لها:

٢١ الإرهاب.

الإرهاب ظاهرة دولية لا تنتمي الى دين او جنسية وقد وجدت في كل مكان وعانت منها كل الدول بدرجات مختلفة وقد مرت هذه الظاهرة بثلاث مراحل:

الاولى: بدأ الإرهاب بالموجات ذات الطابع القومي المنطوق في أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينات من القرن العشرين. وقامت به مجموعة من الوطنيين المنطوقين اعتمدوا في صلباتهم على أسلحة خفيفة.

الثانية: موجة الإرهاب ذات الطابع الإيديولوجي التي ارتبطت بالحرب الباردة بين الشرق والغرب حيث نشأت جماعات إرهابية مثل بادرماييهوف الألمانية واللولية الحمراء الإيطالية واعتمدت على الأسلحة الخفيفة والمتحركات.

الثالثة: موجة الإرهاب العابر للقوميات الذي يستهدف أوضاع أكثر قدر من الحساسات البشرية والمادية للفت الانتباه الى مطالب سياسية وعقائدية. ويستخدم منظموها أسلحة أكثر تطوراً وتعقيداً.

ولا شك ان أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية قد مثلت نقلة نوعية ضخمة في تطور الظاهرة الإرهابية ليس على مستوى أمريكا فقط بل على مستوى العالم كله.

وقد استدعت هذه الأحداث نصيرات قانونية وتشريعية على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم. وساء استراتيجيات أمنية جديدة لمواجهة موجة الإرهاب. وتطلبت تحالفات ومبادرات أمنية. انعكست من دون شك على الجانب الشموي.

## ٢- المفاهيم:

كانت العلاقة بين الأمن والمخدرات أقل وضوحاً بعد الحرب العالمية الثانية، لكن اتساع مفهوم الأمن ازداد وضوحاً تأثير المخدرات على الأمن، حيث تلعب الامتداد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأمن دوراً أكبر مما كانت تلعبه قبل خمسين عاماً، ويمنل تأثيرها على الأمن بمفهومه الشامل فإنها تؤثر أيضاً سلباً على التنمية بمفهومها الشامل هي الامتداد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن تعاطي المخدرات وإدمانها ذو تكلفة اقتصادية مرتفعة وهي لا تقتصر على تكلفة التعاطي والإدمان فقط وإنما تمتد لتشمل أيضاً برامج مكافحة المخدرات وهي متعددة ومكلفة يمكن استبدال الإنفاق عليها بالإعفاق على برامج التنمية.

وتتأثر البلدان المصيرة بمشكلة المخدرات أكثر من البلدان النامية دول العالم الثالث التي تعاني أصلاً من مشكلة محرم الموارد وتضطر إلى تدبير المرقى بين الموارد والحاجات أو سد الفجوة بين البضقات والموارد بالافتراض المحلي أو الدولي، مما يعاقب من مشكلة الديون لدى تلك الدول، فيصبح الأمر بكاليف مشكلة المخدرات مدمراً.

وهي مجال الأمن الاجتماعي تشير الدراسات إلى أن ثمة ارتباطاً عكسياً بين معدلات الجريمة وبين حالة الأمن الاجتماعي، في المجتمع فزيادة معدلات الجريمة تعني انخفاض أو تدهور حالة الأمن الاجتماعي والمعروف في سوء الحرية العملية، أن ثمة تناسباً طردياً بين معدلات التعاطي والإدمان للمواد المخدرة وبين معدلات الجريمة.

وهي مشكلة المخدرات يتم التصحية بالأمن العدائي لصالح مكاسب نخارة المخدرات، حيث أصبح مستحبلاً اقتاع المزارعين في أفغانستان



مثلا يسمى برنامج لراعات بديلة لراعاة الالهون.العائد المالي للالهون ١٠ ضعفا العائد المالي للقمح ومن ثم فان الريع الذي اعتادوا على ذلك العائد الكبير لا يفلون التحول عن زراعة الالهون.هيتم النصيحة بالامس العدائي للمجتمع كله من اجل مصالح انانية لقلة من الناس هي ذلك المجتمع.

### ٢/الإتياف العسكري وضبط التسليح.

يؤدي الإتياف العسكري في محصله النهائية الى خفض النمو الاقتصادي ومن ثم يؤثر على كثافة برامج التنمية.كما ان خفض الإتياف العسكري في الاجل الطويل يتجه الى تحرير الموارد الاقتصادية وتوفرها لأغراض أكثر اتاحة ومن ثم يصوي النمو الاقتصادي.أغراض ان الموارد التي تنحول عن الإتياف العسكري توجه الى الإنتاج الاقتصادي المادي.

لكن الآثار القصيرة الاجل لزيادة الإتياف العسكري او تخفيضه تحري على عكس الآثار الطويلة الاجل.فتمنع حاد في الإتياف العسكري يرفع اثره هوريا يتمثل في زيادة البطالة وتحرير النمو الاقتصادي.كما ان زيادة كبيرة في الإتياف العسكري وفي وقت قصير.تحسن أداء اقتصاد يعمل دون طاقته وتضع النمو وان كان بهدم النمو في الاجل الطويل برياده للمجتمع والدين.

على ان الآثار السلبية للإتياف العسكري على الاقتصاد تنحصر في حالة حدوث حرب فعلية.فالحرب تؤدي ليس فقط الى زيادة كسرة في الإتياف العسكري. بل الى تدمير رأس المال في المدن والمزارع والمصانع والمناطق والناس في مناطق الحرب.وتسبب المصالح بتخصيص امدادات المصانع. بينما تزايد حاجة الناس المها.وتفقد الحكومات

للاقتراض ومن ثم زيادة الدين الحكومي ومزيد من طباعة العملة. وفرض الضرائب هو الأمر الذي يؤدي إلى خفض ككل من الإنفاق والاستثمار. تكون له المردودات السلبية على ككل من التنمية والأمن.

#### ٤- الأمراض المعدية المناعية.

لعل أخطر الأمراض التي شهدتها العالم مرض نقص المناعة الإيدز. حيث أنه حتى ٢٠٠١ قد قصى على ما يريد على ٢٠ مليون إنسان. وتعد قارة أفريقيا مرضاً الإيدز هي العالم. فمن بين ٢٥ دولة هي الأكثر إصابة بالمرض هناك توجد ٢٤ دولة هي قارة أفريقيا ومن تلك الدول ٧ دول تزيد الإصابة فيها على ٢٠% من عدد السكان.

وعن علاقه الإيدز بالأمن أجمعت الدراسات على وجود علاقة وطيدة بين الحروب وانتشار الإيدز. فحرائم الاغتصاب التي تكثر في الحروب تؤدي إلى نقل سريع للإيدز. بل إن هناك استهداف في الحروب لنقل الإيدز للجهة المعدية عبر الاغتصاب وهذا ما حدث في عدد من الحروب.

ونظراً إلى وعيها بمخاطر انتشار الإيدز بين الجنود في مناطق القتال فقد تبنت الأمم المتحدة في قرارها رقم ١٣٠٨ الصادر في ٢٠٠٠ ضرورة التوعية بسلوك الوقاية من الإيدز لجنودها ضمن تدريباتهم للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

وليس الإيدز هو المرض هناك الوحيد هناك السارس وجمود الأنفاس والملوفا الطيور والملوفا الحمارير كلها أثرت بشكل كبير على موارد اقتصادية مهمة في الدول التي اكتسبت فيها تلك الأمراض.

## •/الخلاصة.

والخلاصة مما سبق ان مستويات الأمن والتنمية الثلاثة الوطني والإقليمي والدولي قد تداخلت بشكل كبير، كما ان قضاياها تلاقت هي الكثير من الاهتمامات ويعود السبب في ذلك الى انماقيهما (بالمعنى الشامل) في الجوهر وهو الحرص على تحقيق مطالب الفرد والمجتمع والدولة من الاستمرار والنمو والتطور على المستويات الثلاثة، كما ان طبيعة النظام الدولي الراهن بما يشهده من مظاهر العولمة وما تحتويه من سرعة الاتصال والاندماج وتدفق المعلومات قد ساهم في تداخل المستويات الثلاثة للأمن والتنمية، كما ساهم في اتساع المفهومين معا بشكل كبير زاد من تقاربهما.

\*ملاحظة: المحاضرة ملخص لدراسة للدكتور مصطفى علوي سميت تحت عنوان : الأمن والتنمية بعد الأبعاد وتداخل القضايا وهي دراسة منشورة في المجلد الأول من الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة الأكاديمية العربية للعلوم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠٠٦ م.

## المحاضرة (٥): التنمية والبيئة.\*

تمهيد:

تعرض في هذه المحاضرة الى مديات الاهتمام بالعلاقة بين البيئة والتنمية. ثم تعرض للتفسير الاقتصادي لتدهور البيئة. فشرح المفهوم باحاطة السوق والتدخل الحكومي. ثم تعرض للآثار السلبية على التنمية اثر تدهور البيئة. ونحنم محلاصة محملة عن محاور المحاضرة.

١/ الاهتمام بموضوع البيئة والتنمية.

اهتمت الدراسات التي تناولت قضايا السكان بموضوع المسألة لما يريد على قرن ونصف. فحضر ان مرور مصطلح المسألة بشكل واضح ومحدد لم يتطور الا مع عقد المؤتمر الاول للأمم المتحدة حول المسألة في ستوكهولم في السويد سنة ١٩٧٢.

واعترف تعرض الاقتصادي الانجليزي توماس مالتوس (١٧٦٦ - ١٨٣١) من خلال عملين فكريين احدهم عن تأثير السكان على نقص اوضاع المجتمع والثاني عن العنوان نفسه ولكن بشكل موسع ومعلومات احصائية اشمل اعترف اول الاهتمامات بربط موضوع المسألة بالتنمية. وهي مقالتان كانتا تناقض اراء الفيلسوف الانجليزي الراديكالي ويليام جودوين الذي كان قد طرح في كتابه "العدالة السياسية" رؤية متعائلة عن مستقبل الجنس البشري. حيث رأى مالتوس ان مستقبل البشرية يبعث على التفاؤل مع الزيادة العددية للسكان مع ما يشكله ذلك من ضغط على الموارد الطبيعية.

وجاء الكتاب الشهير الذي أصدره نادي روما (قود على النمو) لثلاثة مؤلفين. ليدعم التاملات التفاؤمية لمالتوس. حيث خلصوا الى ان العالم

مقتل على كفارته بسبب تجاوز أعداد السكان وحاجاتهم قدرة الأرض على التحمل.

وقد فصل مؤتمو (اليود على النمو) رؤيتهم وأصاهاوا إلى زيادة السكان وزيادة الإنتاج الصناعي وازداد التلوث، وعدم تحديد الكثير من الموارد الطبيعية. ويعبر هذا التحليل عنصر مهم في الفكر البيئي.

مثل هذه الدراسات وغيرها تدعم النظرة العربية الداعية لوقف النمو للحد من تدهور البيئة وظهور البنية الموضوع للحوار في المحافل الدولية. اقتران المساعدات التنموية بحماية البيئة الحديث الذي لم يكن محل ترحيب من المجتمع إذ اعتبرته بعض الدول النامية أنه مجرد حجة لتحليل الدعم أو التأثير على حركة النمو فيها سيما مع استخدام الدول المتقدمة لثلاثة أبعاد الموارد الطبيعية والطاقة في العالم وهي التي تتركز فيها الأنشطة الصناعية الممنحة للتلوث في المياه والهواء.

لكن تبين أن شعوب الدول النامية تعاني ربما أكثر من غيرها من الدول مخاطر تدهور البيئة. ليس في صورة ارتفاع تلوث الهواء في المدن فحسب، أو نقص المساحات الخضراء في المدن ولكن في صورة انحصار المساحات المرروعة فيها نتيجة للتصحر، أو موت مئات الآلاف من البشر وهلاك أعداد تفوقهم من الحيوانات وانحصار كل صور الحياة النباتية من آلاف الأهدى بتمتد الحفاف.

وهي مخاطر لم تعد مجرد تكهنات من جانب العلماء بل هي مأساة تكرر خلال العقود الماضية خصوصا في القارة الإفريقية. هي إقليم الساحل في غربها وهي إقليم القرن الإفريقي هي الصومال والسودان وأيضا هي السودان في شرقها. بل إن أخطار التلوث قد امتدت إلى عدد من الدول النامية بسبب لجوء الشركات الدولية إلى استخدام

التكنولوجيا الملوثة هي هذه المدن أو بعض هذه المدن هي الوقاية من أخطار تلوث الهواء الناجم عن الأنشطة الصناعية.

٢/التفسير الاقتصادي لتدهور البيئة.

طرح المدرسة النيوكلاسيكية وهي المدرسة الرئيسية في علم الاقتصاد عند السبب تفسيرها لأسباب تلوث البيئة منطلقاً من افتراض نظري مؤداه حالة الاقتصاد الذي تعود المنافسة الكاملة وبحسب هذا الافتراض أن هناك سبب لتدهور البيئة يكمن في إغراق السوق أو التدخل الحكومي غير المناسب وقد يكون للسبب معاوفاً يلي المفصل لكل واحد منهما.

الأول: إغراق السوق.

يرجع إغراق السوق إلى عدة عوامل منها وجود هورات خارجية سلبية وسلع مملوكة غير مقبولة وعدم النقص مما يجعله المستعمل واحداً التماثل الهائل في توزيع الدخل والثروات وانتشار الضرر.

وتتمثل الهورات الخارجية السلبية بكثره المشروعات التي تعمل في صناعة واحدة في منطقة جغرافية واحدة حيث يخلق ذلك الطلب على خدمات معاونة وعلى منتجات الصناعات المعديّة ومن ثم فإن وجود هذه المشروعات في المنطقة نفسها يؤدي بطريق غير مباشر إلى انخفاض قيمة الإسكان في كل منها لوجود الخدمات المعاونة وهذا مردود إيجابي غير أن التأثير السلبي قد يؤدي استخدام مشروع معين محاري الانهيار للحل من المصالحات إلى تسمم الأسماك يؤدي ذلك إلى هورات سلبية بالغة إلى صاندي الأسماك ومستهلكها كما أنه

يرفع من قيمة نوعه الماء الصالحة للشرب في المرفق المستول عن ذلك.

وتصبح سلعة الهواء وهي سلعة عامة ودينة حين تتنافس السلطة العامة عن نظية الهواء، أو عندما لا تقوم بالمحافظة على الأنهار من الماء المحلقات فيها، تصبح سلعة الماء سبية، خصوصاً عندما يكون مياه الأنهار المصدر المباشر لمياه الشرب للمواطنين الذين لا تصل اليهم المياه النقية، أو للصيادين الذين يعتمدون على الصيد منه كسباً للرزق.

ومن ناحية أخرى فإن عدم ضمان السوق لمخاطر الاستثمار في الأجل الطويل يعف عاقباً أمام أحد المنتجين وخصوصاً المزارع منهم بأساليب الزراعة أو التكنولوجيا الصديقة للبيئة، كما أن التعامل في الأسواق المستقبلية ينطوي على صعوبات كبيرة، فربما البعض أن صعوبة التعرف على سعر السلعة هي المستعمل بحمل المنتجين والتألمين يهدرون سلماً قيمتها قد تكون منخفضة في الحاضر، ولكن يمكن أن يؤدي تدريتها المتزايدة إلى ارتفاع قيمتها في المستقبل.

وأخيراً فإن قوى السوق قد تمنح توريماً للمروات والدخول بتركيز فيه جانب كبير من المروات والدخول في أيدي قليلة بينما لا تحظى غالبية المواطنين إلا بقدر محدود منها، وبقي ذلك أن يكون الضرر هو نصيب الغالبية. وإذا كان المزارع لا يملك من الدخل والثروة ما يسمح لهم بالتعامل الصحيح مع الطبيعة فهم أيضاً ضحايا تدهور الأوضاع البيئية.

الثاني: الأثر السلبي للسياسات الحكومية ويمثل فيما يلي:

١- عدم تحديد حقوق الملكية أو عدم مراعاتها.

وتبرر هذه المشكلة في حالتين أحدهما تتعلق بصعوبة وقف انتهاك حقوق الملكية عمليا في بعض الحالات. كما في حالة المصانع التي تنتج دخانا ملوثا للهواء وقد يلوث أيضا المراعي المجاورة. ومن ثم يصرر بحقوق الملكية لأصحاب المراعي. لكنهم لا يمكنهم مفاصة أصحاب المصانع.

والحالة الثانية، هي تكون هناك أصول مملوكة على المساح مثل العادات والمساقي والمراعي. ولا توجد قواعد تمنع استئثار أصحاب النمود الأمر الذي يترك الصغار للساحس على مساحة صغيرة فحدث فيها التحريف الذي يفود هي نهاية الأمر إلى التصحر وما شابهه من مخاطر.

٢- السياسات السكانية: أساسا في هذه السياسة يؤثران على البيئة الأولى يتمثل في توزيع السكان. حيث أن اكتناص بعض المناطق بالمكان بشكل صغطا على الطبيعة. والثاني الريادة السريعة في السكان. حيث يصعب توفير فرص التعليم والرعاية الصحية والعمل ما يؤدي إلى الضر الذي يتمكن على تعامل سلبي مع البيئة.

٣- سياسات الاسعار: فانخفاض الرسوم على قطع الاشجار في العادات، يشجع على اجنائها ودعم الحصول على المسدات الكماوية يؤدي إلى تلوث المياه ومصادر السمكة.

٤- السياسة الصربية: ان تفاوت معدلات الصربية على الحاصلات الزراعية قد يضر من التركب المحصولي وهو ما قد يؤدي إلى سرعة تعرض بعض الاراضي إلى اخطار تعرية التربة.

٥- الخصوع لجماعات المصالح: تستطيع الشركات وأصحاب المصالح التأثير على رجال السياسة. لاستغلال نفوذهم للقيام بمشاريع دون



مراعاة شروط السمعة وهم في ذلك يأمون من التعرض للعصا والملاحقة القانونية.

٦- نوعية الاستثمارات العامة: تؤثر بعض المشروعات الصغيرة على البيئة سواء كانت سدودا أو مصانع صلب أو شبكات مواصلات. ومن الضروري دراسة الآثار ومعارضة العائد الناتج عنها بحجم الاستثمار المخصص لها. خصوصا ان هذه المشروعات قد تمتدح مساحات واسعة من الاراضي الزراعية او قد تؤدي الى ارتفاع معدلات تلوث الهواء والماء والتربة بدرجات عالية.

٧- خطر نشر المعلومات الصحيحة عن السمعة: هناك من الحكومات من تلمس المعلومات الخاصة باوضاع السمعة طامها ان المواطنس يحب الا يعرفوا بخطورة الاوضاع البيئية.

٣/ اضرار قدهور البيئة على التنمية

سواء كانت الاضرار الممنعة قادمة من طبيعة اداء السوق، او سوء التدخل الحكومي فان هذا القدهور يعوق عملية التنمية من ثلاث نواح: الاول: اضافة اعباء جديدة على عملية التنمية.

الثاني: يؤثر على صحة العاملين ومن ثم على انتاجيتهم.

الثالث: يعرف استمرارية التنمية.

وقد قادت هذه النتائج التي خلصت اليها المؤتمرات الدولية سيما التي عقدتها الامم المتحدة الى التوصل الى مصطلح السمعة المستدامة باعتبارها الاستراتيجية التي تضمن استمرارية السمعة من ناحية والحفاظ على السمعة من ناحية اخرى، وقد تم عقد مؤتمر بحمل عنوان السمعة المستدامة في جوهانسبرغ في جنوب افريقيا في ٢٦/١ وحتى ٩/١ سنة ٢٠٠٢م.

وقد عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تفي بحاجات الجيل الحاضر دون ان تعطل من قدرة الاجيال القادمة على ان تفي بحاجاتها" ولقد نصبت هذه الاستراتيجية التي تم التوافق عليها امميا ثلاثة اهداف للحفاظ على الطبيعة اولها ضرورة استمرار كل العمليات الايكولوجية الاساسية كضغوط الامطار وتدفق الانهار ونمو النباتات وثانيها الحفاظ على التنوع الحيوي الذي يقصد به الإبقاء على مختلف المواد الحسية في ظل النباتات والحيوانات وهو ضرورة للإساح في المستقبل وثالثها الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

#### ١/الخلاصة:

ليس من المبالغة ان يربط اليوم بين التنمية والتنمية حيث ان الكثير من المرامي التنموية هي العديد من البلدان استسحقها تدهور للتنمية ومن ثم جاء نتائج على عكس ما يستهدفه اصحاب المشاريع التنموية سيما مع جعل الإنسان المحور في التنمية فيما اصطلح عليه بالتنمية البشرية فقد أدت الى تدهور صحته ورياده جهله وفقره الامر الذي استدعى وجود استراتيجية بصفة موجه التدهور البيئي فكانت التنمية المستدامة.

ملاحظة\* المحاضرة ملخص لبحث سرور الدكتور مصطفى كامل السيد في الموسوعة العربية من اجل التنمية المستدامة المجلد الاول الصادر عن الاكاديمية العربية للعلوم الدار العربية للعلوم، ناشرون ٢٠٠٦م.

## محاضرة (٦): مقاربات الدين والتنمية

تمهيد:

يرى الباحث ان الدين على خطورة تأثيره في المجتمعات، وسيما مجتمعاتنا الإسلامية، لم يلق من الاهتمام الملحوظ في دوره وتأثيره في قضايا التنمية بمختلف مصطلحاتها وتسمياتها، وهذه المحاضرة محاولة مصرية لالمام ديبية يمكن الاستعانة بها في اكتشاف الدين بقضايا التنمية، ومن ثم يمكن اعتبارها مدخلا لإبراز دور الدين في التنمية او يطلق عليها التنمية الدينية.

## ١/ الدين توجه سماوي وحاجة إنسانية

جرى تناول الدين من قبل الدراسات الاجتماعية باعتبارها ظاهرة اجتماعية، عكس عن حاجة الناس للارتباط بالقيم للهروب ربما عن محرم يشعرون به في مواجهة قسوة الطبيعة او مواجهة طغيان النفس منهم والحيوان نحو الاستئثار بالموارد التي يتوفر عليه المجتمع، وهذه النظرة هي تناول الدين عاطفة، بالإضافة الى تكوينها غير منصبة حيث تعتبر الأديان متوجها بشريا، كما تحمل الدين في اطر صيغة جدا ودمج على الناس استثمار الرصيد الديني الصخم والتحارب الديني عبر التاريخ، ولعلنا نلاحظ ان شرارة لصالح قضايا التنمية.

وما يرام الباحث ان الدين ليس مجرد ظاهرة اجتماعية يسكرها افراد عابرة او طغاة ومحادعون في مجتمعات بشرية محكومة بعبء الاستجابة لواقع اجتماعي محدد، بل هو رسالة سماوية من الله عز وجل للبشرية، ليهدوهم ويستنمروا حياتهم الدنيا بأفضل ما يمكن من خلال

الأخذ بالمعطيات الدينية التي جاء بها الأسماء والرسائل وأرسى معالمها  
الائمة الأوصياء والعلماء عبر التاريخ المنهجي الجديد.

وعليه يصبح الأحاد بهذه التعاليم ليس مجرد قصة تمثيلية تريح الإنسان  
من البحث عن ما وراء المصوّر، واكتشاف الغلّ والدلالات، بل قصة  
علمية ينبغي للعلماء إخراج وسعهم مهية استثمار ما صبح من المصوّر  
الدينية سيما التي تمثل وحيا مرلا من الله عز وجل على الأنبياء  
والرسول وبوجه خاص على نبينا محمد (ص) لئلا حياة أفضل للإنسان  
على وجه الكوكب الأرضي، وهو ما تسعى إليه الأمم المتحدة والدول  
على مختلف مشاربها تحت عناوين السمة التي أخذت في التوسع مع  
مرور الزمن فمن الاهتمام بالحالت الاقتصادية ورفع معدلات الناتج  
الزومي كمعبر عن السمة كما نظر إليه في منتصف القرن  
الماضي إلى الاهتمام بالمينة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وأهداف  
الائمة المالية، كما مراد هي ادعاء مطلع هذا القرن.

وما يهمنا بالدرجة الأولى أن ننظر إلى الدين باعتباره مصدرا أساسيا  
لبناء حياة أفضل للإنسان على وجه الأرض وهو لا يتناقض مع الجهود  
الإنسانية في هذا السبل ولا يصطدم بالناتج العلمية المحكمة بل  
بؤكدتها ويرتد إلى اتفاق أخرى يمكن السه إليها وأخذها بمن  
الاعتبار ويربط بين مختلف القضايا إذ يرى أن مؤداها واحد وتسير إلى  
تنحية واحدة يؤكد وحدانية الله سبحانه وتعالى، وخالفته للإنسان  
والكون وما فيه.

إن الأخذ بالتعاليم الدينية قد يأتي من اعتماد ديني بعني الثواب والعقاب  
الأخروي من الله سبحانه وتعالى، فيكون عقيدة راسخة هي لاشعور  
الإنسان وحاصرة هي وعيه وظاهرة على سلوكه ويمكن الأخذ بهذه

التعامل أيضا من وجهة نظر نمووية بحيث يعمى استثمار المعطى الديني كمورد أساسي لقضايا التنمية. بعض النظر عن الاعتبار الاقتصادي.

وعلى الجانبين فإن النتيجة النهائية نصب لصالح قضايا التنمية الاقتصادية أو البشرية أو السامة والمستمدة. وكذلك طريقة التعامل مع الموارد المائية التي تكثر المحافظة عليها والاستخدام الأمثل لها مسألة نمووية أساسية سيما مع التهديدات المائية التي تعانيها بلدان كثيرة في العالم، لدرجة تحول المصادر المائية إلى عوامل صراع حالي ومستقبلي، في الوقت الذي تستهلك فيه بعض الشعوب الماء بهدر كبير دون احساس بقيمة الحظيرة لهذا المورد الهام.

فقد يستمد من التعامل الديني للحفاظ على هذه الثروات، من خلال البعد الاقتصادي، حيث أن الإسراف في تناول أي مورد ومنها المورد المالي محرمة شرعا لحرمة الإسراف. فتساهم هذه التعامل بشكل فاعل في التقليل من الهدر لهذه الثروة العظيمة. وقد يستمد من هذه التعامل باعتبارها تعامل نصب لصالح العملية النمووية. والحفاظ على الموارد الطبيعية التي يحتاجها الإنسان حاضرا ومستقبلا.

## ٢/ مخرجات التنمية بلغة دينية

علينا لا نجد في التراث الديني نصيرا عن مسائل التنمية بالاعتماد المتداولة حاليا. وقد يصرف ذلك البعض عن الأحكام من الدين بما يخدم في تناول قضايا السمعة التي هي محل رعاية ودراسة على صعيد أهمي لكن المعارف اللغوية يمكن لها أن تعدل من نظرتنا لقضايا التنمية في النصوص الدينية.

صحيح انما قد لا نجد العاطا في ما بين ايدينا من مصادر دينية، وإسلامية بوجه خاص (ماعتارنا مسلمين) تناول التنمية بمعنى لمطة التنمية والالعاط المستخدمة للتعبير عنها. لكن البحث عن العاطا قريبة او ربما اوسع في مدلولاتها اللغوية والدلالية في هذه المصادر يجعلنا امكانا كبيرة للاستفادة من هذه المصادر لتناول قضايا التنمية. واكتشاف ان مسائل التنمية ليست ولمدة الاهتمام من قبل الانسان في خمسينات القرن الماضي وبدايات هذا القرن. بل هي محل عناية واهتمام من قبل الرسل والاساء واوصائهم والقادة الدينيين. ان لم تكن هي الهدف من ارسال الرسل بعد عبادة الله سبحانه وتعالى.

وما هو حذر بالعبادة والاهتمام ونحن ندرس موضوع التنمية. ان مصدر البروء الهامة من التراث الديني والتجارب الدينية الصحيحة هي محالات التنمية. انحصار الكثير من الجهود والامكانيات والموارد لتحقيق الاهداف التنموية التي تسعى اليها البشرية اليوم سواء عبر برامج الأمم المتحدة الانمائية او عبر الجهود التي يبذل في كل بلد على حدة بعبء التنمية والارتقاء.

الالعاط التي نبحثها تحمل معنى التنمية في القرآن الكريم متعدد. ومراجعة الآيات التي وردت فيها هذه العاطا تضيء الضوء على شديد اهتمام الاديان بمسائل التنمية. والإسلام بوجه خاص باعتباره خادم الاديان السماوية وهذا ما يسمح لنا بالقول ان قضية التنمية قضية دينية بالدرجة الاولى.

من هذه العاطا لمطة المركبة. ولمطة الاحياء. ولمطة الملاح. وفيما يلي لقاء الضوء على بعض الآيات التي وردت فيها هذه العاطا او مشتقاتها. بغية استنباط علاقة هذه العاطا بموضوع التنمية ومن ثم اكتشاف

الافاق الدينية التي يمكن لنا استثمارها في معالجة قضايا التنمية هما يتوافق والمصاح النبوي والاجتماعي هي مستمات المتوقف هما مع ثلاث آيات من القرآن الكريم نصيب هذه الكلمات الثلاث يمكن لنا التعرف من خلالها على المنظور الديني لقضايا التنمية:

١/ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ، دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ آلِهَةٌ، فَاتَّقُوا اللَّهَ، إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝﴾ (الأنفال: ٢٤)

٢/ قوله تعالى: ﴿قُلْ لَيْسَ مِنِّي الَّذِينَ يَفْعَلُونَ مَعَ آلِهَتِهِمْ كَمَا أَنِّي فَعَلْتُ مَعَ آلِهَتِي، فَاتَّقُوا اللَّهَ، إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝﴾ (الأنفال: ٢٥)

٣/ قوله تعالى: ﴿قُلْ لَيْسَ مِنِّي الَّذِينَ يَفْعَلُونَ مَعَ آلِهَتِهِمْ كَمَا أَنِّي فَعَلْتُ مَعَ آلِهَتِي، فَاتَّقُوا اللَّهَ، إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝﴾ (الأنفال: ٢٥)

٤/ قوله تعالى: ﴿قُلْ لَيْسَ مِنِّي الَّذِينَ يَفْعَلُونَ مَعَ آلِهَتِهِمْ كَمَا أَنِّي فَعَلْتُ مَعَ آلِهَتِي، فَاتَّقُوا اللَّهَ، إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝﴾ (الأنفال: ٢٥)

٥/ قوله تعالى: ﴿قُلْ لَيْسَ مِنِّي الَّذِينَ يَفْعَلُونَ مَعَ آلِهَتِهِمْ كَمَا أَنِّي فَعَلْتُ مَعَ آلِهَتِي، فَاتَّقُوا اللَّهَ، إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝﴾ (الأنفال: ٢٥)

ونكفي في هذا البحث ان نتوقف مع هذه الآيات لاكتشاف الاهتمام الديني بموضوع التنمية ويكون التفصيل في البحث الموضوع عن الدين وقضايا التنمية "اذا قدر الله لي ان يكون اطروحتي للدكتوراه" اذا شاء الله لي التوفيق في ابحاثي.

### ٢/ الإحياء والتنمية

نستمد من مفارقة معنى الإحياء ودلالاتها على مواضيع التنمية من خلال ما ذكره المفسر الكسر للقرآن الكريم العلامة محمد حسن الطباطبائي، في كتابه المبررات في تفسيره الآية الاولى المذكورة اعلاه، حيث ذكر ان "الحياة اعم بعمق واعلى صلبة بعندها الموجود

الحي نفسه كيف لا؟ وهو لا يرى وراءه الا العدم والظلام، وأثرها الذي هو الشعور والإرادة هو الذي نرام لاجله الحياة ويرتاج اليه الانسان ولا يزال يمر من الجهل والاعتماد حرية الإرادة والاختيار، وقد جهز الإنسان وهو احد الموجودات الحية بما يحفظ به حياته الروحية التي هي حقيقة وجوده كما ظهر لكل نوع من انواع الخلقة بما يحفظ به وجوده ونماءه، وهذا الجهاز الإنساني ينحصر له خبراته ومنافعه، ويحدّره من مواطن الشر والضرر.

.. وهذا هو الذي يصير عليه الضران الكريم ان الإنسان لا يخص علمه ما فيه سعادته في الحياة من علم وعمل وانه يدرك بمطربه ما هو حق الاعتماد والعمل، وهذه الامور التي ندعو اليها المطرزة الإنسانية من حق العلم والعمل ثوارم الحياة السعيدة الإنسانية وهي الحياة الحبيبة التي بالحري ان تحتص باسم الحياة والحياة السعيدة تستنمها كما انها تستلزم الحياة وتستنمها.

فإذا انحرف الإنسان عن سوي الصراط الذي تهديه اليه المطرزة الإنسانية ونسوقه اليه الهداية الإلهية، فقد فقد ثوارم الحياة السعيدة من العلم النافع والعمل الصالح ولحق بحلول الجهل وضاد الإرادة الحرة والعمل النافع بالأموات ولا يحسنه الا علم حق وعمل حق وهما اللذان نمدب اليهما المطرزة وهذا هو الذي نسر اليه الآية التي نبحث عنها: { يا ايها الذين امنوا استحيوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحسنكم }.

واللام في قوله: { لما يحسنكم } بمعنى النى، وهو شائع في الاستعمال، والذي يدعو اليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الدين الحق وهو الإسلام الذي يصوره الصران الكريم مانع المطرزة فيما تمدب اليه من علم نافع وعمل صالح.



## 1/ الترئية والتنمية

وردت لفظة الترئية في عدد من المواضع في القرآن الكريم ومن خلال الشرح اللغوي لهذه اللفظة كما أكد عليه مفسرو القرآن الكريم فإنها تعني امرين، الأول وهو التطهر من الفدرة المادية والمصوبة، والثاني هو الترئية والارتقاء وهي بذلك لفظة فخرية بداخلها لفظة الترئية.

ومن الموافقة أن تشمل الترئية في الحيات الاقتصادية، حيث تعني بالمعنى الاصطلاحي الصربية المالية التي فرصت على مجموعة من الأمور التي منها المكاسب التي يحصل عليها الإنسان ونسب الركةاء وان تستخدم أيضا للتطهر الذاتي والمجتمعي من كل ما من شأنه الطويع والحق الفدرة سواء في الحيات المادية أو المعنوية، مثل ما وجدنا كيف أن استخدام مصطلح الترئية بدأ أولا من خلال المظرة الاقتصادية حيث نظر للترئية باعتبارها ارتفاع نسبة الدخل القومي العام ثم تطورت المظرة للترئية باعتبارها الأحد بكل الأسباب التي من شأنها الارتقاء بحياة الإنسان بما فيها ظاهرة ماة "المناء الصالحة للاستخدام المنري" وظاهرة جوء من التلوث وما له شأن بسلامة البيئة.

وهنا نسر إلى ما ذكره بعض المصربين بشأن الآية الصاركة اعلام التي نصبت لفظة الترئية حيث أنها أوضح أن من أهداف بعث النبي محمد (ص) ترئية الناس ويعمهم بما تمسهم بما للترئية من سعة.

﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُؤْتِيهِمُ الرِّزْقَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْبَيْتَ وَالْمَسْجِدَ وَالْجَمْعَ ۚ ﴾

قال في مجمع الناس: يركبهم بظهرهم من الكمر والديوب. ويدعوهم الى ما يصيرون به اركباء. وهي المبران قال: "التركية فصيل من الرقاة بمعنى النمو الصالح الذي يلازم الخير والرفعة فتركبته لهم فمبته لهم ثناء صالحا تنويعهم الاحلاق المصلحة والاعمال الصالحة فبكمالون بذلك هي اسابيتهم فستقيم حالهم في دنياهم واخرتهم يعيشون سعداء ويموتون سعداء."

ومثل هذا الكلام لا يعترف عن كلاما عن التنمية ومواضعها. وبدل ذلك يمكن لنا البحث في آيات الرقاة ومنعها لتستفيد منها بصورة واضحة هي الرؤية القرآنية لمصايا التنمية.

#### ٥/ الفلاح والتنمية

حين نراجع القول المفسر عن لفظة الفلاح نراه يسرور الى انه هو النجاح في الدنيا والمور في الآخرة هما نراه ايضا يسرور الى انه النجاح الذي يحقق في صفاته الانقاذ وبدل ذلك فان النجاح الذي يرمده القرآن الكريم بالنسبة للمجتمعات هو ما يسدي به النور ويهد مصابا لرفق ويغده اي مجتمع وهو النعمة السامية وتمداده شاملة بمعنى النجاح في كل الانقاذ الحياتية وتمداده اي مواصلة عمر موفقه وهي في مصد القرآن الكريم مستمر مع الانسان حتى الى ما بعد الموت اذ هي نجاح في الدنيا وفوز في الآخرة.

معول الراعي الاصمعي في عرب مفردات لقرآن (الفلاح المظهر وادراك معناه وذلك عرب: دسوي واخروني فالدسوي المظهر بالمداد ليس يظن بها الحياة الدنيا وهو النماء والعنى والعمر والفلاح اخروني وذلك أربعة شياء: بناء ملاهية وعنى ملاهية وعمر ملاهية وعلم ملاهية) وهذا المعنى يكون الفلاح هي الدنيا هو النجاح

السجدة والسجدة المحممة والعلاج في الآخر هو العود بالدخول إلى الحبة الموعودة.

مقول الطري في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ

## الْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾﴾ البقرة: ٥

(أولئك هم المفلحون المفلحون ما مثلوا عند الله تعالى بغير ما عملتهم وأعمالهم بالله وفضله ورسوله من العود بالعباد والحدود في الحيات.. ثم فعل عن ابن عباس رضي الله عنه: أي الذين ادركوا ما مثلوا ونحو من شر ما فيه هربوا). وهي نفس ابن عباس "أولئك هم المفلحون" أي المفلحون ومقول الطري في نفس الآية من سورة آل عمران "وهموا الله لعلكم تفلحون" أي تفلحون. وبناء على ذلك فإن أي لفظة هي الصواب الكريم يحدث عن العلاج فيها نفس النجاح السجدة عن باقي نصيب الأفراد والسجدة المحممة عن يكون نصيب الجمع وهذا يمكن لنا أن نجد التوجيه الذي في مواضع السجدة.

## ٦/الخلاصة

يمكن لنا في الفصل ٦ تراجع صفات الآيات التي وردت فيها لفظة العلاج أو مستفادها ولفظة البركة ومستفادها ولفظة الإحسان ومستفادها نجد التالي: الدمنة المستفاد موضوع السجدة يمكن عام والتسعة البشرية بشكل خاص.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن السجدة التي يفهم من الصواب الصواب الكريم ومن ثم الدين الإسلامي بمرهق هي ما يطلق عليه بالسجدة السجدة باعتبار الإنسان محوراً للسجدة وما يسميه الأبعاد الأخرى

فالسجدة الاقتصادية الا لصالح السجدة السرية وعمر ذلك حسب دي  
 قومه او الانسان هو محور الكون وما خلق الله عز وجل الا لخدمة هذا  
 الانسان وهذا ما يحدد هي دلالته لفظه السحري الذي يكرر  
 في الايات القرآنية الكريمة فهو تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ  
 وَذَلِكُمْ يَذُكَّرُ﴾ (البقرة: ٢١٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْمُوا لِلَّهِ ذُلًّا  
 وَطِيعُوا الرَّسُولَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (آل عمران: ٣١-٣٣) ﴿يَا أَيُّهَا  
 الَّذِينَ آمَنُوا اسْمُوا لِلَّهِ ذُلًّا وَطِيعُوا الرَّسُولَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (آل عمران: ٣١-٣٣)  
 وهو تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالشَّجَرُ  
 يَسْجُدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ وَطِيعُوا الرَّسُولَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (البقرة: ٢١٣)  
 وهو تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا  
 مِنْهُ جَبِيَّةً مَلْسُونًا تَرَى الْعُلَاقَ فِي الْبَحْرِ مُوَاجِرِينَ يَمِيزُونَ غِلْمًا مِنْ قَبْلِهِ  
 وَلَمَّا كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ مَلَسَ الْبُحْرُ بِكُمْ فَكُنْتُمْ لِزِينَةِ اللَّهِ سَاكِنِينَ﴾ (البقرة: ١٦٥)  
 وهو تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ حَبَاقًا مِمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ  
 وَمَنْ جَنَدًا لِمَنِ الْإِيمَانُ﴾ (البقرة: ٢١٣)

## المحاضرة (٧): حصاد التنمية\*

تمهيد:

الهدف من هذه المحاضرة السبر مع التطور الذي حدث لقصة التنمية والتذكير والتركير على المصطلحات التي اطلقت عليها ومررنا بها في المحاضرات من خلال هذا المقرر. كالتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والتنمية السرية والتنمية الشاملة. مع التذكير بتعريف ومفهوم كل واحد منها مع حائمة عامة عن المحاضرات هي هذا المقرر.

## ١/ من النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية.

مير الاقتصاديون من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على اساس ان المفهوم الاول يعني زيادة ضخمة في مستوى الدخل بدون ان يصاحبها تغير في هيكل الإنتاج والاقتصاد القومي. اما التنمية الاقتصادية فتعني الى جانب نمو الدخل حدوث تحولات اخرى مثل التغير في هيكل الاقتصاد بحيث يتقلص المصيب السمي للزراعة في الناتج المحلي لصالح اسهام قطاع الصناعة فيه ويريد نسبة السكان في الحضر بمعدل اكبر من يظبرها في الريف. ويدخل اساليب حديثة في مجال الإنتاج ويريد الاعتماد على النفود ككوسط للتبادل بدلا من المقايضة. وترداد نسبة الإنتاج المصوق بدلا من الإنتاج المصبي وهكذا. لا ان المفهوم الاساسي للتنمية ارتبط برفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ارتفعت اصوات عديدة تصر عن عدم الرضا من المقاربة التي تقوم على تعريف التنمية الاقتصادية على اساس مستوى الدخل. ونمت مع الوقت صياغة مفاهيم اخرى متطورة من التنمية الاقتصادية. وقد سبق لنا التوسع عن ذلك في محاضرات سابقة.

## ٢/ التنمية البشرية.

هي سوء عدم الرضا عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمؤشر للتنمية والتأكيد المتزايد على أهمية العناية بالخصر البشري بصحته المحدد الرئيسي لكفاءة أداء الاقتصاد الوطني. ثم وضع مؤشر مركب أطلق عليه مؤشر التنمية البشرية. وهو يحتوي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الخدمة التعليمية التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع ونسب متوسط عدد السنوات الدراسية التي يحصل عليها الفرد ومستوى الرعاية الصحية سواء من حيث عدد الأطباء أو عدد الأسر المأهولة لكل ألف من السكان ونصيب الفرد من الإنفاق على الخدمات الصحية ومتوسط العمر المتوقع للحياة عند الولادة.

ولا يتساوى ترتيب الدول بناء على مؤشر التنمية الاقتصادية بالضرورة مع ترتيبها على أساس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد سبق أن نظرنا بأسباب لانعدام التنمية البشرية في المحاضرات الماضية.

## ٣/ التنمية المستدامة.

يستخدم هذا المصطلح في التنمية كترجمة للمصطلح الانجليزي sustainable ويعصد به الاهتمام باحتياجات الأجيال القادمة عند أحداث التنمية وليس مجرد سد حاجات الجيل الحاضر كما أنها تشمل على ضرورة المحافظة على البيئة وعدم تلويثها حيث أن هذا يؤثر سلماً على التنمية ذاتها في المستقبل.

ومثال ذلك في الزراعة حيث يمكن زراعة الأرض زراعة مكثفة جدا وتحصل منها حاليا على محصول وفير دون ان يعرض ذلك بالتسميد او غيره ويترتب على ذلك ان انتاجية الارض سوف تنخفض في المستقبل اما لتآكل التربة او لانخفاض منسوب المياه الجوفية او غيرها من الاسباب ومثل هذا الاجراء يتعارض مع استدامة التنمية واطرافها.

ومن الامثلة ايضا ما حدث لمنطقة حلوان فقد كانت منطقة حلوان في مصر شهيرة بحماماتها التي كان يؤمها كثير من المصريين والسياح الاجانب لاغراض الاستجماء بطرا لتوافر عبور مياه ككريته فيها، غير ان القامة صناعات الحديد والصلب والاسمنت منذ اواخر خمسينات القرن الماضي في هذه المنطقة ادت الى تلوث الجو والمياه وفقد على الحمامات المذكورة.

ان التنمية المستدامة تعني اذا لزم القامة هذه الصناعات في هذه المنطقة بالذات فيوجد الاتعاد عن هذه الحمامات بمسافة كافية للحمايل عليها.

ورمما ادى ذلك الى زيادة التكاليف المالية المباشرة لإقامة هذه المصانع الا ان الوفير المتحصل من الحؤول دون تدمير السنت والمصاء على الحمامات ودون تدهور صحة سكان المنطقة نتيجة التلوث يعوض هذه الزيادة باصناف مصاعده.

ان التنمية المستدامة لا تعارض القامة مثل هذه المشروعات، بل تدعو الى جانب القامة هذه المصانع والمشروعات الى الحفاظ على السنت والموارد كلما امكن ذلك وان على الدولة ان تسدل صحهه صريحا وحقيقيا من اجل ذلك.

ان احد التنمية المستدامة يعني الاعتناء يستوجب مراعاة الترابط بين البيئة والتنمية ويظهر ذلك في اربعة محالات رئيسية:

١- ادماج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة.

٢- تحقيق الاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية واليات السوق.

٣- إنشاء نظم المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة.

١- وضع اطار قانوني وتنظيمي فعال للحفاظ على البيئة مع عدم اهمال التنمية.

وعلى ذلك يمكن تعريف التنمية المستدامة على انها تلك التي تأخذ في الاعتبار احتياجات الاجيال القادمة عند فلسفة حاجات الجيل الحاضر. وينتطلب ذلك الحفاظ على البيئة باعتبارها الاقتصادية والاجتماعية. وعدم تدمير الموارد وحسن ادارتها أثناء عملية التنمية. وتحرير مومع ومشاركة مختلف فئات المجتمع في الجهود الإنمائية.

١/ التنمية الشاملة.

التنمية الشاملة تعني انها يجب ان تكون اقتصادية واجتماعية في الوقت عينه. وانها يجب ان تشمل الزراعة والصناعة معا. وتحقيق التوازن في التنمية المكاسب. وان يعمد اهتمام خاص لمصايا توزيع الدخل والمصاء على الضرر.

المعروف ان الدول النامية يعلب عليها الطابع الزراعي. في حين تميز الدول المتقدمة بعلبة النشاط الصناعي. وهذا ولدلك عرف البعض التنمية على انها التنمية الصناعية. مما دفع الكثير من الدول النامية الى صياغة برامجها الإنمائية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي على التصنيع مع اهمال قطاع الزراعة لكن هذه التنمية الحزنية لم



تحقق ما كانت تصبو اليه هذه الدول من امال ونسب لها ان التصنيع الكفاء يتطلب عدم اهمال قطاع الزراعة بل ضرورة اعطائه الاهتمام الكافي.

كذلك ركزت بعض الدول النامية عل تنمية القاليما الجغرافية التي تنوهر منها اليممة الأساسية. واهملت القاليما الأكثر فقرا. وادى هذا التوجه الى زيادة عدم العدالة الإقليمية داخل الدولة الواحدة. كما ادى الى معاناة الدولة من مشاكل عدة وصلت الى درجة الحرب الأهلية بين الاقاليم المرفهة والمحرومة والى انفصالها عن بعضها البعض.

اد يعتمد ان هذا ما حدث بين باكستان الشرقية وباكستان العربية عندما كانتا تحت لواء دولة واحدة. فقد قرصرت الاستثمارات في باكستان العربية واهمل الإقليم الشرقي. ثم اندلعت الحرب الأهلية واستغل الإقليمان عن بعضهما البعض. فاصبحتا باكستان الحالية وبنغلادش.

كما ان بعض الدول لا توفر عناية كافية للحواش الاجتماعية للتنمية (مثل درجة الفقر المنتشرة فيها او اهمال الاهتمام بالصحة والتعليم او العلاقات السائدة بين فئات المجتمع وغيرها) البناء حصولها. فيمكن ذلك سلنا على التنمية الاقتصادية بعد وقت غير طويل.

ه/تصميمات اخرى للتنمية.

اعتمدت مصممات اخرى للتنمية يمكن ذكر بعضها ايضا. منها التنمية المستقلة. وهي تقوم على الاحد بالاعتبار امكانيات الدولة المصممة وتراعي السمات الخاصة بها. كما ان هناك تنمية يؤكد مبدأ الاعتماد على الذات عند احداث التنمية. وهي تنمية تعطي افضلية للإنتاج الذي

يتمتع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع ونركز على تحقيق الاكتفاء الذاتي واستخدام الأساليب التكنولوجية ذات الكفاءة البدوية.

ونظرا لأن معظم الدول النامية صغيرة الحجم وليس بها تنوع كبير (ربما باستثناء الصين والهند) نعتمد على النقص بالاعتماد الذاتي الجماعي، أي أن تتم تنمية موارد الدول النامية بالتعاون في ما بينها.

#### الخلاصة

يمكن القول بعد دق النظر هذه المصطلحات للتنمية وما مر علينا من محاضرات هي هذا المظهر من الهدف من التنمية الارتقاء بحياة الإنسان. غير أن كل هذه العناوين والأبحاث لاحظت بعدا واحدا في تكوين شخصية الإنسان المراد والمجتمع وهو البعد المادي الذي يتطلب ارتقاء في الحياة المادية ولم تعطى اهتماما جديرا بالملاحظة لبعده الروحي الذي يتمثل في علاقة هذا المخلوق بحالته وهو البعد الذي تكلمت به الرسالات السماوية للنساء على طول تاريخ البشرية. بل أن مصطلحات التنمية على اختلافها لم تستمد من المروء الدينية للدفع باتجاه تحقيق أهدافها.

من هنا لزمنا الحاجة التي وجود تنمية يمكن أن يطلق عليها بالتنمية الدينية. كما يمكن أن نستمد من المروء الدينية التي تمثل في نصوص ونواحيح وسر وتعليمات الأديان. وسما المشتركات منها بين كافة الأديان هي الدفع باتجاه تحقيق الأهداف السماوية لكافة البشرية.

\* ملاحظته المحاضرة (سوي الخامسة) ملاحظة من محمد للدكتور محمد سلطان أبو علي بحث بعنوان نظريات السمعة الاقتصادية وسماها بمسور الموسوعة العربية للمعرفة من أجل السمعة المستدامة المجلد الرابع البعد الاقتصادي الدار العربية للعلوم - ناشرون بيروت ٢٠٠٧م.

## ٨/ الحلقة الحوارية الثالثة والتكليفات

\* تستهدف هذه الحلقة الحوارية اعطاء المامة عامة بمواضيع القسم الثالث من محاضرات التنمية المنريية وقياس مستوى الاستيعاب الإجمالي لما ورد فيها ويتم فيها التناور بين الطلبة هي قضايا هذا القسم بحيث يقوم الأستاذ بإدارة هذا الحوار، مشجعا الطلبة على التعبير الحر عن آرائهم للمادة وتعليقاتهم عليها وموجهها لحوارهم توجيها علميا يقوم بطرح عدد من الحمل والأسئلة ذات الاتصال بما ورد في المحاضرات للفاش فيها من قبل جميع الطلبة.

\* فيما يلي ١١ جملة مستفاد من المحاضرات هي هذا القسم يقوم الأستاذ بتوزيعها على الطلبة بعد أن يوزعهم إلى مجموعات بحيث نحصل لكل مجموعة على جملتين أو أكثر ويصح المجموعات كل على حدة عشر دقائق للتناور في إحدى الحمل وطرح الأفكار حولها من خلال ما تم دراسته في المحاضرات أو معلوماتهم العامة، ثم يقوم ممثل المجموعة بالتحدث عن أفكار المجموعة حول الحملة المختارة لمدة عشر دقائق يصغي فيها الجميع إليه.

\* تصح للمجموعات الأخرى خمس دقائق للتعلق على ما ورد في حديث المجموعة المتحدثة والتداخل معها.

\* يعلق الأستاذ على كل مجموعة بالتركيز على الحواث العلمية ذات الاتصال بالموضوع ولاها النظر إلى أهمية الارتكار على العلمية هي الطرح والحوار والتعلق.

\* يكلف كل طالب باختار اي عوار لمحاضرات هذا القسم او اي جملة هي هذه الحلقة الحوارية ماخذا منها فيما لا يقل عن خمس صفحات، بحيث تعطي كل صفحة ٢٢ سطرا.

\* فيما يلي الحمل المطلوب مناقشتها والتحاور حولها:

١/ هناك علاقة واضحة بين سوء توزيع الدخل القومي والمضر المطلق. وهذا بالاساس يرجع الى اختلال مبرر العدالة في المجتمعات. ولقد اهتم العلماء بطرق توزيع الدخل القومي، للتعديل من ظاهرة العجز في المجتمعات.

٢/ ساهمت العولمة في اسرار المضراء ان نطبق بعض الدول للسياسات التي فرضتها العولمة واتجاهات الاقتصاد العالمي والتغيرات الخارجية التي سادت الاقتصاد العالمي خلال العقود الاخيرة. فادت الى اوضاع اقتصادية جديدة ساعدت على انتشار الممر.

٣/ انتشرت آراء بالعكس مما ذهب اليه مالتوس (هي العلاقة بين السكان والموارد) فقد رأى اخرون كما عند الكاتب الأمريكي هانس ان نمو السكان يشجع الاستثمار باحدثه تحول في الطلب يؤدي الى سلع تتطلب كثافة في رأس المال مثل الإسكان والمرافق. كما يريد من الطلب الاستهلاك في الاجل القصير بزيادة المستهلكين كما في ذلك المتعطلون، مما يزيد فرص التوظيف.

٤/ العالم العربي جزء من البلدان النامية وهي هذه البلدان تصبح الريادة السكانية مشكلة كسرها ويرجع ذلك الى زيادة نسبة الولادات نتيجة الزواج المبكر ونسبة المسحج على الإنجاب. وبالعكس المشكلة هي محال البطالة ومشاكل التعليم والصحة. وبالمالي على برامج التنمية حيث ان

زيادة الدخل الحقيقي لا تكون اكبر او متساوية لمعدل الزيادة في السكان.

5/ ان المرأة تقوم بالنشاط الاكبر من الاعمال الزراعية. لذلك فان التنمية الزراعية الناجحة هي تلك التي تستهدف بالدرجة الاولى تعليم المرأة من اجل زيادة الانتاجية الزراعية لكن الذي يحدث (كما هي الحال في بلدان افريقيا) انه ما زالت الخدمات الزراعية ان وجدت تقدم عادة الى الرجل فقط وهذا معناه الاستمرار في المعاملة التمييزية لصالح الرجل وبغضل شأن المرأة. ولذلك الحال بالنسبة للتسهيلات الائتمانية حيث لا تقدم الا للرجل.

6/ تشير الارقام في مؤشرات التنمية البشرية التي تصدر عن الامم المتحدة بشكل سنوي ان حظ المرأة يتراجع بشكل كبير عن حظ الرجل. فبينما عدا تسير الاتجاه يتوقع حياة مرفهة اعلى من توقع الحياة لدى الذكور في كل بلاد العالم تقريبا وما عدى التحاقها بالتعليم العالي بمعدل يفوق الذكور في عدد من دول الخليج العربي على وجه الخصوص. فان نصيب المرأة في مقبة المؤشرات يقل عن نصيب الذكور.

7/ نتميز الظاهرة الاممية والظاهرة التنموية طاهرتان مترابطتان. وتحقق كل واحدة منهما يؤدي الى تحقق الاخرى. كما ان اهدام اي منهما يقود الى اهدام الاخرى.

8/ يتقاطع الامر مع التنمية في مجموعة من القضايا المتركة. من امورها الارهاب. وانتشار الامراض المعدية المتكاثرة. ونحوه المحدرات. وانتشار اسلحة الدمار الشامل. وقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وحقوق الاقليات ودور المرأة في المجتمع. وعمالة الاطفال وغيرها من القضايا التي يبدو انها السعدان الاممي والتنمية بشكل واضح.

٩/ لقد ثبت ان شعوب الدول النامية تعاني ربما اكثر من غيرها من الدول مخاطر تدهور البيئة. ليس هي صورة ارتفاع تلوث الهواء هي المدن الضخمة، او تملص المساحات الحضرية في المدن ولكن هي صورة الحصار المساحات المرروعة فيها مريحة للتصحر، او موت مئات الالاف من السر وفلائك اعداد نفوقهم من الحيوانات وانحسار كل صور الحياة النباتية عن الالف الاودية نتيجة الحصار.

١٠/ طرحت المدرسة السوفلاسكية وهي المدرسة الرئيسية في علم الاقتصاد عند السفسات ففسرها لاسباب تلوث البيئة ان هناك سبب لتدهور البيئة يمثلان في احصاء السوق او الدخل الحكومي غير المناسب، وقد يكون للسبب معاً.

١١/ الالفاظ التي بعدها تحمل معنى السمية هي القران الكريم متعددة، ومراجعة الآيات التي وردت فيها هذه الالفاظ تلقي الضوء على شديد اهتمام الادبيات بمسائل التنمية والإسلام بوجه خاص باعتباره خادم الادبيات السماوية، وهذا ما يسمح لنا بالقول ان قصة التنمية قصة دينية بالدرجة الاولى.

١٢/ وردت لفظة الترقية في عدد من المواضع في القران الكريم، ومن خلال السج اللغوي لهذه اللفظة كما أكد عليه مفسرو القران الكريم، فانها تعني امرين، الاول وهو التطهر من العذار المادية والمعنوية والثاني هو التنمية والازدهار، وهي بذلك لفظة تحثنا على افعالها لفظة التنمية.

١٣/ كانت منطقة حلوان في مصر شهيرة بحماماتها التي كان يؤمها كثير من المصريين والسباح الاحياء لاعراض الاستشفاء، نظراً لتوافر عيون مياه كبريتية فيها، غير ان اقامة مصانع الحديد والصلب

والاستثمار منذ أواخر خمسينات القرن الماضي هي هذه المنطقة. أدت إلى تلوث الجو والبيئة. وفهمي على الحمامات المذكورة.

١١/ التنمية الشاملة تعني أنها يجب أن تكون اقتصادية واجتماعية هي الوقت عبه. وأنها يجب أن تتناول الزراعة والصناعة معا ونحقيق التوازن في التنمية المكانيه. وأن يتركز اهتمام خاص لقضايا توزيع الدخل والفصاء على العفر.

## المراجع

١. أحمد، أحمد إبراهيم (١٩٩٨م): تحديث الإدارة التعليمية والبطانة والإشراف الفني . دار المطبوعات الجديدة مصر .
٢. التوهي . هاروق ( ١٩٩٢ م ) : إدارة موجهة ومعلمي التعليم الأساسي في الإشراف الفني . دراسة مقارنة بمحاكمة الإسكندرية (ع.م.ج) ودولة البحرين . مجلة كلية التربية الإسكندرية . العدد الأول.
٣. الحامد . محمد بن محمد (٢٠٠٥م): التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر والمستقبل . الرياض : مكتبة الرشد.
٤. الحبيب فهد إبراهيم (١٩٩٦م): الوجوه والإشراف التربوي في دول الخليج العربية . الرياض . مكتب الترميم العربي لدول الخليج.
٥. الخشاب مصطفى ( ٢٠٠٢ م ) : على الاجتماع ومدارسه الكتاب الثاني . المدخل لعلم الاجتماع المعاصر . الأملو المصرية.
٦. الشرفاوي مريم محمد إبراهيم ( ٢٠٠٢ م ) : إدارة المدارس بالحدود السامية . القاهرة . مكتبة النهضة المصرية.
٧. الصالح محمد بن حسن وأخرون (١٤٢٤هـ) : اختيار المعلم وأعداد في المملكة العربية السعودية <sup>١</sup> رؤية مستقبلية <sup>٢</sup> . المملكة العربية السعودية : مجلة المعرفة العدد ٩٥.
٨. المصوري علي بن محمد (١٤١٢هـ): دراسة تحليلية للأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي . كما وردت في سياسة التعليم . رسالة الخليج العربي . مكتب الترميم العربي لدول الخليج . العدد الأربعون ، السنة الثانية عشرة .



٩. العمدة الكريم . راشد بن حسن ( ١١٢١ هـ ) : الإشراف التربوي معوقات . و مبادئ . مقدمة إلى اللقاء الحادي عشر لقادة العمل التربوي جازان ٣١ محرم ١٤٢٤ هـ . مجلة المعرفة . وزارة المعارف . المملكة العربية السعودية .
١٠. السحار . فريد ( ٢٠٠٠ م ) : إدارة الجامعات بالحدود السائلة . القاهرة . إشراف للنشر والتوزيع .
١١. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ( ١٩٨١ م ) : الإشراف التربوي في الوطن العربي . واقع وسبل تطويره . تونس .
١٢. النوري . عبد العزى ( ١٩٩١ م ) : إشادات حديثة في الإدارة التعليمية في البلاد العربية . القاهرة . دار الثقافة .
١٣. الإدارة العامة للتوجيه والإشراف التربوي ( ١٤٢٧ ) : دليل العمل في مكاتب التوجيه التربوي . التوجيه الإداري والتعليمي . المملكة العربية السعودية . الرئاسة العامة لتعليم البنات .
١٤. مانكر . عبد الله ( ١٩٩٩ م ) : مهارات الإشراف الإداري . الطبعة الأولى . بيروت . دار فائس للطباعة والنشر والتوزيع .
١٥. خلب . عمر محمد ( ١٩٨٦ م ) : إشادات الإدارة والإشراف والتعليمات التربوية . ذات السلاسل .
١٦. در مان . احمد سعيد ( ١٤١١ هـ ) : إدارة الحدود الكلية - موهبا و بعضياتها . التربية . وإمكانيات . الإشادات . في الصغار . التعليم . السعودي . بمناهج الخليج العربي . مكتب التربية العربي لدول الخليج . العدد الخمسون - السنة الرابعة عشرة .
١٧. زاهر . صياء ( ١٩٩٢ م ) : التخطيط السكاني للبرامج والمشاريع . التعليمية . الكويت . دار سعاد الصباح .

١٨. عبد العتي. احمد عدد (٢٠٠٦ م) : ادارة ومناهج العمل، ورقة عمل مقدمة للملتقى الاول للحدود في التعليم، مركز الملك فهد بن عبد العزيز للحدود..

١٩. عبد الكريم يحيى برويعات (٢٠٠٦ م) : المعير في منظمات الاعمال المعاصرة من خلال مدخل ادارة الحدود الشاملة الحرائر . جامعة التي بكر بلقايد للدراسات بالجزائر.

٢٠. سكوة، جورج د واخرون (٢٠٠٦ م) : بحاج الطالب في الجامعة نسبة المطوية الهيبة، ترجمة معص الإمام الرياض مكتبة الصيكان.

٢١. لو حسان ان ف (٢٠٠٦ م) : فائدة المعير في الجامعات الادارة والادوار الهيبة لدراسة الاقسام في الكليات، ترجمة ولبد شحاده، الرياض، مكتبة الصيكان .

٢٢. مكتب الترمية العربي لدول الخليج (١٩٩٦م) : الإشراف التربوي بدول الخليج والقعد ونظير، الرياض.

٢٣. سنوان، يعقوب (١٩٨٦ م) : الإدارة والإشراف التربوي بين المطوية والتطبيق، عمان دار الفرقان للنشر والتوزيع.

٢٤. نصر، علي محمد (١٩٩٩م) : اعداد عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمي لمواجهة عصر التحديات عصر المعلوماتية، المؤتمر السنوي السادس لمركز تطوير المعلم الحامضي في الفترة من ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٩م، جامعة عين شمس مصر .

25-Kotler ,ph&Armstrong,G.2001:Principles of marketing , ninth edition,U.S.A, Prentice Hall.

26.Harris .Ben ,1985: Supervisory in education, 3<sup>rd</sup>,edition . NJ,Prentice Hall.INC.

27. Hmi,1993; Handbook for the inspection of school the frame work party .
28. U.K. Ofsted .1994; Primary Matters. Adiscussion On Teaching & Learning in primary school ofsted , London .

#### ١- الكتب:

- ١- ابراهيم علي عبد الله، امور المحاسبة، صادى المالية العامة، دار الصفاء للطباعة عمان، ٢٠٠٠.
- ٢- ابراهيم محمد قطب، الموارد العامة للدولة، الجزء الاول و الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١
- ٣- احمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار المصفاة الحامضية الفاهرة، ١٩٩١.
- ٤- احمد جامع، علم المالية العامة، دار النهضة العربية الفاهرة الجزء الاول، ١٩٧٠.
- ٥- احمد ركنى بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، ١٩٨٥.
- ٦- احمد فريد، سهر محمد ، الحسابات المقديه، مؤسسه شباب الجامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ٧- احمد هسي، القصاد الحرائر المسجلة، ديوان المطبوعات الحامضية، الحرائر ، ١٩٩٣.
- ٨- الرويلي صالح ، المالية العامة، ديوان المطبوعات الحامضية الحرائر، ١٩٨٨.

- ٩- السيد حسن موفق، المشكلات الاقتصادية المعاصرة، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٦.
- ١٠- السيد عبد المولى المالية العامة، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٩٣.
- ١١- السيد عطية عبد الواحد، الموارد العامة للدولة، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.
- ١٢- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخل، السمة الاجتماعية و وسط النسخم دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
- ١٣- العبادي عبد الناصر، مبادئ الاقتصاد الكلي، بدون معلومات، بدون تاريخ.
- ١٤- العارس عبد الرزاق الحكومة و الميز و الإنفاق العام (دراسة لطاهرة عمر الموارد الاقتصادية الاجتماعية في البلدان العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٩٧.
- ١٥- الناطم محمد الموري الشمرى، النفود و المصارف، مدرسة الكتب للطباعة و النشر جامعة الموصل العراق، ١٩٩٥.
- ١٦- النافعة احمد، يسرى عبد الرحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، منشورات مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٩٥.
- ١٧- امينة عمر الدين عبد الله، القصاديات المالية العامة، مؤسسة بيل للطباعة و النشر القاهرة، ١٩٩٩.
- ١٨- ماهر محمد عليم، القصاديات المالية العامة مركز كمبيوتر كلية الصيدلة جامعة القاهرة، ١٩٩٣.
- ١٩- ماهر محمد عليم، المالية العامة و مبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٨٨.

- ٢٠- باهر محمد عتلم، المالية العامة، مطبعة المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥.
- ٢١- باهر محمد عتلم، سامي السيد، القصاديات المالية العامة، دار النفاة الحربية القاهرة، ١٩٩٨.
- ٢٢- باهر محمد عتلم، سامي السيد، المالية العامة و القطاع العام، مطبعة العنبري-القاهرة، بدون تاريخ.
- ٢٣- نوشهولز نويج (ترجمة: بريز الاهدي و عزة الحسيني)، افكار جديدة من القصاديين راحلين المكتبة الاكاديمية القاهرة ١٩٩٦.
- ٢٤- جميل الريدانس اساسيات في الحمار المالي، دار وائل للنشر عمان، ١٩٩٩.
- ٢٥- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة القاهرة، ١٩٨٣.
- ٢٦- جورج نابهار (ترجمة: صمر احمد صمر)، تاريخ المطرية الاقتصادية، المكتبة الاكاديمية القاهرة الطبعة الاولى، ١٩٩٧.
- ٢٧- حافظ محمود شلتوت، القصاديات المالية العامة (الإعاق العام و الموارد)، مركز معالجة الوثائق القاهرة ١٩٩٧.
- ٢٨- حامد عبد المحمد درار، السياسات المالية، الدار الحامعية الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- ٢٩- حامد عبد المحمد درار، السياسات المالية الدار الحامعية- الإسكندرية ١٩٩٩.
- ٣٠- حامد عبد المحمد درار، المرسي السيد حجازي مبادئ الاقتصاد العام، الدار الحامعية الإبراهيمية الإسكندرية ١٩٩٩.
- ٣١- حامد عبد المحمد درار، سميرة امراهيم ايوب، مبادئ المالية العامة، الدار الحامعية الإسكندرية، ٢٠٠٢.

- ٣٢- حامد عبد المحيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعة-الإسكندرية، ١٩٨١.
- ٣٣- حامد عبد المحيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب-مصر، ٢٠٠٠.
- ٣٤- حرام الملاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق القاهرة، ١٩٩٨.
- ٣٥- حسن عواصة ، المالية العامة دار النهضة العربية-بيروت، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٨.
- ٣٦- حسين مصطفى حسن، المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٨٧.
- ٣٧- حمدي زهران التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس القاهرة، ١٩٨٩.
- ٣٨- حميد عبد العظيم، السياسة المالية و النقدية في المبراز و معارضة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٩.
- ٣٩- حميدات محمود، المطريات و السياسات النقدية دار الملكية للطباعة و النشر الحرائر، الحرائر، ١٩٩٩.
- ٤٠- خضر عباس المهر، التطلعات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض ١٩٧٩.
- ٤١- دانيال الوند (مراجعة عبد الأمير شمس الدين)، تحليل الأزمات الاقتصادية، المؤسسة الجامعة للدراسات و المسر و التوزيع بيروت، ١٩٩٢.
- ٤٢- رضا العدل التحليل الاقتصادي الكلي و الحرفي، مكتبة عين شمس، ١٩٩٦.
- ٤٣- رفعت المحجوب، السياسة المالية و التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية القاهرة، بدون تاريخ.

- ٤٤- رفعت المحجوب، الطلب العملي مع دراسة خاصة للبلاد الأحدة في النمو، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧١.
- ٤٥- رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية القاهرة، ١٩٩٠.
- ٤٦- رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوى القاهرة، 1989.
- ٤٧- زين العابدين ناصر، علم المالية العامة و التشريع المالي، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧١.
- ٤٨- زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية بيروت، ١٩٩١.
- ٤٩- سائل العوالم، الإدارة المالية العامة بين النظرية و التطبيق، مؤسسة زهران للطباعة والنشر و التوزيع عمان، ١٩٩٠.
- ٥٠- سامي خليل، النظريات و السياسات النقدية و المالية، شركة كاتلمة للطباعة والترجمة و التوزيع الكويت ١٩٨٢.
- ٥١- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي و وكالة الاهرام للتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩١.
- ٥٢- سعيد المحار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق القاهرة، ١٩٩١.
- ٥٣- سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات و المشروعات العامة، ٢٠٠٠.
- ٥٤- سلوى سلمان السياسة الاقتصادية ووكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى، 1973.
- ٥٥- سهر محمود مفتوق، النظريات و السياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ١٩٨٩.

- ٥٦- سهر محمود معنوق، اسمه عز الدين عند الله، المالية العامة، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٥٧- موري عدلي ناشد، الوحيير في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للشو-الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ٥٨- شاكرك الفرويبي، مباحثات في الاقتصاد المثلث ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٨٩.
- ٥٩- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٨٨.
- ٦٠- صفر احمد صفر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات الكويت، ١٩٨٨.
- ٦١- صياء محمد الموسوي الإصلاح المعدي، دار الفكر الحراني، الطبعة الاولى، ١٩٩٣.
- ٦٢- صياء محمد موسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الحراني، ١٩٩٤.
- ٦٣- طارق الحاج، المالية العامة دار الصفاء للمسر و التوزيع عمان، ١٩٩٩.
- ٦٤- عادل احمد حنش، اساسات المالية العامة دار النهضة العربية بيروت، ١٩٩٢.
- ٦٥- عاطف صدقي، محمد الرزاز، المالية العامة، القاهرة ١٩٩٥.
- ٦٦- عبد الرحمان بصرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة و المسر و التوزيع الإسكندرية، ١٩٩٧.
- ٦٧- عبد الفتاح فنديل ملوى سلمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٩.



- ٦٨- عبد الكريم صادق برركات. حامد عبد المحمد درار مبادئ الاقتصاد العام مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية. ١٩٧٣.
- ٦٩- عبد الله السيخ محمد الطاهر. مقدمة هي اقتصاديات المالية العامة. عمادة شؤون المكتبات المملكة العربية السعودية. ١٩٩٢.
- ٧٠- عبد الله السيخ. محمود الطاهر. مقدمة هي اقتصاديات المالية العامة. مطابع جامعة الملك سعود. الطبعة الاولى. ١٩٩٢.
- ٧١- عبد المحمد الفاصي. اقتصاديات المالية العامة و النظام المالية هي الإسلام. مطبعة الرشاد الإسكندرية بدون تاريخ.
- ٧٢- عبد المحمد قدي. المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. ٢٠٠٣.
- ٧٣- عبد المطلب عبد الحميد السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و مكلي. مكتبة زهراء الشرق. ١٩٩٧.
- ٧٤- عبد المصمم راضي. السعود و السول مكتبة عين شمس القاهرة. ١٩٩٨.
- ٧٥- عبد المصمم فوزي. المالية العامة و السياسة المالية. عناء المعارف الإسكندرية. ١٩٩٢.
- ٧٦- عصام سور بوارن الموارد العامة مطبعة جامعة دمشق. ١٩٨٣.
- ٧٧- علاوي علاوي وآخرون. استغلال المؤسسات العمومية جامعة الجزائر.
- ٧٨- علي العرمي. عبد المعطي عساف. الإدارة المالية العامة دار عالم الكتب الرياض. ١٩٩٢.
- ٧٩- علي لطفي اصول المالية العامة. مكتبة عين شمس القاهرة. ١٩٩٧.
- ٨٠- علي لطفي التنمية الاقتصادية. مكتبة عين شمس القاهرة. 1980.

- ٨١- علي لطفي، المائمه العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس-مصر، ١٩٩٥.
- ٨٢- علي لطفي، ايهاب بديم، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس الماهرة، ١٩٩٦.
- ٨٣- علي لطفي، ايهاب بديم، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، ١٩٩٦.
- ٨٤- عمر محي الدين، المنهج و التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية بيروت، بدون تاريخ نشر.
- ٨٥- عمر محي الدين، المنهج و المنهج دار النهضة العربية بيروت، ١٩٧٥.
- ٨٦- هزاد هاشم عوض، المصدايات النمود و النوازل المصدي، دار النهضة العربية الماهرة، ١٩٨٤.
- ٨٧- هايز ابراهيم الحبيب، نظرية التنمية و النمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود الرياض، ١٩٨٥.
- ٨٨- فيصل فخري، عديان الهندي، مبادئ الإدارة المالية العامة و اقتصادياتها، مكان النشر غير موجود عمان الجزء الاول، ١٩٨٠.
- ٨٩- كبريم الساشي و آخرون، الحرائر تحقق الاستمرار و التحول الى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي، واشنطن، ١٩٩٨.
- ٩٠- كمال بكري، مبادئ الاقتصاد الدار الحامضة بيروت، 1986.
- ٩١- كمال حبيبش، اصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الحامضة الإسكندرية، 1984.
- ٩٢- لعمارة جمال، منهجية المبرانية العامة للدولة في الحرائر، دار المحر للنشر و التوزيع الحرائر، ٢٠٠٤.

- ٩٢- مؤيد عبد الرحمان الدوري طاهر موسى الحماوي، ادارة الموارد العامة، دار زهران للنشر، عمان، ٢٠٠٠.
- ٩٣- مايكل ابد جمان (ترجمة محمد ابراهيم منصور)، الاقتصاد الكلي : النظرية و السياسة، دار المربخ للنشر الرياصي، ١٩٨٨.
- ٩٤- مارك جحر، النوارن الاقتصادي و امكانياته للدول العربية، مكتبة الانجلومصرية، بدون تاريخ نشر.
- ٩٥- مدحت العماد، محمد رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الحريزي للطباعة القاهرة، ١٩٩٦.
- ٩٦- محدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي ، دار الجامعة الحديده للنشر الإسكندرية، ١٩٩٩.
- ٩٧- محدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، الدار الجامعة الإسكندرية، ١٩٨٨.
- ٩٨- محدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي دار الجامعة الحديده للنشر الإسكندرية، ١٩٩٩.
- ٩٩- محمد ملقاسم حسن بهلول، الحرائر بين الارمة الاقتصادية والسياسة ، مطبعة حلب، الحرائر، ١٩٩٣.
- ١٠٠- محمد ملقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية ونظمها في الحرائر، ديوان المطبوعات الجامعة الحرائر ١٩٩١.
- ١٠١- محمد حسن الوالي، ركزريا احمد عزام المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان، ٢٠٠٠.
- ١٠٢- محمد خالد المهايني، خالد الخطيب الحسي، المالية العامة و التشريع المصري، مسورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠.

- ١٠٤- محمد خالد الهادي، خالد الخطيب الحنفي، المالية العامة و التشريع المالي، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠.
- ١٠٥- محمد خليل بوعري، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة النهضة الشرق القاهرة، ١٩٨٢.
- ١٠٦- محمد دويدار، صادف الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)، الدار الجامعية الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
- ١٠٧- محمد راضي الشافعي، السمة الاقتصادية، دار النهضة العربية القاهرة، 1980.
- ١٠٨- محمد راضي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٧.
- ١٠٩- محمد راضي شافعي مقدمة في النقد و السوق، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٩٠.
- ١١٠- محمد عبد المنعم عمر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوصفي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٩٩.
- ١١١- محمد عبد المنعم عمر احمد فريد مصطفى الاقتصاد المالي الوصفي و الإسلامي من النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، بدون تاريخ.
- ١١٢- محمد عمر احمد فريد، الاقتصاد المالية الوصفي و الإسلامي من النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ١٩٩٩.
- ١١٣- محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي الدار الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- ١١٤- محمد مبارك حبيب، السياسة المالية و المصداية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة و النشر القاهرة، بدون تاريخ.

- ١١٥- محمد محمد النجار، هي اقتصاديات المالية العامة (الإيرادات)، جامعة الزقازيق-الماهرة، ٢٠٠٠.
- ١١٦- محمد محمد النجار، هي اقتصاديات المالية العامة، جامعة الزقازيق-الماهرة، ١٩٩٦.
- ١١٧- مديحت محمد العماد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للنشر القاهرة، ١٩٨٣.
- ١١٨- مروان عطوان، الأسواق المالية و النقدية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الجزء الأول، ١٩٩٣.
- ١١٩- مصطفى احمد مريد، حسن سمير محمد، النقود و النوارب الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ١٢٠- مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية للنشر القاهرة، ١٩٨٥.
- ١٢١- ميرندا رغلول ررق، عالم المالية العامة (الإيرادات العامة) مؤسسة كمال للطباعة القاهرة، الجزء الثاني، ١٩٩٥.
- ١٢٢- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة دار المحمدية العامة، الجزائر، ١٩٩٨.
- ١٢٣- نعمت الله نحيب امراهم، اسس علم الاقتصاد للتحليل الجمعي، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ١٢٤- نعمت الله نحيب واخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية الكويت، ١٩٩٠.
- ١٢٥- هادي الحالدي، المراد الكاشفة لصدوق البعد الدولي، دار هومة، ١٩٩٦.

١٢٦- وجدي حسين. المالية الحكومية و الاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.

١٢٧- وجدي حسين. المالية الحكومية الاقتصاد العام، الإسكندرية، ١٩٨٨.

١٢٨- يوسف أحمد البطريق، الأحداث الرئيسية في التطور الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٣.

١٢٩- حامد عبد المحمد درار، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.

١٣٠- حنا زروقي الصانع الإدارة المالية العامة و دورها في التنمية الإدارية المخططة العربية للعلوم الإدارية عمان، ١٩٨٧.

١٣١- فضل خير يمرار العلاقة بين المخطط و الموارد العامة، دار محمداوي للنشر و التوزيع عمان، ١٩٩٥.

١٣٢- دليل الحرائر الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ١٩٨٩.

#### ٣- الرسائل والأطروحات:

١٣٣- حميدات حمود، دور السياسة الميرانية في تمويل التنمية تطبيق عملي على الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير مشورة، جامعة الجزائر.

١٣٤- فدي عبد المحمد، التمويل بالعملة في ظل التغيرات الدولية- دراسة حالة النظام المصرفي الحرائري ١٩٨٨-١٩٩٥ أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الحرائر ١٩٩٥.

ج- المحلات والموسوعات:

١٣٥- رينارد هيمونغ، مكاليان صوفهار، رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو، مجلة التمويل و التنمية مطابع الاهرام التجارية مصر، ديسمبر ١٩٩٠.

١٣٦- عباس المحرم، علي الصمد، تطور هيكل الإيرادات العامة و سبل نميتها في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت العدد ١٣٠، ١٩٩٥.

١٣٧- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، ١٩٨٠.

د- التقارير:

١٣٨- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣/٢٠٠٤،  
١٣٩- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول ١٩٨٠ - ١٩٨٤، وزارة التخطيط والتنمية العمرانية.

١٤٠- التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني ١٩٧٤ - ١٩٧٧، رئاسة مجلس الوزراء، المؤسسة العراقية للطباعة، مطبعة من بوالعبد، العراق.

١٤١- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعمير الهيكلي نوفمبر ١٩٩٨.

١٤٢- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الطرف الاقتصادي والاجتماعي لس ١٩٩٥، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.

هـ- القوانين والمراسيم:

١٤٣- قانون المالية لسنة ١٩٩١ - ١٩٩٣.

- ١٢٤- قانون ٠٢-٨٨ المؤرخ في ١٩٨٨/٠١/٠٢ الحاصر باصلاح منظومة التخطيط بالجزائر.
- ١٢٥- قانون ١٢-٨٩ الصادر في ١٩٨٩/٠٧/٠٥. الجريدة الرسمية رقم ٢٩ الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٠٧/١٩.
- ١٢٦- قانون ١٧/٨٢ المؤرخ في ١٩٨٢/٠٩/٠٧ المتعلق بقوانين المالية.
- ١٢٧- قانون ١٠-٩٠ المؤرخ في ١٩٩٠/٠٤/١١ المصد والقرص.
- ١٢٨- مشروع قانون المالية لسنة ٢٠٠٩.
- ١٢٩- المرسوم السعدي رقم ١٧٥-٩١ المؤرخ في ١٩٩١/٠٢/١٦.
- ١٣٠- المرسوم السعدي رقم ٢٦٧-٩٢ المؤرخ في ١٩٩٢/١١/٠٨.
- 151- المرسوم السعدي ٢٢/٩٥ المؤرخ في ١٩٩٥/٠٢/٢٦.

// باللغة الأجنبية:

/ باللغة العربية:

- 152- A WOGNER, TRAITE DE LA SCIENCES DES FINANCES, PARIS
- 153- ABD EL HAMID BRAHIM, L'ECONOMIE ALGERIENNE, OPU, ALGER 1998
- 154- ABD EL KACEM DJILALI, APERÇU CRITIQUE DU SYSTEME MONETAIRE INTERNATIONALE, ENTREPRISE NATIONALE DU LIBRE, ALGER, 1984.
- 155- AHMED BEN BITOUR, L'ALGERIE AU TROISIEME MILLENAIRE- DEFIS ET POTENTIALITES- ALGER, EDITION MARINOOR, 1988.
- 156- BACHIR YELLES CHAOUCH, LE BUDGET DE L'ETAT ET DES COLLECTIVITES LOCALES, OPU 1991.



157- CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL, RAPPORTS SUR LA CONJONCTEUR ECONOMIQUE ET SOCIALE DE L'ANNEE 1997; 1998

158- HOCINE BENISSAD, LA REFORME ECONOMIQUE EN ALGERIE, OPU, MAI 1991.

159- HOCINE BENISSAD, L'AJUSTEMENT STRUCTUREL EN ALGERIE, LE CHEMIN PARCOURU, PARU DANS EL WATAN N° 2467

160- MAURICE DU VERGER. FINANCES PUBLIQUES, P.U.F, PARIS, 1971.

161- MOURAD BEN ACHENHOU. REFORMES ECONOMIQUE- DETTE ET DEMOCRATIE- EDITION ECHRIFA, ALGER, 1992.

162- MUSTAPHA MEKIDECHE, L'ALGERIE ENTER ECONOMI DE RENTE ET ECONOMI EMERGENTE, 1986- 1999, EDITION DAHLEB, H DEY, ALGER 2000

163- YAHIA DENDIDENI, LA PRATIQUE DU SYSTEME BUDGETAIRE DE L'ETAT ALGERIE, OPU 2002.

164- YUCEF DEBOUB, LE NOVEAU MECANISME ECONOMIQUE EN ALGERIE, OPU, 1993.

165- SECRETARIAT D'ETAT AU PLAN BILAN PROVISOIRE DES INVESTISSEMENTS DU PLAN TRIENNAL 1967- 1979, JUILLET 1970.

#### ب- باللغة الانجليزية

166- JESSE BURKHEAD, GOVERNMENT BUDJETING, JOHN WILEY, NEW YORK, 1963

- 167- *INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS, OCTOBRE 2000, FMI.*
- 168- *HARRAP' S. COMPACT, DICTIONNAIRE ANGLAIS/ FRANÇAIS, FRANÇAIS/ ANGLAIS, LA BIBLE DES DICTIONNAIRES BILINGUES, EDITION PARIS, STUTTGART, HARRAY LIMITED, 1984.*
- 169- *OXFORD ADVANCED LEARNER' S DICTIONARY OF CURRENT ENGLISH, AS HORNBY, OXFORD UNIVERSITY PRESS, NO DATE OF PUBLISHING.*
- 170- *JESSE BURKHEAD, THE BALANCE BUDGET IN READING IN FISCAL POLICY, THE AMERICAN ECONOMIC ASSOCIATION- RICHARD, INC, 1995.*
- 171- *PHILY A. KLEIN, THE MANAGEMENT OF MARKET, ORIENTED ECONOMIE, WAASWOR THE PUBLISHING COMPANY, BELMONT, CALIFORNIA, 1973.*
- 172- *LEVINE AND RUBIN, FISCAL STREET AND PUBLIC POLICY, SAGE PUBLICATION, BEVERLY HILLS, LONDON, 1980.*
- 173- *RUDINGER DOMPUSH, STANLY FISHER, MACRO ECONOMIES, ME CRAW, HILL INTERNATIONAL BOOKLOM, 1984.*
- 174- *JOHNSON HARRY GORDON, ON ECONOMIC AND SOCIETY, UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS, CHICAGO, 1975*

- 175- LAWRENCE S. KITTER AND WILLIAM L. SILBER, MONEY NEW YORK: BASIC BOOK INC. PUBLISHERS, 1984.
- 176- N. GREGORY MANKIW, MACROECONOMICS, NEW YORK: WORTHER PUBLISHERS, 1997.
- 177- CHRISTINE AMMERAND DEAN S. AMMER, DICTIONARY OF BUSINESS AND ECONOMY, NEW YORK, MAC MILLAN PUBLISHING CO, 1977.
- 178- A H MARSHALL, FINANCIAL ADMINISTRATION IN LOCAL GOVERNMENT, LONDON: GEORGE ALLEN & UNWEN LTD, 1985.
- 179- SUNDARAJAH, V. AND OTHERS. INTERNATIONAL MONTARY FOND, WORKING PAPER N°148, 1994.
- 180- DANIEL COHEN, EUROPEAN ECONOMIE REVIEW, N° 33, 1989.
- 181- HOWARD R. VANE, JOHN L. THOMSON, " AN INTRODUCTION TO MACROECONOMICS POLICY" , (HARVESTER WHEAT SHEAF GRÉÂT BRITAIN, 1993).
- 182 K.ALEC CHRYSTAL, SIMON PRIEE, CONTROVERSIES IN MACROECONOMICS, HARVESTER WHEATSHEA, GRÉÂT BRITAIN, 1994.

183- S. MITRA, " MONEY AND BANKING. THEORY: ANALYSIS AND POLICY.

ATEXT BOOK FOR READINGS" RAMADON HOUSE, 1970.

184-DAHAN AND MONI, THE FISCAL EFFECTS OF MONETARY POLICY, INTERNATIONAL MONETARY FUND WORKING PAPER N° 66, 1998.

185- SARGENT T. AND WALLACE N, SOME UNPIEASANT MONETARIST

ARITHMETIC, FEDERAL RESERVE BANK OF MINNEAPOLIS QUATERLY REVIEW,VOL NO 5, N° 3, 1981.

• الرسائل العلمية :

١. سلامة عبدالله الخولى ، دور تحرير تجارة الخدمات المالية في التكامل الاقتصادي العربي ، ( رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسان العربية ، ٢٠٠٥ ) .

٢. محمد عبد الناجي ، اقتصاديات دول الخليج العربي بين التخلف والتبعية واستراتيجية الاعتماد على الذات ، ( رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ) .

٣. محمود سالم ، الاتحادات الجمركية بين الدول النامية : مع دراسة خاصة بالسوق العربية المشتركة ، ( رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ) .

• الدوريات :

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، العدد ٢٢ ، أبو ظبي ، ٢٠٠٤ .

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، عدد ٢٨ ، سبتمبر ٢٠٠٨ .

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، نشرة ضمان الاستثمار،  
السنة ٢٢ ، العدد ٣ ، ٢٠٠٤ .

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات  
الزراعية ، الخرطوم ، ٢٠٠٤ .

(٥) اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، التقرير الاقتصادي  
العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

(٦) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ١٩٧٩ .

(٧) منظمة العمل العربية ، تقرير المدير العام ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

(٨) منظمة العمل العربية ، تقرير العمالة العربية المهاجرة في ظل  
العولمة - التحديات والآفاق ، (القاهرة : منظمة العمل العربية ، ٢٠٠٢) .

• المواقع الإلكترونية :

• [www.alwihdah.com/print.php](http://www.alwihdah.com/print.php)

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

1. UNCTAD, World Investment Report 2004,  
Geneva,2004.

2. UNDP , Human Development Report,2004.

3. World Bank , World Development Report 2004.







# التجارة الإلكترونية مفاهيم وأدوات



**مجردار امجد للنشر والتوزيع**

عمان- الأردن- شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص

جوال: 0796914632 • 0799291702

هاتف: 4652272 فاكس: 4653372

dar.almajd@hotmail.com



9 786500 165418